

دولتي
www.dawlaty.org
الحراك المدني السوري
رؤى ميدانية

الحراك المدني السوري

رؤى ميدانية

دراسة ميدانية

منشورات مؤسسة دولتي

أيار ٢٠١٥

www.dawlaty.og

تم إعداد هذه الدراسة بدعم مالي من مؤسسة (Heinrich Böll Stiftung) - مكتب الشرق الأوسط.

الفهرس

ملخص تنفيذي

تعاني الثورة السورية اليوم من مآزق شتى، بدءاً من تراجع الحراك المدني السلمي الذي كان واجهتها الحضارية وليس انتهاء بالواقع العسكري المعقد والمتبدل يوماً إثر يوم، والواقع الدولي الإقليمي الذي بات فاعلا داخليا أكثر من السوريين/ات أنفسهم/ن.

ولكن خلف هذا الواقع القاتم، ثمة نشطاء سوريون/ات يعملون/لن في الظل والضوء معاً، في الداخل والخارج، كلٌّ حسب إمكانياته/ا وما يتيحه له/ا الواقع من هوامش رغم ضيقها، لإبقاء ضوء الثورة حيّا وفاعلا، باحثين/ات عن أدواتهم/ن وخياراتهم/ن من جديد على ضوء نقاشات وحوارات أدارتها وأشرفت عليها مؤسسة دولتي، مما أنتج هذا البحث الذي يعتبر تلخيصاً عاما لرؤى النشطاء السوريين/ات حول واقع حراكهم/ن الحالي. وكذلك دوره وإمكانيات تفعيله وقدرته على الإمساك بزمام المبادرة مجددا، رغم كل الصعوبات. الأمر الذي يضعنا أمام بحث من وإلى النشطاء، بحيث أنه منتج من قبلهم/ن وستعود فائدته لهم/ن، وهو ما يمثل رأسمال البحث وأهميته وهدفه، من حيث سعيه لأن يكون بداية لإحياء النقاش والنقد مجدداً على ضوء تحولات الواقع. ليتم وضع استراتيجية جديدة للحراك بناء على نتائج البحث وتوصياته، بما يفتح في نهاية المطاف آفاقاً جديدة للحراك السلمي السوري.

واقع الحراك الممزّق والموّزع بين جغرافية غير متصلة، وقوى ذات أجندة مختلفة، يبدو صعباً جداً اليوم. وهو ما قاربه هذا البحث استناداً لأسئلة النشطاء الذين تناقشوا وتفاعلوا واختلفوا حول الكثير من القضايا، بدءاً من تعريف الحراك المدني السوري، وعما إذا كان يشمل العمل الإغاثي أم لا، وليس انتهاءا بواقع العسكرة ودور الحراك الآن وإمكانيات استعادة الوهج الذي كان له في بدايات الثورة.

المنهجية:

في الأشهر الست الأولى من العام ٢٠١٤، جمعت مؤسسة دولتي ١٣٩ ناشطاً سورياً سلمياً في سوريا ودول الجوار ليتشاركوا آراءهم حول السنين الثلاث الأولى من الحراك السلمي، مكامن قوته، مواطن ضعفه، الدروس المستفادة، ودور الحراك المستقبلي المحتمل على الصعيد السوري.

بمشاركة ٧٣ ناشط وناشطة، تم تنفيذ مجموعة من بؤر تركيز حوارية (Focus Groups) في سوريا (ريف حلب) ولبنان وتركيا. فيما شارك ٦٦ آخرون في مقابلات فردية وعبر ملئ استمارات عن طريق الانترنت. اتبعت مؤسسة دولتي هذه الطرائق المختلفة والجديدة في طريقة المشاركة بهدف الوصول لمشاركين من مناطق مختلفة في سوريا.

واجهت الفريق بعض الصعوبات في إشراك النساء ضمن الدراسة، وكنتيجة لذلك لم تتعدى نسبة الناشطات اللواتي استجبن للدراسة عن ٣٠٪ فقط من المجموع الكلي للمشاركين. لقد واجهتنا هذه الحالة بالذات في شمال سوريا وفي تركيا (حيث سافر المشاركون من شمال سوريا).

بعد جمع النتائج الأولية واستخلاصها من المسح، عقدت مؤسسة دولتي ورشة عمل في بيروت ودعت إليها نشطاء سوريين من مناطق مختلفة في سوريا، بالإضافة إلى نشطاء سوريين آخرين مهجرين في تركيا ولبنان. وجمعتهم سوية لمناقشة النتائج وتحليلها بعمق. كما جرى أيضا التعاون مع باحث مختص لجمع النتائج وتحليل البحث ووضعه في تقرير واحد، وإجراء مقابلات أخرى حول مواضيع متعددة. يهدف التقرير الحالي إلى توضيح نتائج النقاشات مع نشطاء وتفسيرها، بالإضافة إلى تحديد مواضيع أخرى لمناقشتها بشكل أكثر والتوسع بها مع النشطاء السوريين، سعياً نحو تعميق أثر الدراسة على دور الحراك السلمي وأساليبه.

النتائج:

كشف البحث عن غياب التراكم في ثقافة ونشاطات الحراك السلمي في سوريا قبل الثورة وبالتالي ضعفه جراء إجهاض المجتمع المدني السوري بفعل الاستبداد. الأمر الذي انعكس غيابه على تجربة الحراك السوري في البداية، حيث تعلّم النشطاء من تجربتهم/ن اليومية، مراكمين/ات خبراتهم/ن عبر احتكاكهم/ن بالعالم والمنظمات والصحافة العالمية. مشكلين/ات حراكهم/ن الذي باتوا يفتخرون/يفتخرن به وينظرون/ينظرن له بعين الرضا، خاصة في فترته السلمية. حيث تمكنوا من كسر احتكار السلطة للمجال العام، متقدمين/ات نحو دائرة الفعل ومقدمين/ات أنفسهم/ن للعالم بعيدا عن سلطة احتكرت أقوالهم/ن وأفعالهم/ن عبر عقود.

وإن كان النشطاء اكتشفوا ضعف مجتمعهم/ن المدني أو انعدامه قبل الثورة، فإن البحث بيّن مدى التطوّر الذي حصل في المجتمع المدني السوري الذي بات أكثر تمأسسا وأكثر خبرة. إلا أن تجذر المجتمع المدني ومؤسساته تزامن مع تراجع الحراك جراء العنف المسلّط من

قبل النظام أولا، و العسكرة التي قلصت مساحات العمل والحراك المدنيين ثانيا، وتمزق الجغرافية السورية ثالثا. فبدا وكأن المعادلة التي ينتظرها النشطاء لم يلتئم طرفاها بعد، فإذا كان الحراك المدني تشكل في بداية الثورة بلا مجتمع مدني حاضن، فإننا اليوم أمام مجتمع مدني غير تقليدي قوي نسبيا ولكن بهيكلية غير واضحة وحراك ضعيف.

إلا أن هذا الواقع لازال يشكل رصيداً إيجابياً، لأن المجتمع المدني الذي لازال في طور النمو- يعتبر عامل قوة للحراك، سواء اليوم أو غدا. بمعنى أننا بتنا أمام نشطاء وقوى ومؤسسات ذات وعي أكبر وأنضج لمعنى الحراك ودوره واستراتيجيته وإيجابياته وأخطائه. والأهم أن هذه الخبرة معجونة بالتجربة الحيّة للنشطاء الباحثين/ات - رغم كل الواقع الصعب- عن منافذ أمل لتفعيل حراكهم/ن وتطويره وتفعيل دوره. الأمر الذي يعكس أهمية النقاش الذي دار في جلسات النقاش التي جمعت النشطاء ببعضهم/ن البعض. إذ تبيّن أنهم/ن لم يلتقوا/ يلتقين منذ زمن طويل، وهو ما عكس بالتالي اختلاف الرؤى بين منطقة وأخرى مما بيّن لنا بوضوح اختلاف وضع الحراك بين منطقة وأخرى. حيث تم رصد وضع الحراك الآن في مناطق سيطرة كل من النظام والجيش الحر و الجبهة الإسلامية وداعش والنصرة وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي. لنتبين بالتجربة مدى التباعد والتقارب بين تجارب النشطاء في كل منطقة، وكيفية التعاون لتفعيل الدور، حيث ارتأى النشطاء أنه يجب أن يكون لكل منطقة حراكها النابع مع واقع تجربتها ووضع نشطائها وطبيعة القوى العسكرية المسيطرة فيها ونوع وشدة العنف المسلّط عليها. إلا أن عزل الحراك في كل منطقة عن باقي الجغرافية السورية دون وجود استراتيجية لتفعيل الحراك على المستوى الوطني - ولو على المدى البعيد- يشكل خطرا. فذلك قد يزيد من تباعد المطالب والاهتمامات بين منطقة وأخرى، وهو ما لمسناه في تواضع مطالب النشطاء في مناطق هيمنة النظام عن مطالبهم/ن في مناطق أخرى. مما يحتم وجود استراتيجية على المستوى الوطني، نأمل أن تتشكل جراء هذا النقاش، تضاف لما اكتشفه النشطاء أنفسهم/ن خلال مراجعة تجربتهم/ن حين أكدوا على إيلاء التنظيم والاستراتيجية وآليات الحماية دورا بارزا. وكذلك معرفة أن النضال السلمي غير مرتبط بزمن محدد، وضرورة الانتباه لأن يكون للحراك إعلامه الخاص والتدقيق في شروط المموّلين والمانحين. وهو أمر يعكس لنا في جوهره مدى تطوّر رؤية النشطاء وتراكم خبرتهم/ن. إذ تمت مناقشة جميع الامور بدون إطلاق أحكام مطلقة، إذ رؤوا الإيجاب والسلب في كل شيء. وبناءً على كل ما سبق يمكن تلخيص رؤيتهم لإعادة تفعيل الحراك اليوم بضرورة إيجاد استراتيجية جديدة تتجلى بضرورة بلورة رؤية سياسية للحراك والبحث عن خط بديل وتخفيف الانتهاكات وآثار السلاح على المجتمع السوري. مع ضرورة الاهتمام بالمجتمعين المدني والأهلي وتوعيتهما وإشراكهما في العمل، وتهيئة بيئة حاضنة لعودة النشطاء من خارج سوريا. والتذكير الدائم بأهداف الثورة سعيا لاستمراريتها، مع التركيز على ضرورة العمل على تفعيل دور النساء في النشاط الذي همشه السلاح بصورة كبيرة.

حقائق تم التوصل إليها:

وضع الحراك السلمي السوري اليوم، ليس على ما يرام فهو يعاني من ضعف وتشرذم وتمزق بسبب تمزق الجغرافية السورية، مما انعكس سلبا على الحراك والنشطاء معا.

ولكن مقابل هذا الضعف الذي يعانيه الحراك، فإن النشطاء واعون/واعيات جدا لذلك، ولضرورة تجاوزه، وهم يعملون في هذا الاتجاه، إذ لم يمنعهم واقع الحال السيء من ضرورة التأكيد على أهمية أن يستعيد الحراك دوره، لوعيهم بأن نهاية دورهم يعني نهاية ثورتهم، وهم لم يتخلوا عن هذا الحلم بعد.

يعي النشطاء بوضوح أين يكمن الخلل وضرورة العمل على تجاوزه. إلا أنهم لا يمتلكون الاستراتيجية اللازمة لتحقيق ذلك حقا، الأمر الذي يجعلنا نقترح أن يتم تدريب النشطاء على كيفية بناء هذه الاستراتيجية التي باتوا أكثر إدراكا لأهميتها اليوم.

يعي النشطاء اليوم ما سببته العسكرة والحرب الدائرة من مآس، ويعون ما رافق ذلك من تحييدهم/ن أحيانا وغرقهم/ن في احتواء آثارهما، ويعون أكثر ضرورة تجاوز هذا الاستنزاف نحو الفعل للعودة إلى حراكهم/ن.

يدرك النشطاء أن العسكرة باتت واقعا قائما بذاته، سواء اختلفوا معه أو اتفقوا (وهم مختلفون/ات)، لذا فإن توحيد الرؤية لكيفية التعامل مع العسكر باتت أمرا واقعا، إذ لا يجوز انتظار «سقوط النظام» أو توقف «العسكرة»، فلا بد من آليات عمل تخرج من واقع الحال مستغلة الهوامش المتاحة.

أصبح دور المرأة هامشيا اليوم في الحراك بسبب العسكرة والسلاح والعقلية الذكورية وقبول المرأة نفسها بأدوار نمطية. إلا أن الجميع (ناشطون وناشطات) بذات الوقت متفقون/ات على ضرورة تفعيل هذا الدور، مع بروز رؤية تقول أن ثمة أدوار اليوم لا يمكن لأحد أن يلعبها إلا المرأة ذاتها. وهو أمرهام جدا من ناحية تغير فهم ضرورة وأهمية عمل النساء، مع بقاء العقبة المتمثلة بكيفية القيام بذلك على أرض الواقع، وهو ما يعمل النشطاء اليوم على إيجاد آليات لتذليله.

تمهيد: أهمية البحث وهدفه

تكمن أهمية البحث الذي بين أيدينا بأنه نتاج حوارات وسجالات وورشات عمل ولقاءات فردية واستبيانات قامت بها ووجهتها مؤسسة دولتي لنشطاء سوريين/ات طرحوا تجربتهم ورؤيتهم، وتحاوروا واختلفوا وراجعوا تاريخ الحراك المدني السلمي وراهنه. ناظرين/ات له بعين نوستاليجية حيناً ونقدية أغلب الأحيان، عين تقارب الإيجابيات والسلبيات وتستشرف المستقبل. الأمر الذي يجعلنا أمام مادة من وإلى النشطاء، تهدف مجددا إلى فتح باب السجال والحوار ومراجعة تجربة الحراك المدني السلمي منذ بداية الثورة السورية (آذار ٢٠١١) والاستفادة منها. سعيا لتلافي الأخطاء وبناء استراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار ما جرى وتستفيد منه، خاصة أن المشاركين/ات لا زالوا يؤمنون بجدوى وأهمية الحراك، وأن الورشات التي قامت بها مؤسسة دولتي ربما تعتبر الأولى من نوعها من جهة المنهجية المتبعة على الأقل، لجهة قدرتها على جمع نشطاء لأول مرة ووجها لوجه ومن بيئات متعددة وخاضعة لسيطرة جهات عسكرية متعددة من جهة ونشطاء من الداخل والخارج من جهة أخرى. الأمر الذي أتاح رؤية الأفكار التي يتقارب حولها النشطاء وتلك التي لا زالوا يتساجلون حولها. مما قدم مادة غنية تعكس وضع الحراك الآن وآفاق مستقبله من وجهة نظر من يعملون عليه. الأمر الذي عكس في نهاية المطاف مدى الحاجة لإجراء مثل هذه النقاشات والحوارات.

إذاً نحن أمام معلومات خارجة من واقع الحراك السلمي بكل أمله ويأسه، مصدرها نشطاء بعضهم لا يزال يعمل على الأرض، كلٌّ من موقعه/ـا وجغرافيته/ـا، وآخرون/ أخريات اضطرتهم الظروف للمغادرة لكنهم بقوا على صلة بما يجري بطريقة أو بأخرى. وبعضهم هجر النشاط نحو بلاد اللجوء، بما يجعلنا نقترب أكثر فأكثر من فهمهم لطبيعة الحراك وقوته أو ضعفه وأخطائه في كل منطقة لنقدر على قراءة اللوحة كاملة على اتساع الجغرافية السورية. مع العلم أن المادة تشكل مرجعية لأي باحث/ة أو مراكز بحثية مهتمة بمقاربة هذه المسألة.

يتمحور الهدف النهائي من هذا البحث في أن يكون بداية لنقاشات وقضايا تهم النشطاء بما يخص الحراك السلمي في سوريا، وأن يعمل النشطاء على إحياء دور النقد والمراجعة لهذه الورقة دوما على ضوء التطورات الجديدة. لتتم قراءة النظري (المنتج هنا) على ضوء الواقع سعياً لبناء استراتيجية جديدة يتم نقدها مجدداً والعمل عليها لتطوير آليات الحراك المدني السلمي نفسه عبر فتح آفاق جديدة له. خاصة أن النشطاء أنفسهم باتوا أكثر معرفة ودراية بحالة حراكهم، وأكثر اطلاعاً على تجارب زملائهم الذين/اللواتي انقطعوا عنهم بسبب تمزق الجغرافية السورية وتسارع الأحداث وظروف البلد والظرف الشخصي لكل ناشط/ة.

فريق البحث

مؤسسة دولتي:



مؤسسة غير ربحية تأسست عام ٢٠١٢ وتعمل على تمكين المجتمع المدني لتحقيق التحول الديمقراطي في سوريا. كما تسعى نحو تعزيز مفاهيم الحراك السلمي والعدالة الانتقالية والمواطنة وممارساتها عبر تطوير مجموعة من الأدوات والمهارات. في سبيل ذلك تعمل دولتي مع شركائها في المجتمع المدني بالأخص من فئة الشباب والشابات من الخلفيات الايديلوجية والاجتماعية والاقتصادية كافة طالما كانو ملتزمين بالوسائل السلمية للنشاط والعمل المدني.

محمد ديبو:

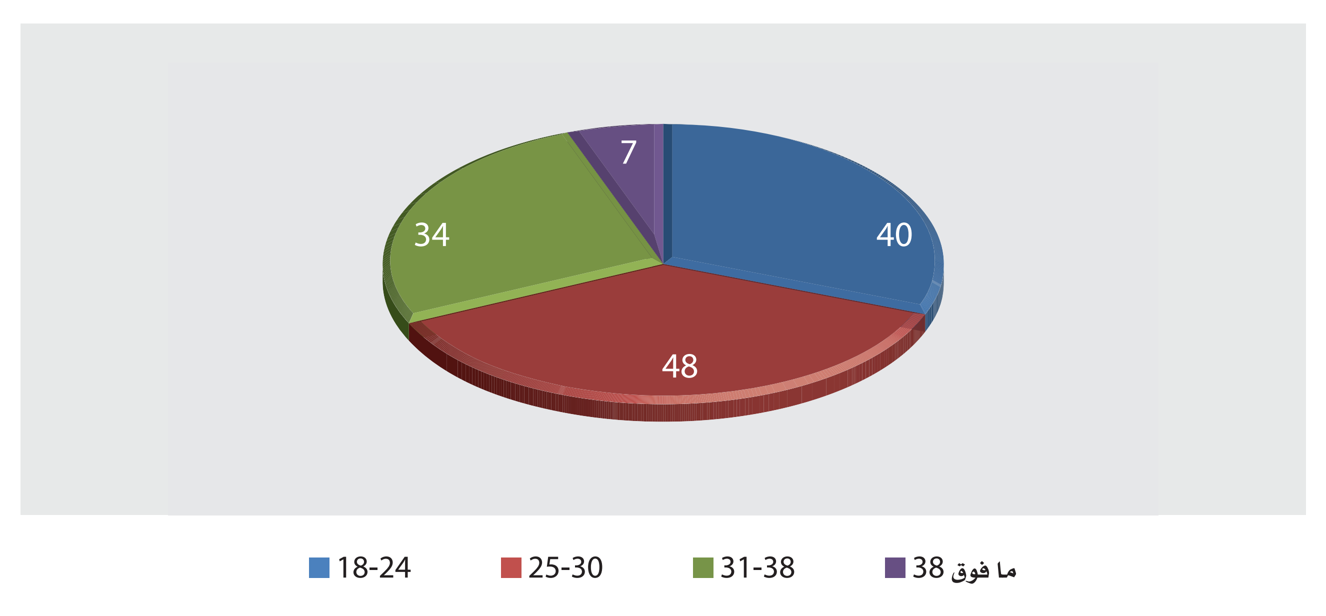
باحث وكاتب وشاعر سوري، وهو رئيس تحرير موقع «سيريا أنتولد Syria untold» المتخصص بأرشفة وتوثيق الحراك السلمي السوري. ويكتب في عدد من الصحف والمجلات.

منهجية البحث:

تم إنجاز هذا البحث عبر اتباع منهجية تبدأ من النشطاء وتعود لهم، تلتصق بالواقع وتبتعد عنه لتقرأه عن بعد ثم تعود إليه بأفكارها المنجزة، معتمدة على النشطاء المنخرطين/ات في الحراك دون أن تكتفي بهم . وذلك وفقاً لما يلي:

الفئة المستهدفة بالبحث:

نشطاء من فئة الشباب ممن كان لهم دور بارز في الحراك السلمي، حيث تم التركيز على الفئة العمرية ١٨-٣٨.



مخطط إحصائي يظهر النسب المئوية لأعمار المشاركين/ات

معايير الاختيار:

تم اختيار نشطاء من مناطق كانت أو ما زالت يتواجد بها النشطاء السلميون/ات، مع محاولة تغطية أكبر قدر ممكن من الجغرافية السورية. حيث شملت اللقاءات المناطق التالية: الحسكة (عامودا- الدرباسية) -الرقة- حلب (الباب- منبج- كوباني/ عين العرب- الأتارب)- حمص-درعا- دير الزور- دمشق (مخيم اليرموك - ريف دمشق) - السويداء - حماة - اللاذقية - إدلب (معرة النعمان - مخيم أطمة- سراقب - كفرنبل) - حماه (سلمية) - القامشلي (سري كانييه/ رأس العين - تل أبيض) - طرطوس.

وقد بلغ عدد النشطاء الذين/اللواتي تم التواصل معهم حوالي ١٣٩ ناشط/ة. وبعد أن تم تحديد الفئات المستهدفة من النشطاء، عملت مؤسسة دولتي على جمع المعلومات والمادة الأولية التي تشكل منها هذا البحث وفق ثلاث طرائق، وهي:

(١): جلسة النقاش المصغرة (٥- ٨) نشطاء، مع استثناء حصل في جلسة غازي عنتاب (٢٢ ناشط/ة) بسبب صعوبة البقاء لفترة طويلة لفريق دولتي، وبسبب صعوبة التنقل والسفر للمشاركين/ات من الشمال السوري. حيث تم طرح أسئلة ومواضيع خاصة لكل جلسة (سنتحدث عنها بعد قليل)، علماً أن المناطق التي تمت بها جلسات النقاش هي: لبنان (بيروت)، تركيا (غازي عنتاب)، سوريا (ريف حلب)، وبلغ عدد المشاركين/ات في جلسات النقاش ٧٣ مشارك/ة.

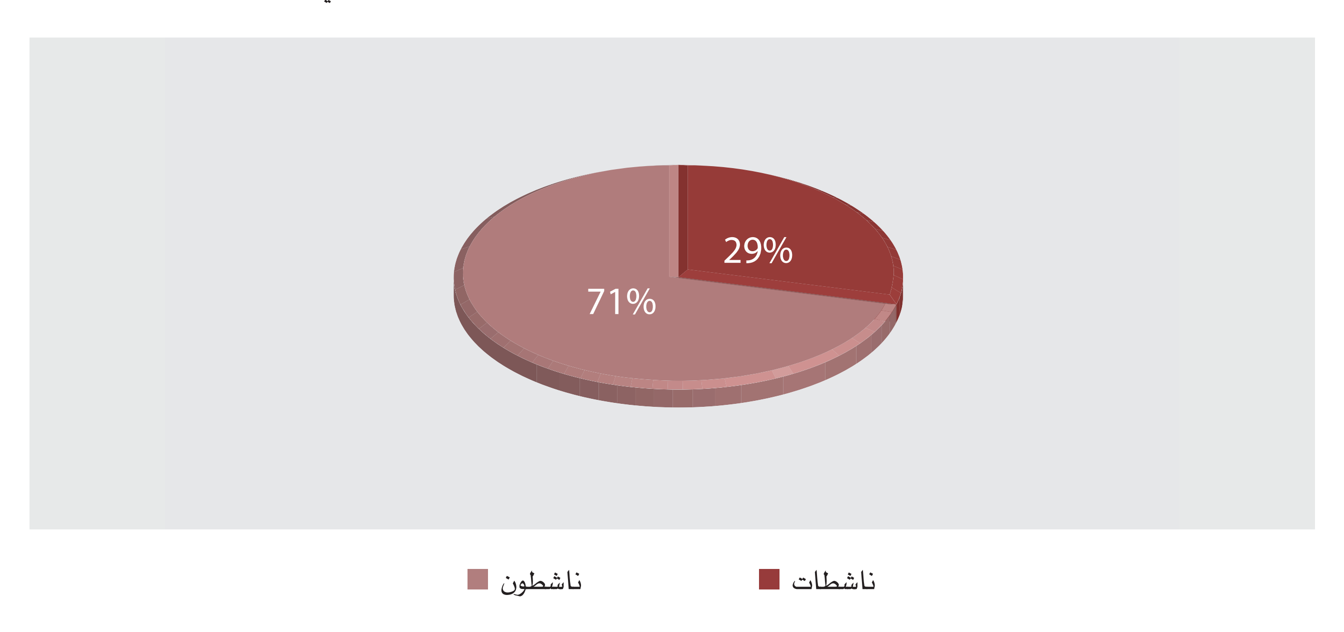
(٢): اللقاءات الفردية (١٣ ناشط/ة)

(٣) الاستمارة عبر الأنترنت (٥٣ ناشط/ة).



وتم استخدام الطريقتين الأخيرتين لإتاحة الفرصة كوسائل مساعدة، لاستهداف شريحة أكبر، وللوصول إلى الأشخاص غير القادرين/ات على القدوم إلى الورشات أو الوصول لهم، بسبب الأوضاع الأمنية السائدة أو الأوضاع الاجتماعية المعيقة.

وتم عقد جلسة خاصة للناشطات لتغطية النقص الحاصل في مجال مشاركة المرأة ، لأسباب خارجة عن إرادة فريق دولتي (وضع أمني، صعوبة التنقل، وضع اجتماعي معيق لمشاركة المرأة) الذي سعى لأن تكون النسب متساوية دون أن يتمكن من ذلك. حيث كانت نسبة مشاركة الناشطات في جلسات النقاش في بيروت مساوية لعدد الذكور في حين شاركت امرأتان في جلسة النقاش في تركيا ولم تشارك أي امرأة في جلسة النقاش في شمال حلب. لهذا جاءت جلسات النقاش المخصصة للناشطات في بيروت لتغطي النقص الحاصل في هذا المجال، في حين بلغت مشاركة المرأة في الاستمارة الالكترونية واللقاءات الفردية ٢٥ بالمئة من العدد الكلي.



مخطط إحصائي يظهر نسبة المشاركين/ات من النشطاء والناشطات

الأسئلة الرئيسية التي دار حولها النقاش:

١- ما هو دور و حالة الحراك السلمي في الوضع الراهن في سوريا؟

٢- ما هي أخطاء الحراك السلمي في سوريا؟ ما هي ايجابياته؟ وما هي الدروس المستفادة؟

٣- هل يمكن للحراك السلمي استعادة زمام المبادرة؟ (في حال الإيجاب (كيف) وفي حال النفي (لماذا)؟

بعد انتهاء ما سبق، عمدت مؤسسة دولتي إلى توثيق إجابات النشطاء وحواراتهم وسجالاتهم وتنضيدها، وفق آلية تسمح بالتمييز بين أجوبة النشطاء تبعا لمكان نشاطهم. الأمر الذي سمح بإجراء مقارنات عن وضع الحراك السلمي في مختلف المناطق الجغرافية في سوريا. حيث تم مثلاً فصل أجوبة السؤال الأول المتعلّق بالوضع الراهن للحراك السلمي، تبعا للمناطق، وذلك لاختلاف المراحل التي مرت بها تلك المناطق وبالتالي اختلاف دور وفعالية الحراك السلمي فيها، وفق:

المناطق الخاضعة للنظام.

المناطق الخارجة عن سيطرة النظام والتي هي حالياً تحت سيطرة الكتائب المسلحة بكل أشكالها (داعش، القاعدة، الكتائب الإسلامية، الجيش الحر، القوات الكردية)،

حيث هدف الفصل إلى المقارنة، ورؤية مدى الاختلاف في الآراء والفعاليات في الحراك السلمي بين هذه المناطق. وهو الأمر الذي سمح لنا لاحقا بتحديد وضع الحراك في كل منطقة من تلك المناطق استنادا لشهادات النشطاء العاملين/ات بها. علما أن معظم النشطاء الذين/اللواتي شاركوا بجلسات النقاش وفي المقابلات الفردية في لبنان هم نشطاء من المناطق التي ما زالت تحت سيطرة النظام، خرج معظمهم لأسباب أمنية وبعضهم لأسباب أخرى وهم الآن يقومون بفعاليات لها علاقة أكثر بالمجتمع المدني وبالحراك السلمي إنما

من خارج سوريا. في حين أن معظم النشطاء الذين/اللواتي شاركوا في جلسات النقاش والمقابلات الفردية في تركيا وفي سوريا هم من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. والنسبة الأكبر منهم ما زالوا في سوريا أو على الأقل قادرين/ات على الذهاب إليها. أما الجزء غير القادر على الذهاب إلى سوريا فذلك يعود للأسباب التالية:

١- تواجد النظام في بعض المناطق (الحسكة- القامشلي..)

٢- تواجد داعش في (الرقة، منبج، الباب)

٣- ملاحقون/ات من قبل القوات الكردية (عفرين، سري كانييه/رأس العين).

٤- الوضع الأمني السيء (دير الزور).

علما أن آلية فرز الأجوبة لم تتوقف عند ما سبق فقط، بل تم وضع العديد من الأجوبة تحت إطار عناوين وأفكار مستقلة حين كان يطرح شيء مهم لم تذكره الأسئلة الرئيسية. أي أن الآلية المتبعة في توثيق الاجابات كانت تركز على نوعية الإجابات والأفكار المطروحة ومدى خدمتها للهدف النهائي كي يتم وضعها ضمن إطار يسمح بآلية العودة لها بسرعة ومقارنتها مع معلومات أخرى.

- بعد الانتهاء من عملية التدوين، قامت مؤسسة دولتي بدعوة بعض من النشطاء الذين/اللواتي شاركوا في جلسات النقاش (لبنان- تركيا-سوريا) إلى لقاء الطاولة المستديرة في بيروت. حيث تم عرض المادة الأولية التي تحتوي على كل ما ذكره النشطاء في كل جلسات النقاش السابقة، وذلك لاستشارتهم/ن في شكل ورقة العمل أو البحث الذي سينتج من هذه المادة وبهدف التقائهم مع بعضهم البعض. حيث كانت المرة الأولى - ضمن هذا المشروع - التي يلتقي فيها النشطاء السوريون/ات من منطقة الشمال والوسط والجنوب السوري، وتبادلهم للآراء والنقاشات و المعلومات.

- بعدها وضعت مؤسسة دولتي كل ما سبق بين يدي الباحث الذي أنجز المادة الموجودة هنا، بناء على جدل وحوار ونقاش مشترك بين الباحث والمؤسسة وبعض النشطاء، استمر طيلة كتابة هذا البحث الذي يمكن اعتباره نتاج عمل مشترك بين الأطراف الثلاثة.

- لم يكتف الباحث وهو ينجز المادة بأجوبة النشطاء بل قرأ الأمر على ضوء التجادل بين الأجوبة المقدّمة من قبلهم/هن والفضاء المحيط بهم/هن، والذي يعملون به أو في ظلّه بما ينعكس سلبا أو إيجابا عليهم وعلى حراكهم . إضافة لقراءة وضع الحراك في كل منطقة بعد توّزعه بين مناطق يهيمن على كل منها جهة معينة، ليتم فيما بعد قراءة الأمر كله على ضوء الخارطة السورية لتبيان خريطة هذا الحراك اليوم وإمكانية تفعيله لاحقا. أو استشراف مآلاته بناء على هذه المعطيات، حيث برزت نقاشات ومواضيع خلافية تكررت في معظم الجلسات مثل:

- تأثير عنف النظام والسلاح على الحراك.
- العمل الإغاثي عمل سلمي ثوري أم لا؟
- الحراك الطلابي في الجامعات.
- نشطاء الداخل والخارج.

وغيرها من القضايا الإشكالية التي طرحها النشطاء، وسيكون لها مكانها الواضح ضمن البحث.

الصعوبات و التحديات التي واجهت البحث:

١- قلة المشاركة النسائية في بعض الورشات، ففي ريف حلب (الأتارب) لم تحضر أية امرأة بسبب المناخ الاجتماعي الذي لا يحبذ اجتماع النشطاء في مكان واحد. وفي تركيا حضرت ناشطتان فقط من أصل ٢٢ حضروا الورشة، بسبب صعوبة السفر والأوضاع الاجتماعية التي لا تحبذ سفر النساء في بعض المناطق السورية. ولكي نعوّض هذا الأمر خصصنا فقرة خاصة للحراك النسائي الثوري السلمي علّها تسلّط الضوء أكثر على وضع الناشطات في الحراك.

٢- كان واضحاً من خلال النقاشات التي تمت، أنها الأولى من نوعها بالنسبة للمشاركين/ات. فبدا وكأن النشطاء غير مهيئين/ات أحيانا لهذه المراجعة النقدية أو متفاجئين/ات بها، الأمر الذي جعل تعبيرهم عن أفكارهم غير مرتب أو مهيّأ أحيانا. ورغم أن هذا لا يعتبر صعوبة بالمعنى الحرفي للكلمة ولكنه يعكس عدم مراجعة الحراك لنفسه نقدياً.



٣- أدت المراجعة النقدية إلى استعادة النشطاء للأحداث والنشاطات والفعاليات والذكريات التي مرت معهم خلال سنوات نضالهم . مما بث بهم الحماس والنشاط الذي سرعان ما انقلب إلى حزن حين تذكرهم الشهداء والمعتقلين/ات، الأمر الذي جعل النقاش في بعض الأحيان عاطفياً.

٤- كشفت جلسات النقاش أن النشطاء لم يلتقوا مع بعضهم البعض منذ زمن طويل، بسبب الظروف واختلاف ظرف كل منطقة في سوريا اليوم، الأمر الذي جعل النقاش بينهم صعبا وصادما أحيانا. وهو ما بدا واضحا في لقاء الطاولة المستديرة الأخير الذي حدث في لبنان في ٢٩-حزيران-٢٠١٤، وجمع نشطاء سوريين/ات يعيشون في لبنان وآخرون/أخريات من داخل سوريا (دمشق، الرقة، حلب). حيث برز اختلاف الأفكار والأحكام والقناعات، مضافا لها أحكام مطلقة من بعض النشطاء على فعاليات ونشاطات الآخرين/الأخريات. مما عكس حجم التباعد بين النشطاء أحيانا وعدم المعرفة بالظروف الخاصة بكل منطقة والتي اختلفت باختلاف المراحل. بالإضافة إلى النشطاء المتواجدين/ات خارج سوريا والذين/اللواتي كانت لهم أحكام صارمة على ما يقوم به نشطاء الداخل وخاصة في مناطق النظام. والذي عكس توتراً واضحاً في النقاشات ودل على ضرورة تكرار مثل هذه اللقاءات أو إيجاد طرق أخرى تخفف من الشرخ الموجود بين النشطاء في مختلف المناطق داخل وخارج سوريا.

٥- عدم تمكن الباحث الذي أعد صياغة البحث من حضور ورشات العمل. حيث تم التعاقد معه بعد انتهاء الورشات، مما جعله بعيداً نسبياً عن أجواء النقاشات الدائرة والتي اطلع عليها عبر الأوراق، وعبر الحوار مع العاملين/ات في مؤسسة دولتي الذين أشرفوا على النقاشات. وحاول الباحث تلافي نواقص هذا الأمر من خلال لقاءات مع بعض النشطاء، ومن خلال النقاش واللقاءات المستمرة مع فريق مؤسسة دولتي.

محاولة تعريف الحراك المدني السلمي
انطلاقا من إجابات النشطاء

تعددت التسميات التي أطلقت على النشاطات المدنية السلمية الساعية لتحصيل حق من الحقوق بمواجهة السلطات المستبدة أو الاستعمارية أو غيرها، من العصيان المدني إلى المقاومة المدنية إلى الحراك السلمي المدني..الخ. إذ أطلقت هذه التسميات على جملة من الأنشطة والفعاليات وأدوات الاحتجاج التي قامت بها جماعات أو شعوب أو نشطاء سعيا لتحصيل حق من حقوقهم المهدورة.

ويعج تاريخ البشرية بعدد كبير من الأنشطة والمقاومات والحركات، بدءا من نشاطات المهاتما غاندي في الهند إلى حراك ديزموند توتو وستيف بيكو في جنوب افريقية وحركة الحقوق المدنية عام ١٩٥٥ في أمريكا بقيادة مارتن لوثر كينغ. وليس انتهاء بالثورات الملونة في جورجيا (الوردية) وصربيا وتشيكوسلوفاكيا (البنفسجية) وأوكرانيا (البرتقالية) وصولا إلى الربيع العربي في محطاته التونسية والمصرية واليمنية والبحرينية والليبية والسورية، رغم جنوح بعضها للعسكرة لاحقا.

القاسم المشترك بين تلك الأحداث التاريخية هو استخدام الشعوب والحركات الناشطة أساليب وتكتيكات مدنية سلمية سعيا للوصول إلى الهدف، والتي أخذت في الحالة السورية، اسم الحراك المدني السلمي، الأمر الذي يدفعنا لمحاولة تعريف هذا المصطلح استنادا لوضع وخصوصية الحراك السوري نفسه.

تعريف عام:

الحراك المدني السلمي: هو جملة الأنشطة والفعاليات التي يقوم بها نشطاء مدنيون بشكل سلمي، سبيلا لتحصيل حقوقهم المهدورة.

هنا نجد أن كلمة «المدني» أو «المدنية» تحيل إلى المدينة والمواطنة والمجتمع المدني بمواجهة القبيلة والطائفة والمجتمعات البدائية/ الأهلية، وهو ما يعني أن الحراك المدني السلمي، حتى يتخذ معناه، مرهون بنشطاء مدنيين يعون هدفهم بتحقيق دولة المواطنة بكامل مفرداتها المتمثلة في الحرية والديمقراطية ومجتمع مدني..الخ. معتمدين/ات النضال السلمي النابذ للعنف سبيلا لتحقيق ذلك.

وعليه، فإن كل نشاط مدني سلمي يهدف لتحقيق ذلك على المدى الآني أو البعيد يمكن اعتباره جزءاً من الحراك المدني السلمي، سواء هدف لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية أو تحقيق هدف آني مثل: حقوق العمال والمرأة وحرية التعبير والحريات..الخ يصب في نهاية المطاف في تعزيزها.

إلا أن الإشكال الذي يبرز هنا يكمن في السؤال: هل يمكن اعتبار كل نشاط تقوم به مؤسسات المجتمع المدني كفعل حراك مدني سلمي؟ أم أن الأمر يطلق فقط على الحراك الهادف لتحقيق هدف مباشر وواضح وصريح؟

فهل يمكن مثلاً أن نعتبر ما تقوم به مؤسسات الإغاثة والدعم النفسي في سوريا اليوم حراكاً مدنياً سلمياً؟ رغم أنها في نهاية المطاف تعمل على تعزيز الدولة الوطنية الديمقراطية وبشكل سلمي، ولو على مدى بعيد، عبر تنمية قدرات الأفراد؟ أم أن الأمر يطلق فقط على جملة النشاطات والفعاليات التي يقوم بها النشطاء على الأرض من مظاهرات وغرافيتي وبخ على الجدران ونزع صور رموز النظام السوري لإسقاط الاستبداد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية ذات الهدف الواضح؟

هذا السجال هو ما اختلف عليه النشطاء السوريون/ات الذين/اللواتي شاركوا في النقاش، وخاصة بخصوص اعتبار العمل الإغاثي جزءاً من الحراك المدني السلمي أم لا؟

اعتبر جزء من النشطاء أن العمل الإغاثي والدعم النفسي ليس جزءاً من الحراك بل هو تفريغ له من محتواه. حيث أدى انتقال النشطاء للعمل الإغاثي إلى إضعاف الحراك المدني السلمي على الأرض، معتبرين/ات أن الإغاثة رد فعل مؤقت على وضع معين أوجده النظام. في حين أن الحراك وسيلة لتحقيق هدف معين هو إسقاط الاستبداد وبناء الدولة المدنية الديمقراطية في سوريا.



ورأى تيار ثانٍ من النشطاء أن العمل الإغاثي جزء من الحراك والعمل الثوري، مستدلين/ات على ذلك بحجم العنف الذي تعرّض له نشطاء الإغاثة مثلهم مثل نشطاء الحراك الثوري. إذ رغم اعتراف الجميع أن عنف النظام هو من حوّل العمل الإغاثي إلى عمل ثوري بسبب استهدافه بالقتل والقمع والاعتقال للعاملين/ات في هذا المجال، فإن الأمر لا ينفي أن الإغاثة اليوم باتت ذات وجه تنموي يركز على بناء قدرات الأطفال والنساء والنازحين/ات الذين/اللواتي سيعودون يوماً لبناء سوريا الجديدة، وفق نظرة هؤلاء النشطاء.

إلا أن توسيع الحراك المدني السلمي ليشمل كل النشاط المدني الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني أو جزء منه على الأقل، يقود في الحالة السورية إلى إشكال آخر، فهناك العديد من المنظمات الهادفة إلى بناء دولة المواطنة في سوريا (من وجهة نظرها) ولكنها غير مشاركة في الحراك اليومي وتأخذ مسافة بعيدة عنه. وسقف مطالبها منخفض قياسا بما يطالب به أكثرية النشطاء (إسقاط الاستبداد كاملا) ، إذ تطالب بعض هذه الجماعات بتبني حراك واقعي (من وجهة نظرها أيضا) يؤدي إلى تأمين حاجيات الناس وتحقيق مطالب قابلة للتحقيق. ويضاف لذلك وجود مؤسسات مجتمع مدني تعمل على الأرض وهي قريبة من النظام وبعضها محايد، وليس له أي رأي أو فعل بمواجهة الاستبداد. إذ قال أحد النشطاء أن «هناك الآن العديد من المجموعات في الداخل تقوم بأعمال توعية وتنمية للنساء و الأطفال، تحت رعاية ومراقبة النظام، حيث يتم القيام بهذه الأعمال بشكل جيد و بحيادية»، في حين ردت ناشطة على هذا الرأي بأنّ «هذه المجموعات تعمل مع غياب الأهداف ومع ضبابية حول خطتهم/هن مما يجعل التعامل مع هذه المجموعات صعبا ، وأن كلمة الحيادية هي مبتدعة من قبل المجتمع الدولي و البعض منّا ، لأن كل إنسان يجب أن يكون لديه موقف. مثلا هل من المعقول العمل مع مجموعة لا تملك موقفا من القتل مهما كان فاعله؟»، فهل يمكن اعتبار هذه الجماعات هنا جزء من الحراك المدني السلمي إذن؟

إن التأمل فيما سبق، سيقودنا إلى وجود تعريفين للحراك المدني السلمي، الأول عام وشامل، والثاني محدد وواضح، وقد يكون على قياس الحالة السورية:

الأول: يركز على الهدف النهائي (الوصول للدولة المدنية) من خلال النشاطات والفعاليات (مظاهرات، غرافيتي، بخ على الجدران.. الخ) التي يقوم بها نشطاء مدنيون/ات سلميون/ات ومؤسسات مجتمع مدني (إغاثة، إعلام، دعم نفسي، نشاطات مجتمعية..الخ) ، بهدف بناء دولة المواطنة وتعزيز مشاركة المواطن بالشأن العام، مع وجود خلاف في التكتيك لتحقيق هذا الهدف، إذ يتفق الجميع على الهدف النهائي ويختلفون حول الأولويات وآليات تحقيقها.

الثاني: يتحدد الحراك المدني السلمي حصراً بتلك الأنشطة والفعاليات القائمة على الأرض هنا والآن، بمواجهة الاستبداد والسلطات البديلة بهدف الوصول إلى دولة المواطنة، مستثنية من ذلك كل نشاط مدني غير مباشر (إغاثة، دعم نفسي، تعليم، إعلام..) .

وعليه، فإن الحراك المدني السلمي المعني في هذا البحث، هو:

جميع الأنشطة والفعاليات القائمة على الأرض من قبل نشطاء ومؤسسات مجتمع مدني، بشكل مباشر أو غير مباشر، والهادفة لإسقاط الاستبداد والسلطات الساعية لوراثة دوره، وصولا للدولة المدنية الديمقراطية.

الحراك المدني السلمي خلال حكم الأسد الابن
(٢٠٠٠ - ٢٠١١)

شكلت تجربة «لجان إحياء المجتمع المدني» التي بدأت عام ٢٠٠٠ في سورية محطة فارقة في التاريخ السوري الحديث، باعتبارها أعادت المجتمع المدني وحراكه السلمي إلى الواجهة بعد تغييب طويل من سلطة القمع التي وأدت المجتمع المدني، وهو ما عبّرت عنه إحدى الناشطات بالقول: «لدينا نظام و ليس دولة، بل إن النظام يمارس القمع و الظلم على الدولة.. لم يكن لدينا يوما مجتمعاً مدنياً، حتى الأحزاب والنقابات الموجودة في سوريا هي جزء من المشكلة بسبب تبعيتها المباشرة للنظام وعدم استقلاليتها».

التجربة التي جاءت بعد وفاة الدكتاتور الأب (عام ٢٠٠٠)، وكنتيجة منطقية لمحصلة عدة قوى داخلية وخارجية سمحت بإيجاد فسحة تم استثمارها من قبل مجموعة من المثقفين/ات والنشطاء والمعارضين/ات السوريين/ات عبر إطلاق بيانين، عرف الأول بـ- بيان المثقفين - ووقعه تسع وتسعون مثقف/ة سوريا/ة، بينما عرف الثاني ببيان الألف، لتنطلق عجلة المجتمع المدني في سوريا بعد توقف، وليعود الحراك المدني السلمي إلى الداخل السوري بعد إقصاء طويل، خاصة أن السلطة سوّرت سوريا أمنيا بشكل شبه مطلق بعد خروجها منتصرة من أحداث الثمانيات.

حينها تجلى الحراك المدني السلمي بعدد من الأنشطة والبيانات والمنتديات الثقافية المعارضة التي نشطت في كل من دمشق وطرطوس والقامشلي وعامودا، مترافقة مع محاولة تنظيم عدد من الاعتصامات أمام مجلس الشعب وفي ساحة عرنوس وأمام القصر العدلي ومحكمة أمن الدولة العليا للمطالبة بإطلاق ما تبقى من السجناء السياسيين وإطلاق الحريات والتداول السلمي للسلطة وإلغاء قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة العليا وتفعيل دور القضاء.

إلا أن السلطة التي بدأت تشعر بقوة المجتمع المدني تخوّفت من تراكم كرة الثلج، فاعتقلت عدد من قادة الحركة وأغلقت المنتديات مستثنية منتدى الأتاسي الذي أغلق عام ٢٠٠٥، وذلك بعد أن حققت السلطة ما تريد. إذ كان هدفها من السماح بتلك الفسحة من الحرية النسبية أن تمرّر مشروع التوريث الذي أوصل الدكتاتور الابن إلى السلطة، منهية بذلك سياسة غض النظر التي اتبعتها طيلة السنوات الخمس الأولى من حكمه.

ولكن هذه التجربة المجهضة جعلت المجتمع المدني يدرك حدود قوته وإمكانيات فعله من جهة، كما فتّحت أعين السلطة على مدى قوة المجتمع المدني، فبدأت تعمل على احتوائه من جهة أخرى.

تجلى احتواء السلطة للمجتمع المدني ومؤسساته كي لا يستقل بنفسه، من خلال تبنيها هي لنوع من المؤسسات المدنية المنزوعة الأنياب إن صح التعبير. حيث شجعت على ترخيص العديد من المؤسسات والمنظمات المهتمة بالبيئة والطفل والمرأة والأوضاع الاجتماعية، مع تنشيط واضح لمؤسسات المجتمع الأهلي أيضا، شرط أن تبقى الأمور تحت عين السلطة ورقابتها أو برعايتها المباشرة كما حصل مع العديد من المؤسسات والمنظمات التي تبنتها زوجة الأسد الابن «أسماء الأسد».

ومن جهة أخرى، استغل النشطاء والمعارضون/ات هذه الهوامش وتابعوا عملهم، فتأسست عدد من منظمات حقوق الإنسان وتابعت عملها دون ترخيص، إذ رفضت السلطة ترخيصها ولم تقمعها بذات الوقت، تاركة إياها بوضعية «المدان تحت الطلب» كي يسهل اعتقالها حين تريد، كما حصل حين اعتقلت المحامي مهند الحسني من منظمة سواسية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩.

ولكن إذا كان كل ما سبق خرج عمليا من ضفة المعارضة السياسية أو البيئات الحاضنة لها، فإن ما حصل في داريا عام ٢٠٠٣ وفي جامعة حلب (٢٠٠٣) مع محاولة نقله إلى جامعة دمشق من بعض الأنشطة المدنية والطلابية، بعضها ذو طابع احتجاجي على قرارات جامعية وبعضها ذو طابع يعمل على إعادة تفعيل نشاط الحركات الطلابية في الجامعة والمجتمع المدني والأهلي بعيدا عن رؤية السلطة، كان دليلا حيّا على ما يحدث في عمق المجتمع السوري من تحوّلات ومن تعطشه للتعبير عن نفسه، وعن تفكيره بكيفية التحايل على قمع السلطة



وإعادة تفعيل الحراك المدني السلمي الذي يمكن اعتبار تجربة داريا (٢٠٠٣) نموذجا حيا له. حيث أقدم مجموعة من النشطاء المدنيين على القيام بمبادرات فردية بعيدة عن سلطة الدولة مثل تنظيف شوارع المدينة وتوزيع بروشورات ضد الفساد لموظفي الدولة وتعليم الطلاب وتوعيتهم، الأمر الذي دفع السلطة لقمع رموز الحركة واعتقالهم، لأنها لم تكن بوارد السماح بمجتمع مدني مستقل عنها.

على ضفاف هذا استمر المجتمع بالمقاومة من خلال البيانات المطالبة بالحريات وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والاعتصامات التي كان ينظمها مجموعة من الشباب أمام محكمة أمن الدولة العليا أثناء محاكمات المعتقلين/ات، بالتوازي مع بدء انتشار ثقافة اللاعنف والمجتمع المدني والجمعيات في المجتمع، حيث بدأت كتب دار «معابر» المهتمة بثقافة اللاعنف تلقى رواجاً في سوريا، وهي دار أسّسها في العام ٢٠٠٠ كل من ندرة اليازجي وديمتري أفييرينوس ونبيل محسن وأكرم إنطاكي وآخرين، واهتمت بترجمة عدد من الكتب المهمة في مجال ثقافة اللاعنف مثل «قاموس اللاعنف» و«اللاعنف في التربية» لجان ماري مولر وغيرها من الكتب المهتمة بثقافة وتاريخ اللاعنف.

ولكن شهدت هذه الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١١) حدثين جمعا بين الاحتجاج العنفي و النشاط السلمي من جهة، وهما: انتفاضة السويداء عام ٢٠٠٠ والتي جاءت بعد أشهر من استلام بشار الأسد الحكم، وانتفاضة الأكراد عام ٢٠٠٤.

يختلف حتى اليوم النشطاء في تصنيف ما حدث في السويداء، وعما إذا كان انتفاضة أم حراك أو «هبّة»، وعما إذا كان ذو مطالب احتجاجية ضد السلطة أم أنه صراع بين أهالي المدينة والبدو القاطنين حولها.

ولكن بعيدا عن هذا الاختلاف، فإن ما بدأ كنتاج لمشكلة محلية تطوّر إلى صدام بين أهالي المدينة وقوات الأمن، حيث توجهت الاحتجاجات نحو رموز السلطة، ممثلة بالمحافظ والأجهزة الأمنية وقيادة الشرطة، ليتم اقتحام مبنى المحافظة وقيادة الشرطة. وقد ذهب ضحية هذه الاحتجاجات ٢٣ شاب جلّهم سقطوا برصاص الأمن وحوالي ٤٠٠ جريح أغلبهم إصاباتهم قوية، وفق معلومات من ناشط من المنطقة حاوره الباحث.

وقد شهدت جامعة دمشق تظاهر واعتصام مئات الطلاب الذين طالبوا بوقف العنف في المدينة. رغم أن الاحتجاج هنا بدأ بشكل عفوي وكنتاج لمشكلة محلية، إلا أن توّجه الاحتجاجات نحو السلطة يشي بإدراك المجتمع للعبة السلطة العميقة التي تدير المجتمع عبر ضرب مكوناته الاجتماعية ببعضها البعض، فالحراك في عمقه كان يعكس هذا الشيء حتى وإن لم يعبّر عنه من وجهة نظرنا.

وانتفاضة الأكراد التي جاءت عام ٢٠٠٤ على إثر احتكاك بين العرب والأكراد لتكشف كم المكبوت اجتماعيا – بين العرب والأكراد– من جهة، وسياسيا بين الأكراد والسلطة من جهة ثانية، لتعمل السلطة على وأدها بقوة العنف والسلاح عبر تسليح السلطة للبعثيين والعشائر بوجه الأكراد الذين لم يدفعوا باتجاه تحويلها إلى حركة مسلحة.

يشكل الحدثان السابقان إذا قُرئا على ضوء أحداث الثمانيات حيث استخدم تنظيم الإخوان المسلمون السلاح ضد السلطة، نقاط فاصلة في التاريخ السوري الحديث، لجهة أن الثلاثة تحوي عنصراً انفجارياً ينحو باتجاه العنف أكثر مما يتجه نحو حراك سلمي مدني واضح المعالم، فحركة الإخوان كانت صراعاً مسلحاً صريحاً ضد السلطة، والثانية رد فعل طبيعي على عنف تلقاه المجتمع، حيث تم الرد عليه بـ «اقتحام مبنى المحافظة وقيادة الشرطة» في السويداء، وحرق قرية كاملة للبدو، مترادفاً بنفس الوقت مع نشاط سلمي قام به الطلاب. وانتفاضة الأكراد ترافقت مع تكسير المحلات (من الطرفين الكردي والعربي) واقتحام مؤسسات الدولة وتحطيم بعض محطات الكهرباء، مع الانتباه أن رد السلطة كان في الأحداث الثلاث قمعياً وبطريقة وحشية لا تترك أي مكان للحوار أو الاعتراف بحقوق المجتمع والسلطة، وهو ما يساهم بأن يكون رد المجتمع عنيفا وأقرب للانفجار. مما يعكس لنا في نهاية المطاف محدودية قدرة المجتمع السوري على تنظيم احتجاجات مدنية ضد سلطة ليس أمامها إلا القمع وسيلة للحوار مع مواطنيها، وهو ما يعني عدم وجود تراكم مدني يمكن البناء عليه لاحقا، الأمر الذي عنى أن الانتفاضة السورية حين اندلعت عام ٢٠١١ لم تستند على أي تراكم يمكن الاعتداد به، إذ كان على نشطائها أن يبدعوا ويبتكروا آليات وأساليب مقاومتهم لحظة بلحظة وفقا لوعيهم القائم آنذاك والضعيف الصلة بتجارب لم تحدث ومظاهرات واعتصامات لم تحدث في مجتمعهم من قبل وبثقافة غير عنفية إلا في عقدي الأربعينات والخمسينات، غير أنها جاءت في سياق ملائم وفره جزئيا ربيع دمشق، مما وفر لها بيئة اجتماعية كانت مشبعة بمفاهيم المجتمع المدني والتداول السلمي للسلطة والتغيير والديمقراطية والحقوق والواجبات وإعادة الحقوق للسجناء السياسيين ونبذ العنف في السياسة، مما يعني أنها نتاج تراكم طبيعي لربيع دمشق على مستوى الفكر أكثر مما هي نتاج تراكم على مستوى العمل والحراك الذي كان ضعيف ميدانياً في فترة ربيع دمشق الذي لم يتمكن من مأسسة نفسه ليساهم في ولادة مجتمع مدني حقيقي، كان سيشكل حاضنة للحراك السوري الذي اندلع في آذار ٢٠١١ لو حصل.

ولكن هنا علينا أن نسجل ملاحظتين عموميتين تتعلقان بالفضاء العام لكل ما سبق، والتي قد تفسر لنا جزئياً أسباب تراجع المجتمع المدني وأسباب العسكرة خاصة في الثمانيات وسبب تفجّر الانتفاضة سلميا عام ٢٠١١ وليس عام ٢٠٠٠ أو عام ١٩٨٠ حيث كان السلاح سيد الموقف.

(١): منذ انقلاب حسني الزعيم (١٩٤٩) بدأ الفضاء السياسي والإيديولوجي في سوريا يتغيّر، إذ بدأ وهج الأحزاب والشخصيات الوطنية التي صنعت الاستقلال يتراجع لصالح تقدّم الأحزاب الراديكالية الإيديولوجية بكل ما تحمله معها من ثقافة انقلابية تعمل على الوصول إلى السلطة بقوة السلاح، حيث تراجع البعد الليبرالي في الحياة السورية لصالح تقدم البعد الاشتراكي اليساري والإسلامي والقومي وبصيغه الأشد راديكالية، وهو ما عنى نمو سياق عام مناهض للمجتمع المدني الذي اعتبر رؤية برجوازية أو آداة برجوازية، ومساعد لتدخل العسكر في السياسة ومبرر لاستخدام السلاح للوصول إلى السلطة تحت اسم «الثورة»، وهو ما عنى إسقاط كل النضال السلمي والمدني من التفكير.

هذا الفضاء بدأ يكسر عملياً منذ سقوط الاتحاد السوفياتي وبدء الثورات الملوّنة التي بدأت تحاكي خيال الشعوب وتدغدغ مشاعرهم نحو حرية يفتقدونها، وتجلّى الأمر في سوريا بمطالب التغيير السلمي الآمن والتداول السلمي للسلطة التي طبعت فترة ما بعد عام ٢٠٠٠ خصوصا، الأمر الذي يعني لنا أن السياق الذي جاءت به حركة الإخوان المسلحة هي نتاج طبيعي وابن شرعي لمرحلة تفكر بالوصول إلى السلطة عن طريق السلاح، في حين أن انتفاضتي السويداء والأكراد جاءتا في سياق مناقض تماما وهو ما يفسر لنا امتداد الأولى على مدى أربع سنوات حرب بين النظام والإخوان، في حين أن الأمر انتهى سريعا في السويداء ومناطق الأكراد دون أن تجنحا نحو السلاح، وهو ما يعني أن الانتفاضة السورية اليوم هي ابنة هذا الفضاء، رغم أنها اتجهت نحو العنف والسلاح بسبب عنف النظام الذي فاق كل التصوّرات بالدرجة الأولى وبدفع من التدخلات الخارجية وبنية المجتمع الأهلي السوري.

(٢): يبيّن لنا مسار الحراك السلمي السوري والمجتمع المدني تاريخيا في جدله مع العسكرة أنه حيث توجد الأخيرة يضعف الأول، لأن السلطة تستغل العسكرة دوما وتدفع نحوها كي تجد مبرراً لاستخدام السلاح الذي ما إن يستخدم حتى تبدأ السلطة بتجريف كل شيء تحت حجة محاربة «الإرهاب»، وهو ما حدث في ثمانيات القرن الماضي بشكل كبير وبشكل جزئي في انتفاضتي السويداء والأكراد، مع الأخذ بعين الاعتبار للفضاء العام الذي تحدثنا عنه سابقاً، من حيث كونه يخلق أرضية ملائمة للعمل العسكري أو السلمي.

ولكن حركة المجتمع المدني بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١ بقيت نخبوية، إذ لم تتمكن من مد جذور لها في المجتمع السوري، ولكنها نجحت بإلقاء بعض البذور، وهو ما عبر عنه أحد النشطاء حين قال: «لدينا مجتمع مدني ربما ليس مكتمل أو ناضج»، وهو توصيف يكاد يكون دقيقا لتلك المرحلة.

الثورة السلمية وهجها الأول وتوسعها

حين اندلعت شرارة الربيع في تونس وانتقلت إلى مصر وليبيا واليمن، كان المناخ السوري مشبعا بضرورة الإصلاح بحد أدنى وبضرورة وقف الاعتقال السياسي وإلغاء قانون الطوارئ وإلغاء المادة الثامنة التي تجعل من حزب البعث حزبا حاكما وفقا للدستور. إلا أن هذا الأمر بقي حبيس النخب والعقول وبعض الاحتجاجات والاعتصامات الرمزية وتوقيع البيانات، إذ لم يجد حيّزا اجتماعيا يحتضنه على نحو فاعل ليتحوّل إلى حركة احتجاج أو حراك مدني منظم لدفع السلطة نحو الإصلاح، إلى أن انفجر الربيع السوري، جرّاء تضافر وتلاقي أربعة عوامل:

١- الخارجي المتمثل بالربيع العربي

٢- المدني المتمثل بتلك الفئة من النشطاء والنخبة المترّقبة لالتقاط أي تحوّل

٣-الأهلي التي استُفز بفعل تصرفات الأمن في درعا وحمص ودوما وبانياس

٤- السياسي الاقتصادي المتمثل بقمع السلطة وبتفاعل الآثار السلبية لسياسات الدولة الاقتصادية. لتتضافر العوامل الأربع وتلقي ثمارها في الأرض السورية بين الخامس عشر من آذار والثامن عشر منه ولتنطلق الشرارة.

شكّل العامل المدني صلّة الوصل بين الداخل الأهلي وما أسقط من الخارج بفعل الربيع العربي لأخذ الحراك نحو التجذر والتمدد والتوسّع لتقديم صورة ناصعة ومغرية وجذابة، إذ تكشف لنا المراقبة اللصيقة والتطورات خلال الأشهر الثلاثة الأولى وحتى قبلها، أن فئة النشطاء الأوائل في سوريا كانت تنتمي إلى فئة المعارضين التاريخيين والسجناء السياسيين والمثقفين والفنانين وأبنائهم وطلاب/ طالبات الجامعات الذين/اللواتي عُرفوا بنشاطاتهم/ن السابقة أو كانوا على ضفافها، وهو ما يمكن تبيّنه من التظاهرات المؤيدة للثورات العربية أمام السفارات دون أن تكون هذه التظاهرات هي المحفز الوحيد لاندلاع الثورة السورية، حيث رفع شعار «خاين يلي بيقتل شعبو» أمام السفارة الليبية في إشارة واضحة إلى النظام، ومن التظاهرات والاعتصامات الأولى، وخاصة تظاهرة الخامس عشر من آذار في الحميدية واعتصام أهالي المعتقلين أمام وزارة الداخلية في السادس عشر من آذار، ومن قادة الحراك الأوائل في كل منطقة على حدة، ففي درعا (آذار ٢٠١١)، تشكلت قيادة الاحتجاجات من المثقفين/ات وطلاب/طالبات الجامعات ونشطاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وفي دير الزور كان للشبان/الشابات المسيّسين والمثقفين دور بارز في تثوير المدينة، وهو أمر أكده أحد النشطاء إذ قال: «كنا في البدايات نخرج في مظاهرات يقودها النخبة من المثقفين السياسيين و كانت رائعة بتنظيمها و هتافاتها».

بفعل الوعي والحماس الذي امتلكته هذه الفئة بدأت تبحث عن منافذ للتعبير عن نفسها والتشابك مع المجتمعات الأهلية التي أثارها وحرّضها عنف النظام فبدأت تفكر بآليات عمل لنقل الاحتجاج وتجذيره بدءاً من ساحات الفيسبوك التي شهدت ولادة عدد من الصفحات (صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد، وائتلاف ١٥ آذار لدعم الثورة السورية وحركة ١٧ نيسان للتغيير الديمقراطي) والشبكات الإعلامية (شام وأغاريت.. الخ)، إلى الساحات الواقعية التي بدأت بتظاهرات صغيرة تطوّرت وكبرت بفعل القمع الأمني الذي كان يرد عليه المجتمع بمزيد من التظاهر، ليبدأ التمدد في حمص وبانياس ودرعا وريف دمشق، وهو ما تجلّى في انتقال الثورة من غلبة الجانب العفوي في آذار (٢٠١١) إلى العمل المنظم في نيسان وما بعد، حيث كانت أول محاولة منظمة للوصول إلى ساحة العباسيين في دمشق بتاريخ ٢٢ نيسان ٢٠١١، لنشهد بعدها ولادة تشكيلات ثورية أخذ بعضها اسم التنسيقيات على مستوى كل حي وبلدة، والتي ما لبثت أن تطوّر بعضها نحو الاتحاد في تجمّعات أكبر لتولد هيئات مثل «لجان التنسيق المحلية» و«الهيئة العامة للثورة السورية» و«اتحاد تنسيقات الثورة».

قدّم الثوّار/ الثائرات السلميون/ات الأوائل الذين تعلّموا وطوّروا أدوات مقاومتهم ضد المستبد في ظل الثورة، أجمل وأرقى أساليب الاحتجاج بدءاً من التظاهرات في الشوارع والبيوت إلى التظاهرة الطيارة التي تحوي أعداد قليلة في مدة زمنية محددة، إلى تظاهرات كبيرة ضمّت الآلاف، إلى الكتابة على الجدران والغرافيتي والشعارات واللافتات المواجهة لمحاولات النظام وسم الثورة بالسلفية والأسلمة والتطرف إلى ظاهرة الرجل البخاخ وتلوين البحيرات باللون الأحمر والسبيكرات التي تبث أغاني ثورية في الشوارع وبعض دوائر الدولة

وتقديم الورد والماء لعناصر الجيش، إلى مجموعات الحراك المدني والإبداعي التي بدأت تتشكل لتواكب كل هذا وتعبّر عنه وترفد الحراك بالوعي والأساليب والأدوات، ليشكل كل ما سبق صورة جذابة عن الانتفاضة السورية التي كانت تلقى التعاطف والتمدد واستقطاب جماهير إضافية إليها يوما بعد يوم، الأمر الذي أخاف النظام فبدأ تصعيد قمعه مدفوعاً بأمرين اثنين: إما قمع الانتفاضة أو دفعها نحو التسلّح والعنف لإيجاد مبرر لهذا القمع الذي يستخدمه، وهو الأمر الذي قاومه الجيل الأول من نشطاء الثورة بكل قوة وحزم إلى درجة أنهم دفعوا ثمنه، إما من أرواحهم مثل غياث مطر أو اعتقالا مثل يحيى الشربجي وحسين غرير أو هربا إلى خارج البلد مثل مروة الغميان وريما فليحان وغيرهم، علما أن الأمر حدث مع الكثير من السوريين/ات.

رغم أن المرحلة السلمية من الثورة السورية لم تكن خالية بالمطلق من العنف من جانب الثوار والنشطاء كما يصوّر البعض، إلا أنها استفادت من عامل مهم للتغطية على هذا العنف الثوري الذي سيعتبره النشطاء فيما بعد أحد الأخطاء الأولى لعدم اعترافهم به آنذاك، حيث غُطي الأمر بأن النظام كان وصل إلى مرحلة من عدم المصداقية بأنه لا يمكن لأحد أن يصدقه حتى لو كان ما يقوله صحيحا، خاصة أن كل الوعود التي أطلقتها السلطة كانت كاذبة وتضليلية بغية كسب الوقت ووأد الحراك، وهو الانطباع الذي خرج به أغلب من قابلوا الرئيس الأسد، إذ اكتشفوا في تلك المرحلة متأخرين أنه إما دكتاتوراً أو عاجزاً عن القيام بالإصلاح وفي كلتا الحالتين لا بد من إسقاطه.

ولكن تركيز النظام على هذا الجيل من النشطاء واعتقالهم وتصفيتهم ودفعهم نحو الهرب أدى إلى غياب هذا الجيل ليأتي جيل أقل وعيا منه وأقل مدنية أيضا ويقود ويستلم الراية ليعود النظام ويستهدف هذا الجيل أيضا لنصل إلى جيل أقل وعيا من سابقه أيضا وأقرب للبيئات الأهلية التي خرج منها ونطق باسمها، لتبدأ الساحة تصبح فقيرة بنشطائها القادرين/ات على الوقوف بوجه الدعوات للتسلّح التي بدأت تظهر بفعل عوامل كثيرة يقف في مقدمتها عنف النظام دون أن يكون وحده، إذ كان لغياب المجتمع المدني السوري دورا بارزا في هذا المجال، لنكون أمام معادلة حراك مدني بلا مجتمع مدني حاضن كان وجوده سيعوّض ويرمم النزف الذي يتعرض له الحراك، وهو ما عبر عنه أحد النشطاء بالقول: «لدينا مجتمع مدني ربما ليس مكتمل أو ناضج، لكننا استطعنا خلال الثورة أن نذهل العالم بنضالنا اللاعنفي وأفكارنا وإعلاميينا ومراسلينا، فالحراك ليس فقط منظمات ونقابات، وسوريا منذ القدم تملك ثقافة المجتمع المدني التي لم يستطع البعث بسنينه الكثيرة أن يجتثها بشكل كامل».

في قلب هذا الوهج والصورة الإيجابية التي شهدتها المرحلة السلمية، يمكن أن نلتقط سبعة عوامل ساهمت في خلق فراغات داخل الحراك السلمي السوري أفسح المجال لتقدّم العسكرة والنظر بعين الشك للحراك من بعض الفئات السورية على الأقل، وهي:

(١) عنف النظام وتسهيله الحصول على السلاح: عمد النظام منذ اللحظة الأولى إلى استخدام عنف مفرط ضد الثورة رغم سلميتها، ساعيا لقمعها أو دفعها نحو التسلح. وهو الأمر الذي استجاب له عدد من النشطاء مع تصاعد العنف نحو مستويات غير مسبوقة، وبشكل تدريجي، محققين جزئيا غاية النظام الذي كان يسهّل في بداية الثورة الحصول على السلاح عبر غض النظر عن التهريب عبر المراكز الحدودية أو ترك السلاح في مناطق قريبة من التظاهرات أحيانا.

(٢) إن أغلب النشطاء السوريين/ات لم يكن لديهم أيّة تجربة سابقة في الحراك السلمي المدني، فهم تعلّموا التنظيم والتنفيذ والتخطيط في ظل الثورة مستلهمين/ات تجارب مصر وتونس حينا ومبدعين/ات أساليب جديدة تخرج من رحم صراعهم/ن اليومي مع النظام حينا. وهنا يمكن القول أنه رغم كل ما أبدع الشباب السوري من أدوات احتجاج، فإنه كانت تنقصهم الخبرة وآليات الحماية والأمن في مواجهة نظام شرس، وهو ما أكده الكثير من النشطاء في ورشات النقاش، ما أدى لوقوع القسم الأكبر منهم في قبضة النظام أو انكشاف بعضهم، فأصبحوا مطلوبين/ات مما اضطرهم للخروج من البلد، ليبدأ استنزاف الجيل الأول والثاني من النشطاء المدنيين على الأقل خلال الأشهر الثلاثة الأولى، وهو ما سيفقد الحراك أحد عوامل قوته لاحقا.

(٣) رغم أن ثورات الربيع العربي كانت عاملاً مساعداً لثورة السوريين/ات، من خلال إثمار إسقاطاتها في الداخل السوري، فإنها من جهة أخرى قدمت بعض الوهم لجيل النشطاء الذي رأى تهاوي مبارك وبن علي خلال أيام، فأصبح الحراك أسير وهمين:

الأول: إسقاط النظام خلال فترة قصيرة فتمّ التصرف على هذا الأساس دون قدرة على تقييم إمكانياتهم/ن على تحقيق هذا الشعار، واستشراف ما تخبئه الأيام القادمة في حال طال أمد الصراع كما حصل.

الثاني: توّهم امتلاكهم/ن للقدرة على إسقاط النظام في ضوء قراءتهم/ن للربيع العربي، دون القدرة على فهم المتغيّرات والخصوصيات التي تحكم كل ثورة على حدة، خاصة فيما يتعلق بالشق الإقليمي الدولي والجيوسياسي. ولذا حين لم يسقط نظام دمشق خلال أشهر وليس أيام، بدأ اليأس يطل برأسه، مما أحدث أولى الفراغات التي ستتوّسع لاحقا في جوف الحراك السلمي خاصة أن النموذج الليبي المعتمد على التدخل الخارجي بدأ يطل برأسه.

(٤) لم ينتبه النشطاء السوريون/ات لحقائق من نوع أنه ليس من الضرورة أن يحقق أي حراك هدفه ومبتغاه، وأنّ التغيير وفق آليات الحراك السلمي المدني يأخذ زمناً طويلاً وجولات مقاومة دائمة وطويلة الأمد بين النشطاء والسلطات، فالخسارة في جولة لا تعني الهزيمة المطلقة. ففي وضع الحراك السلمي السوري تملّك نوع من اليقين بأن النظام ساقط لا محالة، وهو ما دفع الجميع لعدم وضع خطة بديلة للحراك في حال عدم السقوط، الأمر الذي سهّل عملية الهروب إلى الأمام حين اصطدم الجميع بحائط عدم سقوط النظام السريع، فكان تبني العسكرة حلاً للبعض والانسحاب حلاً للبعض الآخر والاستمرار بالخيار السلمي للبعض الثالث، وهو ما يحيل في جانب منه إلى ضعف خبرة النشطاء وعدم وجود تراكم في هذا المجال، يتيح تغيير استراتيجية المواجهة لتفادي الأسوأ، دون أن نغفل واقع العنف الشديد الذي لم يترك خيارات كثيرة للنشطاء في واقع الحال.

(٥) لأن عامل التأثر بثورات الخارج كان عاملاً هاماً، فإن الثورة الليبية التي جنحت نحو طلب التدخل العسكري والتسلّح، أصبحت تشكل عامل إغراء لدى البعض، مما جعل الرباعية التي تحدثنا عنها سابقا (خارج، مدني، أهلي، اقتصادي) تتعرض لشرخ في أحد أعمدتها باتجاه إقصاء المدني الرافض للسلاح، بالتوازي مع قسم مدني بدأ يجنح نحو السلاح جرّاء أن إيمانه الأول بالسلمية لم يكن نتاج وعي وخيار حقيقي بقدر ما هو تأثر بثورتي مصر وتونس، دون أن ننسى أن ثمة قسماً استمر بالخيار السلمي ولا يزال.

(٦) انخفاض عتبة النقد نحو الحراك في تلك المرحلة، حيث ظهر نوع من التقديس أحيانا للثورة والسلمية، مع رفض مطلق من قسم من النشطاء الاعتراف بوجود لأي شعارات دينية أو طائفية أو وجود تخريب، معتبرين/ات أنها من كذب النظام. وترافق الأمر مع التغطية على العنف الذي تمثّل ببعض الحالات مثل إحراق بوابة القصر العدلي وكسر زجاج المشفى الوطني في درعا في ٢٠ آذار وإطلاق النار على عناصر الأمن والجيش في بعض الحالات كرد فعل على عنف النظام، مع التستر على أولى حالات ظهور السلاح ونفي وجوده آنذاك.

ولكن مع التقدّم التدريجي وخبرة النظام بدأت الشكوك تتعالى، علما أنّ التستر و عدم النقد والاعتراف المبكر بالأخطاء جعل الشرخ يزداد بين الموالاة والمعارضة، وبين الحراك وأهل المعارضة أنفسهم والفئات الصامتة الذين رؤوا هذه الأخطاء وليس بإمكانهم نكرانها.

(٧) إن عدم قدرة المجتمع السوري والمعارضة على مأسسة المجتمع المدني السوري وتجذيره بين فترتي ربيع دمشق عام ٢٠٠٠ وتاريخ اندلاع الانتفاضة السورية (٢٠١١)، سيؤدي إلى عدم قدرة الحراك على ترميم خسائره جراء فقدانه الحاضنة (المجتمع المدني)، إذ رغم أن النمو المدني الذي حصل بين هذين العامين كان عاملاً أساسيا ومقدمة أساسية لما حصل، إلا أنه بذات الوقت لم يصل إلى درجة تشكّل مجتمع مدني حقيقي بمؤسسات حقيقية، إذ كان رافداً على صعيد الأفكار والأمل والقدوة أكثر منه رافداً فاعلاً على الأرض.

إيجابيات الحراك المدني السلمي كما يراها النشطاء

تحتل المرحلة السلمية من الثورة السورية خاصة، والحراك المدني السلمي عموماً، مكانة كبيرة في عقول وأفئدة النشطاء السوريين/ات الذين استعادوا تلك الفترة بحنين كبير خلال ورشات النقاش واللقاءات الفردية. وهذا أمر مفهوم جدا، فهي بداية ثورتهم وطريقهم الأول في درب الحرية، وهي المرحلة التي كسروا فيها حاجز الخوف وآمنوا بما يفعلون ولا يزالون. وهي المرحلة التي قدّموا بها أنفسهم للعالم بطريقة حضارية، معتبرين/ات أنّ الحراك السلمي الذي يعملون اليوم على إبقائه حيّا ومستمراً رغم كل الصعوبات كان سفيرهم إلى العالم والوجه الحضاري لثورتهم، إضافة إلى أنه غيّر فيهم الكثير وفتح لهم آفاقاً جديدة.

وعليه، فإننا هنا، سنعدد إيجابيات الحراك كما رآها النشطاء، بعد ضبطها ضمن عناوين محددة:

١- سطوع الوطنية السورية وتقدّمها على الانتماءات المقابل وطنية والطبقية:

شعر السوريون/ات وهم يخوضون حراكهم أنهم في مركب واحد ضد المستبد، فتراجعت الحساسيات بين المحافظات لصالح البعد الوطني وتراجعت الطبقية والطائفية والمناطقية والأحادية لصالح ثقافة التنوع والوطنية والانتماء الجماعي، حيث يقول أحد النشطاء «أعظم شيء في الحراك السلمي بأنه جعل كل واحد فينا يحس بأنه سوري، وأحسسنا بأنّ أي مكان نذهب إليه كي نقوم بمظاهرات أو نشاطات حراك سلمي هو مكاننا، وننتمي إليه ولسنا غريبين. كان يكفي أن نحمل نفس النفس الثوري، وكأننا عائلة واحدة اسمها الثورة السورية»، لنكون بذلك أمام كسر لإرادة النظام الذي عمل طيلة عقود طويلة على احتكار الوطنية وإدارتها بطريقة تمنع تلاقي السوريين/ات واجتماعهم.

وقال ناشط آخر: «أصبحنا ندرك كم نحب بعضنا البعض، وتوحدنا أديانا و قوميات على عكس ما كان النظام يبث من إشاعات وتحريض على الطائفية، حيث قمنا بمظاهرات مشتركة، كان هناك قنوات تواصل بين النشطاء من مختلف المحافظات، و أجمل ما كان هو اتفاق جميع السوريين/ات على اسم واحد للجمعة، وكأن الحراك السلمي ضخ روح جديدة في الشعب السوري»، وهو ما يبين قدرة الحراك السلمي على كسر حالة الطائفية التي عمل النظام على تفجيرها منذ البدايات، وقال ثالث: «التضامن بين جميع المحافظات وكأن وجعنا واحد و ألمنا واحد، زاد وعي الشباب وتحملنا مسؤوليات كبيرة، وانعدمت الفروق فلا فرق بين دكتور وعامل في المظاهرة فالكل ثائر»، وهو ما يشير إلى تجاوز مسألة الانقسام الطبقي.

٢- تعرّف السوريين/ات على مجتمعهم وثقافاتهم واختلافاتهم:

ساهم الحراك المدني السلمي في تلاقي السوريين/ات بمجمل اختلافاتهم وألوانهم وعقائدهم وطرق تفكيرهم المختلفة، ليتم التعاطي مع هذا التنوع بانفتاح وتقبّل ضمن وطنية سورية تجمع كل هذا الاختلاف وتحتويه، إذ يقول أحد النشطاء: «أحسسنا ببعض أكثر وخرج كل منا بعفويته وعلى طبيعته..كنا نخجل من لهجاتنا، الآن كل منا يتحدث بلهجته وبكل فخر وراحة، أي أن السوري زاد تقبله للسوري، فلم نكن نعرف شيء عن بعضنا، لم نكن نعرف أين تقع داعل وأين الخالدية...اكتشفنا بلدنا وكأننا قمنا بجولة فيها، ما عشناه هو شيء رائع جدا على الرغم من الثمن الكبير الذي دفعناه، إلا أننا غير نادمين أبدا».

٣- تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على الفعل لدى السوريين/ات:

عمل النظام طيلة عقود طويلة، على نشر ثقافة الخنوع والفردية والانعزال عن الشأن العام، ليمنع السوريين/ات من مجرد التفكير بأنهم قادرون/ات على القيام بمبادرات خلاقة ومبدعة، لكي لا يسمح لهم بابتكار مواطن قوتهم. وهنا جاءت الثورة السورية بحراكها الذي خاصه الشباب لتعيد لهم ما فقدوه، إذ اكتشفوا خلال حراكهم ونشاطهم أنهم قادرون/ات على القيام بأعمال مدنية واجتماعية وسياسية خلاقة، والاتفاق على رأي واحد أو آلية عمل واحدة، بعد أن كان الاستبداد أفقدهم تلك الثقة بأنفسهم، إذ يقول أحد النشطاء: «عندما كنا نخرج في المظاهرات لم نكن نخرج كأشخاص بل كنا نرى أننا يد واحدة وما يحصل للآخرين فليحصل لي لا مشكلة، وأثبتنا

من خلال الحراك السلمي أننا شعب عظيم قرر مواجهة أعتى أنواع الأنظمة»، ويقول ثان: «الحراك السلمي أظهر قدرتنا على التنظيم حتى لو لم يكن على درجة عالية وأكسب علاقاتنا صفه الثقة، وبالتالي نتجت تجمعات تجاوزنا فيها حاجز الخوف، وأدى إلى إنتاجات إبداعية بعضها ما زال مستمرا مثل المجلات الثورية أي أننا انتقلنا من الخوف من مجرد التفكير إلى إنتاج وفعل مستمر».

٤- القدرة على مخاطبة العالم وتقديم الذات وجذب انتباه الإعلام العالمي:

تعمد الأنظمة الدكتاتورية ومنها السوري، دوما إلى عزل شعوبها عن العالم، لمنعه من الاطلاع على تجارب الشعوب وخبرتها من جهة، ومنع رياح الحرية من التسرب للداخل من جهة ثانية، الأمر الذي خلق حالة قصور لدى السوريين/ات في مواجهة العالم وتقديم قضاياهم التي بقيت مغيبة عن ساحة الفعل والرأي العام العالميين، إلى أن جاءت الثورة السورية، التي تمكنت من خلال حراكها المدني السلمي من مخاطبة العالم، إذ تمكن السوريين/ات من خلال حراكهم هذا من استعادة تواصلهم مع العالم وتعزيزه يوما بعد يوم، إذ يقول أحد النشطاء: «من إيجابيات الحراك السلمي في سوريا لفت وتغيير الرأي العالمي العام تجاه الشعب السوري، فالحراك السلمي هو الوحيد القادر على ذلك»، في حين يقول آخر: « أدى الحراك السلمي في سوريا إلى خلق رأي عام عالمي مؤيد لهذا الحراك..»، إضافة إلى كون الأمر كان بوابة لانخراط السوريين/ات في التعاطي مع المؤسسات الدولية من خلال سعيهم لـ «تطور الأدوات في مجالات مهمة مثل الإعلام، التكنولوجيا، التواصل والدعم النفسي، كتابة المشاريع، التأسيس لمجموعة أو منظمة» كما يقول أحد النشطاء، و«وجود فرص للتمويل والتعرف على جهات مانحة» كما يقول آخر.

ومن جهة أخرى، فمنذ وصول النظام إلى السلطة، عمل على تطويع الإعلام وإعادة تشكيله على مقاسه دون أن يكتفي بذلك، بل منع مراسلي الصحف الأجانب من حرية العمل في سوريا، ومنع تداول الصحف ومراسلة السوريين/ات لها، الأمر الذي جعل ما يحصل في سوريا مغيّبا عن وسائل الإعلام، إلى أن جاءت الثورة بحراكها لتجذب هذا الإعلام. إذ يقول أحد النشطاء: «حتى بعد أن تحوّلت (الثورة) إلى (ثورة) مسلحة فهناك الكثير من الصحفيين/ات الأجانب يحاولون نقل صورة الواقع والنشاطات السلمية التي نقوم بها، لتغيير الصورة النمطية التي انتشرت في العالم بعد التسليح بأن ما يحدث في سوريا هو حرب بين القاعدة و النظام».

٥- أظهر إبداعات السوريين/ات وابتكاراتهم، وقدّم وجه حضاري لهم ولثورتهم:

تمكن الحراك المدني السلمي من إظهار قدرة السوريين/ات على الإبداع والابتكار للتعبير عن أهدافهم وآراءهم من جهة، وللتحايل على قمع السلطة وإظهار هشاشة قوتها من جهة ثانية، ولمواجهة السلطات الجديدة التي حاولت وراثة الاستبداد من جهة أخرى، وقد عبّرت إحدى الناشطات عن الأمر بالقول: «لقد أثبتنا قدرتنا على الابتكار و الإبداع، حتى نحن لم نكن ندري أننا نملك هذه القدرة».

هنا كانت التظاهرات والاعتصامات واللافتات التي تحض على الوحدة الوطنية وترفض الطائفية، والغرافيتي وتلوين البحرات وكتابة الشعارات على الجدران والدعوة للإضرابات.. هي غيض من فيض الأنشطة المدنية السلمية التي قام بها السوريون/ات للتعبير عن أهدافهم بالحرية والكرامة وسعيهم لإسقاط نظام الاستبداد، في حين تعتبر أنشطة من نوع استخدام الحمام الزاجل ليرمي منشورات الحرية ورمي الكرات الممهورة بعبارات الحرية والسبيكرات التي تغني أغاني الحرية وأخرى ضد الدكتاتورية في الأماكن العامة نوعا من الأنشطة التي ابتكرها السوريون/ات للتحايل على سلطة القمع التي تزايدت، متعلّمين من التجربة التي دفعتهم نحو الابتكار، مثل «توجيه الليزر على قصر الرئيس والتي تعني أننا قادرون/ات سلميا على الوصول إليك وإسقاط نظامك»، كما تقول إحدى الناشطات.

ولم تسلم القوى التي حاولت وراثة الاستبداد من ابتكارات النشطاء، إذ أقدموا في «عيد رأس السنة على إشعال الألعاب النارية في الرقة، وقطعنا بعض الطرق بشجر السرو، وهذا بالنسبة لداعش كفر وحرام، ولكنّنا فعلنا ذلك لنظهر رفضنا و اختلافنا عنهم» كما يقول ناشط من الرقة.

٦- الديمقراطية كشعار وممارسة:

تحوّلت الديمقراطية من شعار إلى ممارسة، خلال قيام السوريين/ات بحراكهم المدني السلمي، ففي الوقت الذي رفعوها شعاراً لهم، كانت ممارستهم وطريقة إدارة خلافاتهم، وتوزيعهم العمل فيما بينهم، واعترافهم بالخطأ حين حصوله، تؤكد سعيهم لخلق ثقافة ديمقراطية جديدة، تكنس ثقافة الاستبداد، معتبرين أنّ الممارسة هي من يعزّز الفكر ويطوّره، إذ يقول أحد النشطاء: «كنا نفكر بكل سوريا والعالم عند كتابة كل لافتة: كيف سيفهمونها؟ وهل يجب أن نقول ذلك أم لا؟ كنا نخطط معا وكنا ديمقراطيين مع بعض لا أحد يفرض رأيه كنا نتشاور حتى نصل لاتفاق».

٧- التعالي على الجراح وضبط النفس عن الأذى وعدم الرد على العنف بعنف مضاد:

أدرك النشطاء مبكراً أن النظام يدفعهم للخروج عن طورهم للرد على عنفه وإجرامه بعنف مماثل كي يسهل تجريمهم، أو لجرهم نحو المستنقع الطائفي، فعملوا على ضبط أنفسهم والعض على الجراح في سبيل المصلحة الوطنية العليا، والتغاضي عن رد العنف بمثله على عناصر النظام وجنوده والعاملين معه في آلة قمعه، إذ قال أحد النشطاء: «كنا أحيانا نتعرض للضرب والتهديد وفي كثير من الأحيان كان بإمكاننا أن نضرب الشبيحة ونهددهم لكننا لم نفعل وكان ذلك يشعرنا بالقوة والكبرياء .. كنا نضحك عندما نتحدث عن الضرب والإهانة اللذين تعرضنا لهم. كنا أنبياء». حتى هنا ابتكر النشطاء أدوات جديدة تمنع عنهم أذى هؤلاء دون أن يضطروا لاستخدام العنف، إذ قال أحد النشطاء من الرقة، أنهم في بدايات الثورة أقدموا على دهن «باب الشخص المعروف بتشبيحه باللون الأبيض، أو نضع قطعه بيضاء لا لشيء و لا يحدث شيء لهذا الشخص. إنما فقط لإعلامه بأننا نعرف بأنه شبيح. ونتيجة هذا التكتيك تراجع معظم الشبيحة، و لم يبق أحد يشبح بشكل علني، مما اضطر النظام لجلب ناس من الريف و إعطائهم نقود كي يقوموا بهذا الدور التشبيحي»، بل وصل الأمر في البدايات حد قدرة النشطاء السلميون/ات على فرض إرادتهم على حاملي السلاح والمنشقين عن الجيش، إذ قال أحد النشطاء: «في تلك الفترة كانت الكلمة للنشطاء السلميين فحتى الذين انشقوا من الجيش كانوا يأتون الينا ويسألوننا ماذا يجب أن يفعلوا وكنا نخبرهم بأن السلاح ممنوع حتى ولو كان سكين صغيرة أو عصا وكانوا يلتزمون».

٨- كسر حاجز الخوف وتغيير مفاهيم المجتمع بشكل تدريجي:

أجمل ما في الحراك أنه كسر حاجز الخوف لدى السوريين/ات الذي عمل النظام على بنائه وإعلاء أسواره طيلة عقود، إذ قال أحد النشطاء: «انتقلنا من الخوف من مجرد التفكير إلى إنتاج و فعل مستمر»، إذ كانت المرحلة اللاحقة لكسر حاجز الخوف دفع المجتمع هو الآخر لتجاوز جدرانه اللامرئية، والمشاركة بشكل تدريجي في حركة الاحتجاجات، وهو أمر جاء بفعل عمل النشطاء على نشر الوعي بآليات النظام وجرائمه وأدوات قمعه وسرقاته وفساده ووضع السجون لديه وغيرها من الانتهاكات التي جرت طيلة عقود، مما حفز المجتمع للنهوض والمشاركة والمطالبة بحقوقه، وهو ما تجلى عمليا من خلال تزايد أعداد المتظاهرين/ات يوما بعد يوم، إذ يقول أحد النشطاء أن «الحراك السلمي عرّف الناس أكثر على قدرتهم على المطالبة بحقوقهم بشكل عام»، ذاكراً مثال من مدينة الزبداني حيث «كانت تخرج مظاهرات كبيرة و كان الأمن يتعامل معها بعنف و بالسلاح الحي، فقرّر في إحدى المرات أحد الشيوخ أن يمنع الفتيات والنساء من المشاركة في هذه المظاهرات بحجة الخوف عليهن، فقامت مجموعة من النساء في أحد الأيام بالوقوف في الشارع المقابل للمظاهرة وبدأن بالهتاف لبشار الأسد، بمعنى إنكم إذا كنتم لا تريدون احتضاننا فنحن سننحاز إلى الفريق الآخر. طبعا الهتافات لم تكن نابعة عن قناعة إنما هي رسالة بأنّنا الآن قادرات على الاختيار والمشاركة والقرار ونحن جزء مهم من هذا التغيير والحراك»، الأمر الذي يعني أن المجتمع كسر حواجز خوفه ليس من النظام فحسب، بل من السلطات الاجتماعية السائدة أيضا.

٩- عودة السياسة إلى المجتمع:

حين وافقت أغلب الأحزاب السياسية في سوريا في سبعينات القرن الماضي على عدم العمل في الجامعات والمدارس والجيش التي تركتها لحزب البعث، كانت بذلك توّقع على قرار نهاية الحياة السياسية في سوريا التي أغلقها النظام فعليا بعد أحداث الثمانيات، محولا سوريا إلى صحراء قاحلة، إلى أن بدأ الحراك المدني السوري الذي أعاد قراءة التاريخ السوري وإعادة السياسة إلى المجتمع، إذ قال أحد النشطاء: «ظهر تعامل معين مع الماضي، وانتقلنا من جهل وعدم معرفة ما حصل في سوريا في الماضي القريب إلى الحديث عن كل ما حدث مثل أحداث حماه و الأكراد، وتم إخراجها بالأغاني والهتافات والإعلام»، ولعل تضمّن العديد من الأغاني والشعارات المرفوعة في التظاهرات ما يحيل إلى هذا الماضي يثبت ذلك، مثل شعار «يا حماه سامحينا».

١٠- كسر احتكار الدولة للمجال العام:

عمدت السلطة السورية طيلة عقود على ربط الموافقة على أي عمل مهما كان متواضعا بموافقة أمنية لا تأتي في أغلب الأحيان، بغية ضبط المجتمع من خلال الأجهزة الأمنية التي احتكرت كل شيء في سوريا، فجاء الحراك المدني السلمي ليكسر آلية السلطة تلك، حيث قالت إحدى الناشطات أنّ «الحراك السلمي الذي حصل في بدايات الثورة سحب زمام المبادرة من مؤسسات الدولة والنظام ووضعها في يد الشعب». ولعلنا نتذكر هنا كيف سخر النشطاء من قانون التظاهر وإصلاحات السلطة التي دعتهم للحصول على موافقات للتظاهر من وزارة الداخلية، فكان أن واصلوا تظاهرهم غير عابئين/ات بها، ليترافق الأمر مع قيام العديد من النشطاء بالعودة،إلى التظاهر بعد توقيعهم تحت الضغط تعهدات خطية بعدم التظاهر.

العوامل الخارجية الضاغطة سلبا على الحراك المدني

ارتأينا قبل أن نسلّط الضوء على الصعوبات التي واجهت الحراك المدني كما يراها النشطاء، أن نسلّط الضوء على العوامل الخارجية التي أحاطت بهذا الحراك، وكان لها دوراً بارزاً في دفع الحراك نحو ارتكاب أخطاء دون أن يكون لهم دور بها، بمعنى عدم قدرتهم على وقفها لأنها خارجة عن إرادتهم وغير قادرين/ات على التأثير بها، ومن ثم نسلط الضوء على الأخطاء الناجمة من بنية الحراك نفسه، منطلقين من كون العامل الداخلي هو الأهم، لأنه مهما بلغت قوة العوامل الخارجية لا يمكنها أن تؤثر إلا من موقع الداخل نفسه، الأمر الذي يجعلنا نقرأ حتى العوامل الخارجية بدلالة الداخل، أي مدى استجابة النشطاء لأفعال الخارج، وأسباب ذلك، أكثر من كونها عوامل مستقلة أو منفصلة ومؤثرة في الداخل بذاتها ولذاتها.

١- عنف النظام:

لا شك أن عنف النظام والطريقة القمعية التي واجه بها المحتجون/ات السلميون/ات لعبت دوراً بارزاً في إضعاف الحراك السلمي وتراجعه، سواء من حيث القتل المباشر كما حصل في إطلاق النار على التظاهرات أو الاعتقال أو تصفية النشطاء في المعتقلات، الأمر الذي دفع الكثير منهم للهرب أو التواري عن الأنظار حفاظا على أرواحهم، ما أدى في نهاية المطاف لأن تتفرّغ الساحة تدريجياً من النشطاء لصالح تقدّم آخرين لم يتمكنوا من ضبط شوارعهم، لعدم امتلاكهم الوعي المدني فكانوا أكثر تماهياً مع الدعوات لحمل السلاح دفاعا عن النفس، بل كانوا مساهمين/ات فيه أحيانا، ولتبدأ العسكرة وتصبح بدورها أحد الأسباب التي أدت لتراجع الحراك بدل من أن تكون حلا كما توّهم النشطاء، دون أن ننسى بطبيعة الحال الأدوار الأخرى التي أداها النظام من خلال إشاعاته وسعيه لضرب المكونات الطائفية ببعضها البعض وشيطنة الحراك السلمي عبر إظهاره أنه سلفي إسلامي مستفيدا من خروج التظاهرات من الجوامع وبعض الشعارات التي رفعت هنا وهناك وبعض المطالب المقدّمة من قبل بعض المتظاهرين/ات، كموضوع إعادة المدرسات المنقبات و بناء مدارس شرعية وفصل الذكور عن الإناث.

٢- العسكرة وما سببته من انقسام:

جنوح الثورة السورية نحو العسكرة كان له دور بالغ في إضعاف الحراك السلمي، خاصة بعد أن تم الانتقال من فكرة أن السلاح «لحماية التظاهرات» من رصاص النظام إلى فكرة «التحرير» التي أسقطت على الداخل السوري بفعل النموذج الليبي وتوجهات المعارضة الخارجية والدول الإقليمية والدولية.

السلاح الذي أريد له أن يكون مساعدا للحراك تحوّل مع الزمن إلى عامل معرقل، لعدم امتلاك المسلحين الوعي المدني اللازم وعدم إيمانهم بالحراك أصلا، مترافقا مع استعجال النشطاء المدنيين الترحيب بالسلاح و «الجيش الحر» بفعل الوهم المسقط عليهم بأن «التحرير» قاب قوسين أو أدنى، لتبدأ المعارك في نهاية المطاف تفرض إيقاعها اليومي، وتتحوّل ساحات التظاهر إلى ساحات حرب، استغلها النظام لضرب البيئات الحاضنة للتظاهر أولا، ولتحويل الحياة في تلك المناطق إلى جحيم، الأمر الذي أدى إلى خلق شروخ بين النشطاء والمسلحين من جهة، والنشطاء والبيئات الاجتماعية الحاضنة من جهة، وتلك البيئات والمسلحين من جهة أخرى، إضافة إلى ضيق صدر الكثير من المسلحين بالنقد الذي يقدمه النشطاء المدنيون، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تراجع الحراك السلمي واقتصاره على مناسبات معينة أو في نقاط معزولة ومبعثرة، واتجاه بعضه نحو العمل الإغاثي. كما لعب السلاح دورا في تصعيب عملية التواصل بين النشطاء على المستوى السوري العام، فبات وكأن كل منطقة تتظاهر أو تنظم حراكها لوحدها، وبدأ الأمر يتجه نحو عزل مناطق الحراك عن بعضها البعض بعد أن كان ثمة خيط عام يصلها على مستوى سوريا ولو بالحد الأدنى، بمساعدة عوامل أخرى جانبية ولدت من قلب الصراع وألاعيب النظام مثل انقطاع الكهرباء والماء والاتصالات والأنترنت.

بالتوازي مع العسكرة ساهم موقف النشطاء غير الموّحد من موضوع السلاح في إضعاف الحراك السلمي من حيث كونه أدى إلى خلق أول شرخ كبير داخل الحراك السلمي، لا يزال قائما حتى اللحظة، فانقسم النشطاء إلى ثلاثة أقسام لكل منها موقف، ولا يزال الأمر قائما:

- قسم رفض العسكرة بالمطلق و تعامل معها كناتج سلبي لابد من وقفه ومواجهته
- قسم اندمج بها كليا مطلّقا الحراك السلمي وواضعا كل جهوده في خدمة المسلحين
- قسم رأى أن العسكرة أصبحت أمراً واقعاً، ولا بد من التعامل معها وفق هذا الأساس.

هذا الشرخ عدا عن كونه قسّم الحراك وباعد بين مكوّناته أدّى مع الزمن إلى أن تجد الكتلة الأولى نفسها معزولة وغير قادرة على العمل إلا بحدود ضيقة لأنها أصبحت عملياً بمواجهة النظام والمسلحين، و أصبحت الثانية بعيدة بالمطلق عن جو الحراك السلمي المدني، في حين بقيت الثالثة صامدة حتى الآن تستغل الفراغات الناشئة هنا وهناك لتقديم نفسها وطرح فعالياتها وبرامجها ونشاطاتها.

إلا أن أخطر ما في العسكرة أنها مهّدت عملياً بالتوازي مع النظام وألاعيبه (من خلال إطلاق سراح المتطرفين الإسلاميين من سجونه) لنشوء بيئة مناسبة لانتشار المجموعات المتطرفة (النصرة و داعش وغيرها) والكتائب ذات البعد الإسلامي و لجان الحماية الشعبية الكردية، الأمر الذي عنى ظهور سلطات ومراكز قوى تعادي الحراك المدني السلمي، مضافا لها المشاكل التي خلقها السلاح، إذ يقول أحد النشطاء أن «عدم التنسيق بعد تحرير منطقة ما بين الهيئة العسكرية والهيئات المدنية، كان يهمش دور الهيئات المدنية والجيش الحر يفرض كلمته بسبب قوته و حمله للسلاح».

٣- تطرّف وكتائب عسكرية ذات توّجه إسلامي وقومي:

أدت العسكرة واستراتيجية النظام إلى ظهور جبهة النصرة وداعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) المصنفتين عالمياً على لوائح الإرهاب، وإلى ظهور كتائب إسلامية تعلن الدولة الإسلامية بمواجهة الدولة المدنية والعلم الإسلامي بمواجهة علم الاستقلال الذي اختاره أغلب النشطاء رمزا لهم، وإلى ظهور لجان الحماية الشعبية الكردية التي فرضت مشروعها في الإدارة الذاتية في المناطق الكردية، وهي كلّها تنظيمات مسلحة ومنظّمة. إذ وجد الحراك السلمي نفسه أمامها وجها لوجه إلى جانب النظام، الأمر الذي أدى إلى ضعف وتراجع الحراك في مناطق هيمنة تلك الجهات مع اختلاف درجة التراجع بين منطقة وأخرى، حيث يكاد يكون معدوماً في مناطق هيمنة «داعش» وقليل جداً في مناطق النصرة وموسمي في مناطق الكتائب ذات المشروع الإسلامي، وموجود بصعوبة في مناطق الجيش الحر ولجان الحماية الشعبية الكردية.

٤- المال السياسي والمنظمات الدولية والتدخل الخارجي:

مع بدء الحراك السلمي ونتيجة للصورة الرائعة والصدى الإيجابي الذي قدّمه، أقدمت منظمات دولية ودول ذات مصالح متعددة ومتناقضة على دعم الحراك واستثماره كل من موقعها وأجندتها، حيث بدأت تتشكل مجموعات عمل ثورية مموّلة ومشاريع إبداعية وإعلام بديل ومؤسسات مجتمع مدني، الأمر الذي كان عامل دعم للحراك من حيث كونه وفر عاملا ماديا مهما وخبرات يحتاجها الحراك السوري الذي لم يحظ بهذا الأمر من قبل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى شكّل عاملا سلبيا من ناحية تشجيع هجرة الكوادر نحو الخارج ودخول الفساد والاهتمام بالعامل المادي والأمان النسبي على المخاطرة، إضافة إلى ضعف صلة أغلب هذه المنظمات والمجموعات مع ما يحصل في الداخل وعلى الأرض، وهو الأمر الذي خلق شرخا ما بين نشطاء الداخل والخارج والمنظمات، لجهة اعتبار عدد غير قليل من نشطاء الداخل أن الثاني يتعيّش على حسابهم ، عدا عن كون التدخل الخارجي المباشر حوّل بعض المنظمات إلى مجرد منظمات أو نشطاء «تحت الطلب» إذ قال أحد النشطاء، أنّ «بعض النشطاء يغيّرون انتماءاتهم/ن بحسب الجهة التي تدفع أكثر وبالتالي يتبنى أجندة هذه الجهة، ويخرج خطابات وفيديوهات تمثل الخطاب السياسي للجهة التي يعملون معها، حتى لو لم تتوافق مع مبادئهم/ن الأساسية».

وهو ما أدى إلى تشويه صورة الحراك والعمل المدني عموما، عبر جعله يصب في خدمة الخارج أكثر مما يصب في خدمة الداخل، مما جعل الحراك يقف بمواجهة ليس النظام فحسب، بل كل تلك الجهات التي ترفض التدخل الخارجي والكتائب الإسلامية التي تشعر أن الغرب يستهدفها، وترى في النشطاء المدنيين/ات مجرد استطالات لهذا الغرب.

٥- أداء المعارضة السورية:

انعكس وضع المعارضة السورية السيئ والرديء وغير المنظم والمنقسم على ذاته على الحراك المدني، حيث ساهم بطريقة غير مباشرة في عرقلة الحراك وتشتيته، حيث سنلاحظ أن الحراك كان يتقدم ويتطّور يوما بعد يوم قبل أن تأتلف المعارضة السورية في تشكيلات سياسية ليتابع تطوّره بعد تشكلها نحو حد معين، وليبدأ عملية التراجع مع سعي هذه التشكيلات للاستحواذ على الحراك والنطق باسمه



كممثلة له، بغية كسب الشرعية السياسية، حيث كان كل تشكيل سياسي يسعى لإبراز عدد التنسيقيات المنضوية في إطاره لإعطاء صورة عن نفسه أنه يمثل هذا الحراك.

وكان للأهداف المطروحة دور أيضا في تقسيم الحراك، حيث رفعت هيئة التنسيق الوطنية شعار «تغيير النظام» في حين رفع المجلس الوطني السوري شعار «إسقاط النظام بكافة أركانه ومرتكزاته»، وهو الأمر الذي حاكى آنذاك مزاج أغلب النشطاء الذين لم يرضوا بأقل من ذلك دون أخذ إمكانيات تحقيق ذلك بعين الاعتبار، ليتزامن الأمر مع تدخل القوى الدولية والإقليمية لدفع الحراك نحو رفع شعارات معينة بغية دفع الحركة الاحتجاجية في الطريق الذي تريده، إذ قال أحد النشطاء أن «التأخر بإفراز قيادة موحدة ترك المجال لقوى سورية معارضة في الخارج لتسليح الغوغاء بحجة حتمية إسقاط النظام عسكرياً».

ويرى بعض النشطاء أن بعض صعوبات الثورة يعود إلى «عدم محاسبة المعارضة على أخطائها وعدم مراقبة مصادر تمويلها، بالإضافة إلى أننا لم نضع خطة لمطالبنا منهم، لم نتواصل معهم بشكل مباشر. قرّرنا فقط عدم الاعتراف بهم و ذمهم، وعرض حياتهم الشخصية على صفحات الفيسبوك، بدلا من محاسبتهم على أخطائهم المهنية التي تنعكس على الشعب السوري».

٦- وسائل الإعلام:

بقدر ما لعبت وسائل الإعلام الكبرى مثل الجزيرة والعربية دوراً إيجابياً في بداية الحراك، وخاصة الأشهر الأولى منه، شكلت لاحقاً عاملاً سلبياً عبر سعيها للاستحواذ على الحراك والنطق باسمه ودفعه نحو مسارات الأسلمة والتطييف والعسكرة والأجندة التي تتبناها تلك القنوات. مما أثر بطريقة غير مباشرة على الحراك عبر انقسام النشطاء وتجيير بعض لافتاتهم وتقاريرهم لتناسب هذه القنوات التي تسترت على الأخطاء والسلاح، خاصة في البداية. حيث لعبت وسائل الإعلام دوراً فعالاً في العمل على ما يسميه المفكر نعوم تشومسكي «صناعة العقول» في سعي منها لدفع الحراك بما يحقق أجندتها بعيداً عن أهداف السوريين/ات. فقد لعبت هذه القنوات دوراً بارزاً في التغطية على ظهور السلاح في بدايات الثورة، ومن ثم عملت على التغطية المكثفة لظهوره وللكتائب المسلحة لاحقا.

وقد تحدث النشطاء في الورشات عن أن الإعلام أصبح «إعلاماً حربياً وعنفياً جداً، لا يغطي إلا الحرب، و بالتالي لا يعكس الوضع الاقتصادي أو الإنساني أو المجتمعي».

الصعوبات التي أعاقت الحراك كما يراها النشطاء

الأخطاء التي وسمت الحراك السلمي المدني كثيرة ومتعدّدة ومتشعبة، وذات جذور متنوّعة. وهو أمر يبدو موضوعياً في الحالة السورية، لأنه نتاج طبيعي للوضع المعقد الذي وجدت فيه سوريا على الصعيد الجيوسياسي من جهة، وعلى وضع الحراك الذي اندلع في ظل نظام كان أتمّ استعداده المطلق لمواجهة الانتفاضة بعد اندلاع الربيع العربي من جهة ثانية. بالتزامن مع بيئة اجتماعية هشة ومجتمع مدني ضعيف وحياة سياسية مفقرة جرّاء ميراث الاستبداد العميق، مضافاً لذلك بلد يعيش على توازنات خارجية هشة ترافقت مع تنمّر سلطته على دول الجوار تاريخياً. مما حوّل البلد إلى الجواد التي ينتظر الجميع سقوطه لتصفية حسابات قديمة وإقليمية وجيوسياسية، خاصة أن الصراع العربي الإسرائيلي ذو ميراث ثقيل في المنطقة، دون أن ننسى أخطاء النشطاء أنفسهم التي لعبت دورا في هذا السياق.

ولكن الأهم مما سبق أن النشطاء على اختلاف آراءهم وتوجهاتهم وأهدافهم وأولوياتهم واعون لهذه الأخطاء ومصرّون على الاعتراف بها كما بيّنت جلسات النقاش واللقاءات الفردية والاستمارات التي نظمتها مؤسسة دولتي. حيث بدا واضحاً وبشكل مدهش هذه القدرة على الاعتراف بالخطأ رغم كل جراحهم، الأمر الذي يبقي باب الأمل مفتوحا. لأن الاعتراف بالمشكلة والأخطاء جزء من الحل، وخطوة أولى نحو المستقبل، دون أن يكون الطريق سهلاً أو معبّداً بل هو صعب ووعر ومعقد.

- الخلفية الثقافية للنشطاء و ضعف ثقافتهم بأساليب النضال السلمي:

تشير أغلب إجابات النشطاء في نقاشاتهم وأجوبتهم إلى عامل ضعف ثقافتهم وخبرتهم بالنشاط المدني السلمي، وأساليبه وتكتيكاته وكيفية دفعه نحو تحقيق أهدافه. حيث تقول إحدى الناشطات «لم يكن لدى جيلنا و الجيل الذي قبلنا علم و معرفة بمعنى الحراك السلمي والمجتمع المدني»، في حين يقول آخر أن «غياب فلسفة اللاعنف عند الجميع، أضعف القدرة على المحاججة بما يخص سبب تفضيل الحراك السلمي عن الحراك المسلح». وهو أمر طبيعي جدا في ظل نظام الاستبداد الذي أحرق المجتمع المدني السوري كما شرحنا سابقا. إلا أن هذا الأمر كان له مفاعيله السلبية في نهاية المطاف لجهة عدم تقدير قوة النظام والإيمان المسّلم به بسهولة إسقاطه السريع كما حدث في مصر وتونس الأمر الذي يعكس قصوراً في مواجهة الخصم الذي يريدون إسقاطه. إذ يقول أحد النشطاء «لم نكن نتوقع أن نتعرض لكل هذا العنف من قبل النظام، فلم نتصور حتى بخيالنا أن يضربنا بالمدافع والدبابات والطيران»، ليضاف لذلك عدم إيمان النشطاء بأن النضال السلمي المدني ذو نفس طويل ولا ينتهي بجولة واحدة، بل لابد من تراكم طويل وتجربة تعيد نقد ومراجعة نفسها باستمرار.

إضافة للعديد من العوامل الأخرى التي سندرسها بتفصيل، مثل غياب الرؤية والتخطيط والتنظيم وعدم وضوح الهدف والعمل الفردي وغض النظر عن الأخطاء. وكذلك غياب النقد والنفور منه وضعف الاحترازات الأمنية، وسهولة الانجرار نحو المناطقية والطائفية، وعدم الاستماع للطرف الموالي. إذ يقول أحد النشطاء من داخل سوريا: « لم نستهدف كل الناس في منطقتنا فمنذ البداية صنفنا الموالين للنظام وقاطعناهم بدل أن نتحدث إليهم ونقنعهم . كان يهمنا الثوار في مناطق سوريا المختلفة أكثر مما يهمنا جارنا الموالي».

- تعدد وتشرذم التنسيقيات وعدم وجود قيادة مركزية:

بسبب ضعف النشاط المدني السوري تاريخيا وعدم وجود تجربة يتم الاستناد عليها، خلق النشطاء السوريون/ات حقيقة تجربتهم بأنفسهم وتعلّموا في ظل الثورة، وهو ما أدى إلى بروز «التنسيقية» التي شكلت نوعا من السعي لتنظيم العمل الثوري، وقد حقق الأمر نجاحاً على مستوى البلدة أو القرية وأحيانا المدينة. إلا أن هذا العمل المنظّم لم يثمر باتجاه إنتاج قيادة واحدة له تنطق باسم الحراك وتفاوض باسمه وتوّجهه وتحميه من الاستقطابات السياسية والإعلامية والخارجية، إذ يقول أحد النشطاء أن الخطأ الرئيسي يكمن بـ «عدم وجود رأس تنظيمي يحمل بيده المشعل الذي يقود الحراك ويمنع انحرافه عن مسيره».

بل على العكس من ذلك ذهب الأمر نحو مزيد من التذرر في بعض الحالات حيث أصبحت البلدة الواحدة تحوي أكثر من تنسيقية، وهو ما أفقد الحراك أحد عناصر القوة التي كان يحتاجها ليحمي نفسه من جهة، ويتمكن من إنتاج قيادته المدنية أو السياسية. ولكن هذا



الأمر لا ينطبق على كل المناطق، وهو أمر يصعب ضبطه معرفياً، لأنه يحتاج بحثاً مستقلاً. إلا أن المؤكد هنا أن بعض التنسيقيات نجحت واستمرت بعملها وتحوّلت فيما بعد إلى مجالس محلية ولعبت دوراً إعلامياً مميزاً، في حين أن بعض المناطق شهدت تكاثراً في عددها، مما أضعف فعاليتها.

- عدم وجود إستراتيجية متكاملة على المدى البعيد:

بفعل التأثر بثورات مصر وتونس وليبيا لجهة رحيل الأنظمة في وقت مبكر، آمن النشطاء السوريون/ات أن نظامهم سيرحل قريبا، الأمر الذي دفعهم للمغامرة غير المحسوبة النتائج، دون وضع أيّة استراتيجية تأخذ الزمن بعين الاعتبار، وما الذي يجب فعله بحال لم يسقط النظام سريعا، وكيف يمكن العمل على تفادي عنفه دون اللجوء للسلاح، إذ قال أحد النشطاء من الداخل السوري: « من أكبر أخطائنا أننا كنا نتوقع أن النظام سيسقط بعد أيام أو أسابيع أو عدد محدد من المظاهرات. استنفذنا مواردنا المالية والبشرية بسرعة لأننا لم نكن نتوقع أن يطول الزمن .. كنا خططنا لذلك لو عرفنا».

هذا الحماس المفرط المستند إلى ضعف التجربة، أدى لإهمال الجانب الأمني، الذي أدى بدوره إلى وقوع العديد من النشطاء في قبضة الأمن مجانا، إذ قال أحدهم: « عند الخروج لمظاهرة كنا نتفق على الزمان والمكان إلا أننا لم نكن نوضح كيفية الهروب في حال قدوم الأمن و بالتالي كان هناك الكثير من المعتقلين/ات و الشهداء/الشهيدات بنهاية كل مظاهرة». إضافة إلى عدم أخذ مسائل الإغاثة بعين الاعتبار على مدى طويل، وكيفية تأمين حاجات الناس وحاجات النشطاء أنفسهم إن طال الصراع، حيث أدى هذا الأمر في النهاية لأن يصطدموا بكل ذلك وجها لوجه، دون أن يكونوا فكروا بالأمر، فجاءت حلولهم ارتجالية ومؤقتة بدورها، أو دفعتهم لاختيار طريق النزوح أو الهجرة، هرباً من بطش السلطة حيناً أو بحثاً عن مورد مادي حيناً آخر.

وأدى هذا الأمر إلى إهمال الجانب السياسي وضرورة بلورة رؤية سياسية تفصيلية للحراك، تعمل على خلق البديل السياسي للنظام تدريجياً أو تطالب به على الأقل، حيث ظهرت نوع من رؤية سلبية للعمل السياسي، وهو أمر ازداد بعد الأداء السيء للمعارضة السورية. وقد عبّر أحد النشطاء عن الأمر بالقول: « كنا نفكر بإسقاط النظام فقط، في حين كان الإسلاميون والعسكر يخططون لما بعد إسقاط النظام .. كان يجب علينا من البداية أن نفكر بما بعد الأسد لنضع النقاط على الحروف ونعرف من معنا ومن ضدنا».

- السكوت عن الأخطاء وضعف النقد:

أدى تستّر النشطاء الذين رؤوا الأخطاء أو عرفوا بها إلى تراكمها وبالتالي استعصاء حلها لاحقا. إذ قال أحد النشطاء من داخل سوريا: « كثير من الأشخاص الذين كانوا ضد تظاهرنا في البداية أصبحوا قيادات الآن وأغلبهم رجال دين وعسكريين. كان علينا أن نكون صارمين أكثر في هذا الموضوع. ربما لو كنا كذلك لبقي الثوار السلميين يقودون الحراك ولكانت النتيجة مختلفة». إضافة إلى فقدان ثقة الناس تدريجيا بالحراك، خاصة لأولئك الذين عرفوا بهذه الأخطاء ورؤوا النشطاء يتسترون عليها أو ينكرون حصولها. عدا عن انعكاس الأمر سلباً على نشطاء آخرين كانوا يدافعون عن الحراك وسلميته قبل أن يكتشفوا لاحقاً أنهم كانوا على خطأ نتيجة ثقتهم بنشطاء آخرين، مما أوجد عندهم ردة فعل سلبية.

ويضاف لذلك تأخر ظهور النقد للثورة وهذه الممارسات بين صفوف النشطاء، إذ يقول أحد النشطاء: « خفنا من النظام فتأخرنا في الرد ثم خفنا من الجيش الحر فتأخرنا بإظهار أخطائه ثم خفنا من داعش و هكذا».

- تشتت الهدف:

نتيجة غياب الاستراتيجية التي تحدثنا عنها سابقا، ظهر نوع من التشتت حول الهدف وكيفية تحقيقه، فبعد أن كان شعار «إسقاط النظام» والوصول للدولة المدنية هما هدف أغلب التظاهرات بعد تجاوز مرحلة الإصلاح والتغيير اللتين وسمتا شعارات بداية الحراك، بدأنا نرى داخل التظاهرات شعارات تطالب بالدولة الإسلامية وأعلام غير علم الثورة، الأمر الذي أدى فيما أدى إلى مزيد من تشتيت الحراك وضبابية الرؤية، التي زاد منها تشتت النشطاء حول سبل تحقيق أهدافهم عبر الإصرار على السلمية أو حمل السلاح أو الدمج بينهما.

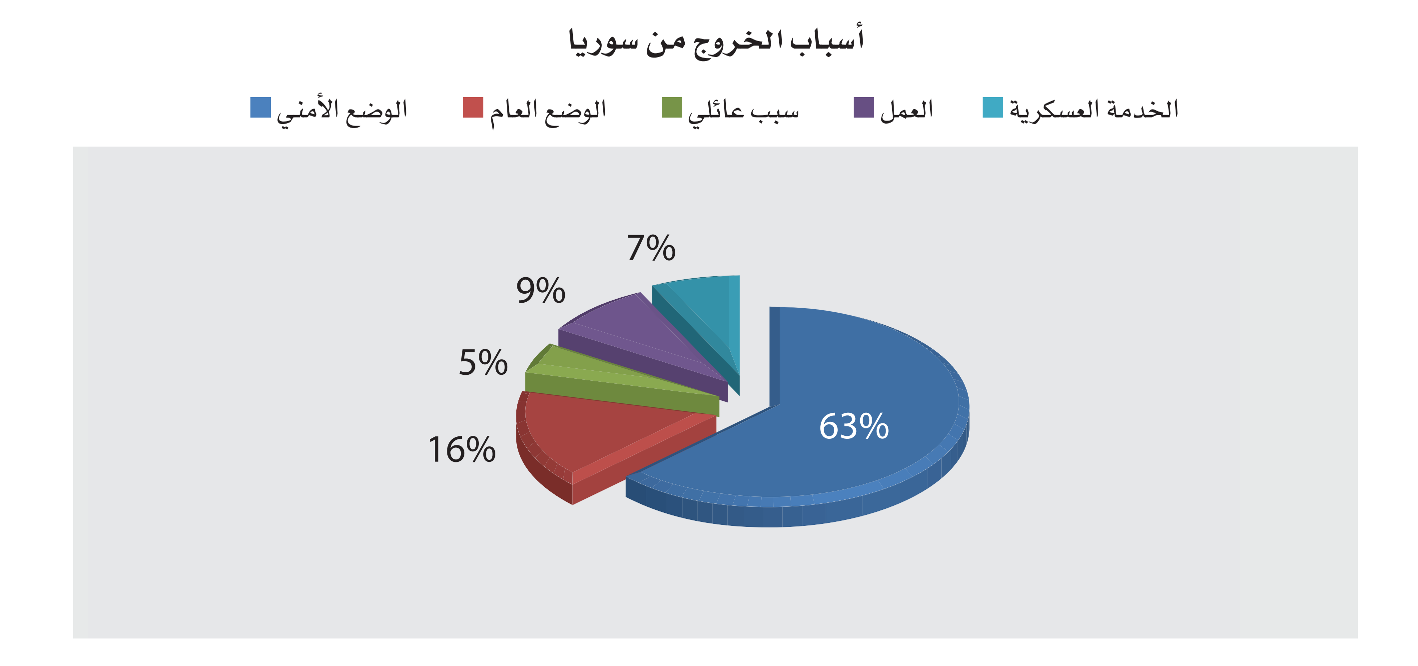
وقد عبرت إحدى الناشطات في ورشة بيروت عن هذا الأمر بالقول: «لم يكن هناك اتفاق على معنى الأهداف العامة التي طرحتها الثورة بين الناس (حرية، كرامة، دولة مدنية) فهناك من كان هدفه الانتقام وهناك من كان يجد الحرية والكرامة في الدولة الإسلامية».

- خروج النشطاء من سوريا:

رغم أن خروج النشطاء من سوريا جاء لأسباب معروفة (خدمة عسكرية، عمل، سبب عائلي، وضع أمني).

٤٣ ناشط و ناشطة هم خارج سوريا و غير قادرين/ات على العودة اليها:

السنة	العدد
٢٠١١	٦
٢٠١٢	١٧
٢٠١٣	١٦
٢٠١٤	٢



إلا أن الأمر سبب استنزافا للحراك، نتيجة شح عدد النشطاء المدنيين/ات الموجودين/ات في الداخل مما أفسح المجال لتقدم الأهلي على المدني، وترك البيئات المعارضة بوجه النظام دون سند، حيث افتقدنا هنا حتى تلك التجربة التي راكمها النشطاء على مدى أشهر الحراك، إذ بدا أحيانا وكأن كل جيل يراكم تجربته منفردا بعيدا عن الاستفادة من تجارب الآخرين.

ويضاف لذلك أن النشطاء الذين خرجوا من سوريا لأسباب أمنية، لم يفكروا بالعودة إلى الداخل بعد أن أصبحت تلك المناطق خارج سيطرة النظام، إما للأمان الذي شعروا به خارجا أو لأسباب مادية، أو لعدم القدرة على ذلك حقا. حيث تقول إحدى الناشطات: «العمل المدني والحراك السلمي أصبح في الخارج أكثر مما هو في الداخل، وهذا الآن سلبي لأن هذا العمل تكوّن في البداية خارج سوريا نتيجة وضع أمني طارئ، وعندما زال هذا الوضع الأمني في بعض المناطق لم ينتقل هذا العمل إليها و استمر وجود مراكز قيادة العمل في الخارج، وإقامة ورشات في الخارج من دون الانتقال إلى الداخل، و نحن منذ البداية سبب بذلك حيث ابتعد الكثير منا عن العمل الحقيقي في الحراك السلمي وانخرط أكثر بمفهوم أنها ثورة شعبية، والآن نكرر هذا الخطأ مرة أخرى».

- عدم الإيمان بالقدرة الذاتية والاعتماد على الخارج:

لأن إسقاطات العامل الخارجي لعبت دوراً بارزاً في الحراك السوري، فإن الأمر مارس دوره الرغبوي على تفكير النشطاء. مما زاد

من حجم اعتمادهم على الخارج سواء عبر استدعاء التدخل العسكري أحيانا، والمساعدات أحيانا. و قلل من دور الاعتماد على الذات والبحث عن البدائل بعيداً عن الخارج الذي يعمل لأجندته الخاصة في نهاية المطاف ووفق نظام خاص به. وهو أمر لم يدركه النشطاء بسبب الظرف العام وبسبب ضعف خبرتهم السياسية في قراءة التحولات السياسية في المنطقة وفهم منطق السياسة الذي رفضوه مبكراً إلى درجة التحقير أحيانا. إذ قال أحد النشطاء «لم نكن مدركين لخطورة دخول أطراف جديدة و مدى تأثيرها السيئ على الثورة والمجتمع، بل كنّا نعتقد بأن أي تدخل هو مفيد للثورة و فكرنا من منطلق شخصي بدلا من أن نفكر على مستوى بناء وطن».

- انحسار الدور الإعلامي الذي التحق بالعسكرة:

أدى المال السياسي والتدخل الخارجي والعسكرة وضيق الحالة المادية إلى انحسار الدور الإعلامي للحراك. فبعد أن كان النشطاء يقومون بدور إعلامي يهدف لفضح النظام ونقل جرائمه والتركيز على نقل صوت الحراك. أصبح أغلبهم «مراسلا حربيا» يركز على تطوّرات المعارك الدائرة مما أدى لإهمال تغطية الحراك الذي رأى نفسه مهملا من التغطية الإعلامية والاهتمام فانعكس الأمر سلبا على النشطاء أنفسهم. حيث قال أحد النشطاء: «سيطرت الجهات المسلّحة على الموارد والمصادر والإعلام . كثيرة هي الصفحات التي كنا نتابعها لنعرف ما يحدث على الأرض من فعاليات مثل (صفحات التنسيقيات، مجموعات إخبارية) نجدها الآن خالية من أي خبر عن أي نشاط سلمي، بل وكأنها إعلام حربي تابع لكتيبة ما أو لواء ما. علينا أن لا ننكر بأن الإعلاميين/ات تم تهميشهم من قبل معظم الجهات والمنظمات و اضطروا في معظم المناطق الخاضعة لحكم عسكري أن يتبعوا بشكل كامل للفصائل والكتائب المقاتلة. وهذا أثر كثيراً على الإعلام الدولي الذي كان وما يزال يركز على أن ما يدور في سوريا منذ البداية هو حرب أكثر مما هي ثورة».

ويضاف لما سبق ظهور العامل الشخصي في التغطية الإعلامية إذ يقول أحد النشطاء «فبعض الناس أصبحوا يحبون الظهور على الشاشات وأصبح ذلك همهم الأكبر، وباتوا يتحكمون بوسائل الإعلام في مناطقهم فيغطون نشاطات من يريدون ويتجاهلون نشاطات من لا يحبون. كرس ذلك صورة محدّدة مما جعلها أكبر وأقوى مع الأيام»، مضافا لذلك المبالغة في إظهار الحقائق كالمبالغة بالأرقام والحوادث على حساب الحقيقة، وعدم تحمّل المسؤولية الإعلامية «فأحيانا مثلا بعد مجزرة كبيرة كانت تخرج مظاهرات، ويخرج شخص بهتاف طائفي مثلا ، فيقوم الإعلامي بتصوير هذا المقطع، علما بأنه يكون شخص واحد لا يمثل غير نفسه، فأين مسؤوليتنا نحن كاعلاميين/ات؟ الناس تثق بأننا ندري تماما ما يجب نشره إلا أننا لم نفعل ذلك؟» كما يقول أحد النشطاء.

- الأسلمة و الخروج من الجوامع:

لم يدرك النشطاء أن خروج التظاهرات من الجوامع سينعكس بشكل سلبي عليهم لاحقاً، إذ قال أحدهم «لم نستوعب منذ البداية أنه لا يجب الخروج من الجوامع كي لا تأخذ الثورة طابع إسلامي، خاصة أن الهتافات التي كانت تعرض على القنوات مثل (قائدنا للأبد سيدنا محمد) كلها محرّضة على الطائفية و التسليح مع أنها كانت تخرج من حراك سلمي وهذا كان خطأ كبيرا. وهذا ما ساعد في تحويلها إلى حركة جهادية. طبعا لا يقع كل الخطأ على عاتقنا فقد استفاد النظام منها».

وقال ناشط آخر خلال جلسات النقد والمراجعة أنه «لم نكن واعيين/ات لما يخططه النظام عندما تنازل بسهولة عن المعابر الحدودية، وكذلك الإفراج عن المعتقلين المتطرفين وحديثه المتكرر عن التكفيريين. بدأ الأجانب بالدخول إلى سوريا، وكذلك بدأ البعض بتشكيل كتائب إسلامية متطرفة، ولم نتخذ موقفا منها حين كانت ضعيفة، لأننا اعتقدنا أن ذلك سيسقط النظام لكنّنا اكتشفنا اليوم أن النظام كان أذكى منا في التخطيط»، خاصة أن العنف المسلّط على بيئات التظاهرات دفعها للاستنجاد بأي كان، فساهمت إضافة إلى أخطاء النشطاء في «دخول القاعدة و داعش إلى الثورة» مما «حرف مسار الثورة و أخفض من طاقة الشباب بسبب التشدد والاغتيالات والخطف» كما يقول أحد النشطاء.

- ضعف الحراك الثوري في الجامعات:

تمّ إهمال دور الجامعات في الحراك، إذ لم يتم العمل بما يكفي لنقل الحراك إلى الجامعات. وربما يعود هذا الأمر في جزء منه إلى قوة التحصينات الأمنية، فجامعتي دمشق وحلب تقعان في مناطق محصنة أمنيا بما يكفي، علما أن بعض الجامعات شهدت حراكا في هذا السياق، مثل جامعة حلب وكليتي الطب والعلوم في دمشق، إذ يقول أحد النشطاء هنا أن: «إذا تذكرنا مثلا الحراك الطلابي، والذي هو من أصعب وأهم أنواع الحراك السلمي الذي يمكن أن يحصل في أي بلد، خرجت ست أو سبع مظاهرات في دمشق أمام كلية الطب

والاقتصاد والهندسات لم يتم تغطيتها بالشكل المناسب»، معتبرا أن «هكذا نوع من الحراك هو الذي يعكس الصورة الحقيقية لما يحدث في كل سوريا. وسبب عدم نجاحه في ذلك هو عدم وجود بيئة مترابطة، فجامعة دمشق تضم طلاب من جميع أنحاء سوريا، على عكس جامعة حلب والتي شهدت حراكا كان أكبر أثرا، خاصة من الناحية الإعلامية، فمعظم طلاب جامعة حلب من مناطق محددة مثل دير الزور الرقة، حلب، إدلب والتي هي أصلا مناطق ثائرة، مما يعني أن المعرفة بين النشطاء الفاعلين/ات في الحراك أكبر».

حجم العنف الذي سلّط على الطلاب من قبل النظام لعب دورا كبيرا أيضا في عدم تفعيل الحراك الطلابي، إذ وصفه أحد النشطاء بأنه «غير متوقع..من قتل واعتقال و فصل من الجامعة»، إضافة إلى عدم «تبني هذا الحراك من قبل أي جهة أو جامعة خارج أو داخل سوريا، فقضية «الطلاب/الطالبات الذين/اللواتي تم فصلهم/ن « بقيت دون حل مثلا.

ولكن رغم ذلك تمكن النشطاء في بعض الحالات من تجاوز هذا المناخ الأمني الضاغط من خلال المظاهرات الطيارة وتوزيع المناشير.

ويرى بعض النشطاء أن « توّجه الشباب طلاب الجامعات الذين كانوا يخرجون في المظاهرات إلى العسكرة» ساهم في إضعاف الحراك الطلابي.

إلا أن ما سبق، لا يفسّر أسباب عدم تفعّل الحراك الطلابي في كليات دير الزور والرقة مثلا. ففي دير الزور قد يكون قدرة الحراك في الفترة السلمية على تنظيم تظاهرات كبرى وسط المدينة ألغى الحاجة لتظاهرات الجامعات، خاصة أن الأمور جنحت للعسكرة التي التحق بها أغلب الشباب لاحقا.

في الختام، اختصر النشطاء عدم تفعيل الحراك الطلابي في الجامعات، بمايلي:

(١): العنف الكبير من قبل النظام تجاه أي حراك في الجامعات.

(٢) عدم تبني الحراك الطلابي والعمل عليه من قبل أي جهة، وعدم الاهتمام بمشاكل الطلبة الذين قاموا بالحراك وخاصة أولئك الذين فصلوا من جامعاتهم.

(٣): تقدم العسكرة والتحاق قسم من النشطاء والشباب بها.

- عدم إيلاء الطائفية والمناطقية الاهتمام الكافي، وظهور رموز مفرقة:

تحت رغبة النشطاء بإسقاط النظام السريع تم رفض الاعتراف بوجود الطائفية والمناطقية في بعض المناطق، عبر الإصرار على شعار «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد»، مما أدى لعدم أخذ المسائل الطائفية والإقليمية بعين الاعتبار في الوقت الذي كان فيه النظام يعمل عليها. إذ ظن النشطاء أن تجاهلها (أو ربما هم كانوا مقتنعون/ات فعلا بذلك آنذاك) أفضل لعدم إعطاء النظام فرصة لاستغلال ذلك، بدلا من العمل على حلها.

وإضافة لذلك تم التعامل مع بعض المناطق بطريقة رغبوية دون فهم المدخل الصحيح لمقاربة تلك المناطق سعيا لاستمالتها مثل مناطق الساحل السوري وحلب مثلا. إذ يقول أحد النشطاء «منذ بداية الثورة برزت هتافات من باقي المناطق تندد بعدم انضمام حلب للثورة، وأصبحت هناك بعض الشتائم من قبل أشخاص من محافظات أخرى ضد أهالي حلب، وكان الهدف منها تحريض شباب حلب على الخروج في مظاهرات، إلا أن أهالي حلب ممن كانوا مع الثورة عندما أصبحوا يسمعون هذه الهتافات من قبل القاشوش وغيره، وفي مظاهرات تعرض على القنوات الإخبارية أخذوا رد فعل معاكس و قرروا التوقف عن المشاركة».

كما ظهرت خلال أطوار الحراك بعض الظواهر والرموز التي أدت دوراً تفريقياً، مثل اختيار علم الاستقلال الذي رفض عدد غير قليل من النشطاء أن يكون رمزاً لهم، دون أن يعرفوا من اختاره ولم؟ إذ يقول أحد النشطاء أن «اختيار علم الاستقلال كعلم بديل عن العلم الرسمي، فرق الناس أكثر وأبعد كثير من المتعاطفين/ات».

وأدى استخدام الأساليب التي كان يدعو لها الشيخ السلفي «عدنان العرعور» ضمن الحراك إلى ظهور بعض النفور من الحراك، وإلى تأكيد تهم النظام، خاصة التكبير من البيوت وفي المظاهرات، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

الدروس المستفادة كما يراها النشطاء

النقد السابق والنظر في الأخطاء الذي قدّمه النشطاء لم يكن مجرد جلد للذات، بل تخطى ذلك إلى محاولة تغيير الذات وتطويرها على ضوء الوعي الذي تطوّر على ضوء التجربة والعمل والنقد اليومي. وعلى ضوء هذه التجربة النقدية امتحن النشطاء أحلامهم وأفكارهم وحدودها، فباتوا أكثر تواضعا وأكثر قدرة على الموازنة بين الحلم والواقع، بين الممكن والمستحيل، ساعين لموازنة خطواتهم على ضوء وعيهم المكتسب في ظل التجربة التي علمتهم، مؤكدين أنهم استفادوا منها ما يلي:

١- إيلاء التنظيم والاستراتيجية والوضع الأمني الأهمية التي تستحقها:

يكاد يتفق أغلب النشطاء المشاركين/ات في هذا البحث اليوم على أهمية عاملي التنظيم وبناء استراتيجية واضحة الهدف لحراكهم. استراتيجية تبدأ من أدق وأصغر التفاصيل مثل الحماية الأمنية والتنظيم والتخصص. إذ قال أحد النشطاء أن « أحد أخطاء الحراك السلمي البعد عن التخصص»، معتبرا أنه استفاد بهذا الأمر، في حين اعتبر آخر أن «الحراك السلمي هو المحرك لأي مطلب شعبي ولا بد منه مع التنظيم والجهود الموحدة طبعا»، في حين يقول ثالث: «تعلّمت أهمية التخطيط لأي عمل. وأهمية الحفاظ على الهدف مهما تغيّرت الظروف»، في حين يقول رابع: «التنظيم ثم التنظيم ...استطعنا إثبات شخصيتنا ووجودنا من خلال العمل الجماعي المنظم»، و«تعلمت الانضباط والتنظيم والصبر وأسس الأمان». دون أن ينتهي الأمر هنا، بل وصل حد المطالبة بأن يكون «للحراك رؤيته السياسية».

٢- تعزيز الثقة بالنفس وإدراك أن النضال السلمي غير مرتبط بزمن أو هدف محدد :

الإيمان بأنّ النضال السلمي غير مرتبط بزمن أو هدف محدّد، وأنّ هزيمته اليوم لا تعني نهاية دوره، بما يعني استيعاب وفهم أن «أي عملية تغيير سلمية تأخذ سنوات حتى تثمر ولا يجب حرق أيّ مرحلة من مراحلها والاستعجال بها» كما يقول أحد النشطاء. في حين يقول آخر أنّ «الحراك السلمي ليس ضرورياً أن يكون من أجل إسقاط نظام أو من أجل تغيير حكم. النشاط السلمي نشاط يجب أن يكون و بشكل دائم لبناء أي مجتمع واع»، وهو ما عبّر عنه ناشط آخر بالقول: «أعتقد أن من بقي مؤمناً اليوم بالفكر السلمي للتغيير هم من يصلحون لبدء ثورة جديدة، وعلى هذا أعوّل».

وقد يكون أهم ما استفادوا منه هو أنّ الحراك المدني السلمي، هو «الطريقة الوحيدة لعودة الثورة إلى طريقها الصحيح».

من هنا. يبدو النشطاء اليوم أكثر إصرارا على إنهاء الاستبداد دون جعله هدفاً نهائياً، إذ رغم التجارب الصعبة التي عاشوها والهزائم التي مُنيوا بها والأثمان الفادحة التي دفعوها. ورغم كثرة الأخطاء التي وقعوا بها هم أكثر تصميماً على المضي قدماً، إذ علمتهم التجربة الطويلة ضرورة الإصرار على الهدف والعمل لأجله. يقول أحد النشطاء: «تعلمت أهمية التخطيط لأي عمل، وأهمية الحفاظ على الهدف مهما تغيرت الظروف»، في حين يقول آخر: «تعلّمت الإرادة والحركة والصبر والمتابعة. ولا مكان لليأس ما دمنا نحبّ هذه الأرض»، لتصبح رؤية النشطاء لدورهم وأهمية ما يقومون/يقمن به أكثر جذرية، إذ رغم كل أخطائهم ووعورة الواقع الذي يعملون به، باتوا أكثر ثقة بقدرتهم على التغيير.

٣- الانتباه لأهداف التمويل وأجندته:

الانتباه لأهداف التمويل وعدم مجاراة المؤسسات الممولة بما تريد، كان واحدا من الدروس التي استفادها النشطاء، داعين/ات للعمل على دفع «منظمات المجتمع المدني لوضع معايير مشتركة فيما بينها تخص التمويل وذلك لتخفيف ضغط الممولين وشروطهم» كما يقول أحد الناشطين، في حين دعا آخر إلى «مراقبة التمويل الذي تأخذه المؤسسات، نحن بحاجة لحوار ولإيجاد سياق مشترك».

٤- ضرورة أن يكون للحراك إعلامه الخاص:

أدرك النشطاء أهمية تعزيز الخبرات الإعلامية لمنع ظاهرة التضخيم في الأخبار، وأن لا يرضخوا لشروط الإعلام، وذلك عبر تعزيز ثقافة «الإقرار بالأخطاء والجرائم بغض النظر عن الطرف المجرم» كما يقول أحد النشطاء.

٥- الوقوف على مسافة نقدية من الشارع دون التعالي عليه أيضا:

أدرك النشطاء ضرورة العمل على توعية البيئات المحلية ونقد خطابها وتفكيكه عند الضرورة وعدم السير خلف الشارع دائما، مدركين/ات أنّ الحواضن الشعبية تتغيّر آراؤها وقناعاتها تبعا للمال والأمان والخضوع للأقوى، ومنتبهين/ات إلى أن أفعالها تأتي على مقاس وعيها الأهلي في أغلب الأحيان، وهو الأمر الذي انتبه له النشطاء ودعوا لأخذه بعين الاعتبار عند العمل بين هذه الفئات بطريقة لا ترضخ لها ولا تتعالى عليها بنفس الوقت، حيث دعا أحد النشطاء إلى العمل على «زرع روح السلمية في الناس وإعادة تأهيل العقول و الأفكار للناس من خلال معالجة الأخطاء وإعطاء البدائل، و بالتالي توعية الناس و تنميتهم كي لا يعودوا أسوأ مما كانوا عندما يرجعون إلى سوريا». المرونة في العمل ووضع خطط تأخذ الظروف المحلية بعين الاعتبار والتشبيك مع بيئات أخرى وتقبل الآخر والنقد

انتبه النشطاء وأدركوا أهمية التعاون والتكامل والتشارك مع بعضهم البعض من كامل الجغرافية السورية لفهم ما تريده كل منطقة، وبالتالي عدم وضع تعميمات خاطئة عن كل منطقة، بهدف فهم شروط كل منطقة والتفكير بكيفية العمل عليها. إذ يدعو أحد النشطاء لـ«التواصل مع فئات وطنية من مستويات اجتماعية وتعليمية ومناطقية ودينية مختلفة والعمل سوية بغض النظر عن هذه الفروقات»، وذلك بهدف خلق روابط بين كافة المناطق السورية وإيجاد آليات تملأ الفراغات التي دفعت النشطاء للهجرة نحو الخارج مثل العمل على «تأهيل الكوادر من أهل المناطق ليكونوا حلقه وصل بين نشطاء الخارج وبين المجتمع المدني، وعدم الاعتماد على ذهاب النشطاء لفترات قصيرة والعودة»، في حين يقول آخر أنه « تعلّم قبول الآخر. لابد من الاعتراف بأي خطأ والعمل على تصحيحه».

العمل وفق الإمكان وعدم رفع الأهداف غير القابلة للتحقق، حيث تم التأكيد على ضرورة أن يكون لكل منطقة حراكها الخارج من رحم تجربتها، إذ يقول أحد الناشطين أنه «لا داعي لأن يكون هناك حراك سلمي شامل، بل الحراك يجب أن يكون بناء على القضية الموجودة في المنطقة، لأنه أصبح لدينا أكثر من قضية (التطرف، الممارسات القمعية، السلاح، توقف التعليم، الطائفية، مشاركة المرأة، الفساد...الخ)».

٦- تطور وعي النشطاء سياسيا وفهم ألاعيب الدول الكبرى:

تطوّر الوعي السياسي للنشطاء والمجتمع، حيث باتوا أكثر قدرة على فهم ألاعيب الدول الكبرى كنتيجة منطقية لاكتشافهم كذب وعودها كوّنهم اكتووا بنيرانها ودفعوا الثمن الأكبر، إذ يقول أحد النشطاء: « عرفت أن العالم والدول وما يسمى بالأمن القومي مجرد أكاذيب تستعملها الدول فقط لمصالحها».

٧- الوقوف على مسافة من المعارضة السياسية:

استفاد النشطاء من ضرورة عدم تجيير نضالهم لصالح السياسة والعمل الجاد على منع السياسيين من استثمار نضالهم لأهداف ضيقة، خاصة بعد أداء المعارضة السياسية الذي لم يرق لمستوى التحديات المطروحة، إذ قال أحدهم أنه يجب أن «لا نسمح لأي مكوّن سياسي غير منتخب بالحديث باسم الشعب السوري مثل الائتلاف حاليا. والبحث عن أناس حقيقيين يمثلون الثورة»، في حين دعا آخرون إلى ضرورة أن يكون للحراك رؤيته السياسية على الأقل.

٨- تراكم التجارب والخبرات:

قد تكون أهم الدروس التي استفاد منها النشطاء فعليا هي تراكم الخبرات التي تعزّزت بالمشاركة الفعالة على الأرض، فإن مشاركتهم في ورشات عمل متنوعة وندوات وتعلّمهم وسائل وأدوات احتجاج جديدة بشكل نظري، ومن ثم اختبار ذلك على أرض الواقع، ورؤية مدى نجاح أو فشل ما تعلموه، كان عاملا عزز خبراتهم وتجاربهم. إذ وصف أحد النشطاء تجربته بأنها «غنية بوعي شريحة جيدة من الشباب .. استفدت صراحة من خلال تنظيم بعض الندوات أو المشاركة أو المساهمة ببعض أنواع الحراك الالكتروني أو المجتمعي»، خاصة أن تلك



الخبرات عززت عبر التواصل مع «فئات وطنية من مستويات اجتماعية وتعليمية ومناطقية ودينية مختلفة والعمل سوية بغض النظر عن هذه الفروقات» كما يقول ناشط آخر.

٩- الانتباه لدور وأهمية المجتمع المدني من جهة، وضرورة مراقبته من جهة أخرى:

أدرك النشطاء عبر تجربتهم الطويلة، أهمية ومعنى أن يكون هناك مجتمع مدني في سوريا، إذ يقول أحدهم، أن «المجتمع المدني هو الضامن الوحيد لبناء الدولة المستقبلية وأن السلاح جلب فوضى لا تعلم نهايتها»، لذا هم/ن يطالبون بـ «تأهيل الكوادر من أهل المناطق ليكونوا حلقه وصل بين نشطاء الخارج وبين المجتمع المدني، وعدم الاعتماد على ذهاب النشطاء لفترات قصيرة والعودة»، داعين/ داعيات «منظمات المجتمع المدني لوضع معايير مشتركة فيما بينها تخص التمويل، وذلك لتخفيف ضغط الممولين وشروطهم» كما يقول أحد النشطاء.

من جهة أخرى، إن إدراك أهمية المجتمع المدني ودوره لم يدعهم يغفلون ضرورة مراقبته والانتباه لأجندته، إذ يدعو أحدهم إلى «مراقبة التمويل الذي تأخذه المؤسسات، نحن بحاجة لحوار ولإيجاد سياق مشترك».

١٠- إدراك أن الأسلمة كانت خطرا على الثورة:

رأى عدد من النشطاء أن الأسلمة التي ظهرت في الثورة لم تكن بريئة، فهي في جزء منها نتاج استراتيجية النظام الذي أطلق المتشددين من السجون، وفي جزء آخر نتيجة تساهل النشطاء والمجتمع مع أي قادم لحمايتهم من قمع نظام فاق أي تصوّر. فتم التغاضي عن الخروج من الجوامع واحتضان المتطرفين ليكتشفوا لاحقا حجم المأزق الذي دخلته الثورة، حيث فقدت الكثير من التعاطف الدولي. وهو ما أدركه النشطاء وانتبهوا له بحيث يمكن اعتباره واحدا من دروسهم المستفادة. فقد قال أحد المشاركين: «أعتقد إذا بقينا مصممين على دور الحراك السلمي والمدني و بقينا نعمل به فيمكن أن نعيد الثورة إلى مسارها».

واقع الحراك السلمي الآن كما يراه النشطاء

اختلف النشطاء في تقييم واقع الحراك السلمي السوري، بين من يرى أنه تحوّل نحو أنماط جديدة، أو تراجع أو انعدم، أو لازال مستمرا، إذ يختلف الأمر من منطقة إلى أخرى، فالمناطق الخاضعة للنظام بات الحراك فيها معدوما بالكامل كما يرى بعضهم/ن، أو تحوّل لشكل آخر كما يرى أخرون. في حين تمتاز المناطق «المحررة» بأنها مناطق «خصبة للحراك السلمي مثل ريف إدلب» كما يقول أحد النشطاء، و ذات هامش أوسع للعمل المدني «ولكن مع الحذر بعدم التوّجه مباشرة للجيش الحر أو الكتائب الإسلامية، هذه المساحة تضيق لتنعدم في مناطق داعش، لكنها واسعة أكثر في باقي المناطق»، في حين يتجه نحو التمأسس في مؤسسات مجتمع مدني في المناطق الكردية، الأمر الذي يضع يدنا على واحدة من التحولات التي باتت تسم الحراك المدني السلمي اليوم. بحيث بات أقرب نحو العمل الإغاثي والمؤسساتي المدني من العمل على الأرض، أو «حراك خدماتي أكثر منه سلمي ثوري» بلغة أحد النشطاء أو «على الهامش» كما يرى ثاني، أو أخذ «شكلا آخر وأصبح أكثر تخصصا، أصبح هناك منظمات وانتشر مفهوم المجتمع المدني، وأصبحت هناك شبكة تواصل كبيرة بين النشطاء من خلال الورشات والتدريب الذي يجري في عدة مناطق في تركيا خاصة، أي أنه بدأ يأخذ أشكال أكثر فاعلية على الرغم من جميع الصعوبات التي يواجهها من تصحيح لأخطاء الثورة ومن تطرف» وفق ناشط ثالث.

الجميع هنا يتحدث بما يقارب الصواب، لأن كل منهم/ن يتحدث عن منطقته/ا التي باتت شروطها العسكرية والأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية تختلف عن غيرها، إذ بات لكل منطقة جغرافية إطار عام لا يمكن للحراك أن يتجاوزه. علما أنه يصعب التعميم أو التخصيص حتى، لأن وضع الحراك يختلف أحياناً حتى ضمن المناطق التي تسيطر عليها جهة واحدة. مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات والتغيرات العسكرية الجارية على الأرض، الأمر الذي دفعنا لتلمس مجموعة من السمات العامة التي تحكم وضع الحراك الآن على المستوى السوري العام، على أن نناقش بعد ذلك وضع الحراك في كل منطقة على حدة دون أن يعني أن ثمة أحكام مطلقة لأن الأمور نسبية إلى حد بعيد.

السمات العامة كما يراها النشطاء:

- انحسار الدور الاحتجاجي على الأرض (مظاهرات، لافتات، غرافيتي..) لصالح الدور الإغاثي والإعلامي وبناء المجتمع المدني والمؤسسات، وهو ما جعل بعض النشطاء يتحدثون عن تحوّل بدور الحراك.

- الاتجاه نحو معالجة الواقع الصعب الذي فرضته العسكرة أكثر من التركيز على النشاط نفسه، مثل تخفيف الانتهاكات وتوجيه السلاح نحو المجتمع.

- تعدد الجهات التي بات الحراك يواجهها: النظام، داعش، الجبهة الإسلامية حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الجبهة الإسلامية، جيش حر، كتائب عسكرية غير منضوية تحت إطار أحد.. الأمر الذي مزّق الحراك وشتته، وجعل أهدافه تختلف بين منطقة وأخرى.

- ثمّة حالة من الانتظارية السلبية إن صح التعبير، فالجميع يبدو وكأنه ينتظر حلاً ما ليبدأ العمل، إذ تشير عبارات من نوع «بعد سقوط النظام» أو «توّقف العسكرة» وهو ما عبر عنه أحد النشطاء بالقول «لدي شعور بأننا الآن مفرّقون ولا نعمل مع بعضنا أبداً، وكأننا ننتظر حدوث شيء ما، خاصة نحن من في الخارج، و كأن الحراك السلمي تخلى عن دوره والاتجاه الآن هو نحو السلاح»، الأمر الذي يعكس يأس النشطاء، خاصة من منهم في الخارج من جهة، وضعف آلياتهم وعدم وجود استراتيجية واضحة لكيفية تفعيل حراكهم، منتظرين/ات سقوط النظام أو توقف العسكرة. وهو إيمانٌ غيبيٌ غير فاعل، إذ كيف ستتوقف العسكرة أو سيسقط النظام؟ وماذا لو لم يسقط؟ وقد عبرت إحدى الناشطات عن الأمر بالقول «رأينا كيف كان تعامل الرأي العام العالمي مع قضيتنا وجلسنا ننتظر أي تغيير ممكن أن يكون بصالحنا، من دون أن ننتبه أن خطابنا السياسي في الثورة كان ضعيفاً ولم يعط أية ملامح واضحة عن الطريق ..». وهو ما أكدته الإجابات على سؤال مؤسسة دولتي عمّا إذا كان/ت ناشطي/ات الحراك بانتظار الحل ونوعه ليباشروا من جديد حراكهم السلمي؟ فكانت أغلب الإجابات تتجه نحو الإيجاب، حيث قال أحد النشطاء أن «الحراك السلمي يحتاج إلى توّقف العنف و السلاح لينجح».

• أغلب الحراك اليوم هو رد فعل على انتهاكات معينة أكثر مما هو فعل منظم وهادف.

• تراجع دور المرأة بشكل ملفت في الحراك.

• انتقال مركز العمل من الداخل للخارج بكثير من الأحيان، حيث بات عدد النشطاء في دول الجوار السوري أكثر من الداخل، وهو ما انعكس سلباً على وضع الحراك، بغض النظر عن الأسباب التي أدت لخروجهم، علماً أن الكثير من النشطاء لم يعد إلى المناطق التي تراجعت فيها سيطرة النظام، الأمر الذي يعكس تراجع مستوى التضحية والاندفاع الذي وسم جيل بدايات الثورة، إذ تقول إحدى الناشطات أن «أحد أسباب عدم فعالية العمل المدني والحراك السلمي اليوم هو أننا كنشطاء في الخارج تركنا عدداً كبيراً من الأماكن المحررة والتي فيها إمكانية كبيرة للعمل المدني والحراك، كان لدينا خوف من الدخول إليها والعمل بها مثل «القلمون».

• استمرار الدور السلبي الذي يلعبه مال المنظمات في تفريغ الحراك السلمي بدلاً من أن يكون داعماً له إذ يقول أحد النشطاء أن «الحراك السلمي ضعيف جداً ولا صوت له، وأكثر العوامل التي أثرت بذلك هو التمويل الذي يتم ضخه من الخارج، حيث كان الجميع في البداية يعملون بشكل طوعي وكانت روح التطوع منتشرة عند الجميع، ومنذ أن بدأ التمويل يدخل، بدأت الناس تتململ ولا تعمل إلا بمقابل نقود».

• وقد كان دور التمويل ودور المنظمات الدولية والورشات التي تعقد في الخارج، محور نقاش وخلاف كبير بين النشطاء، حيث قالت إحدى الناشطات أن ما تقوم به «معظم منظمات المجتمع المدني الآن من ورشات ودورات تدريبية أثرت سلبا في كثير من الأحيان لأنها تعطي النشطاء أدوات يتم تطبيقها بشكل حرفي بدلا من تطوير العمق المعرفي خلف هذه الأدوات وكيفية استخدامها أو حتى تطويرها».

• وقد كان لهذا الأمر بعض الآثار الجانبية، حيث قال البعض: «نواجه نحن المدربين/ات الكثير من التشكيك، حيث بعد كل ورشة نقوم بها في منطقة أخرى أو تركيا» وبعد العودة ومحاولة تجميع الناس لتنفيذ ورشات فهم «يتوّقعون أننا نأخذ مبالغ طائلة من الخارج، وأنه علينا أن نعطيهم جزء منها من أجل أن يقبلوا بالورشات التي ندعوهم إليها، أو أنهم يفضلون الذهاب إلى ورشة في الخارج وقبض مبلغ من النقود عليها. وفي نفس الوقت الايجابية من هذا الموضوع هو أن الفكر الأكاديمي بدأ بالانتشار، و أصبحت الناس تتقبل مفهوم الاستراتيجيات وتعمل عليه. هناك أيضا موضوع مهم وهو مدى إيمان الناشط بالعمل المدني حيث ترك الكثيرين/ات العمل المدني أو دخلوا إليه بسبب توّفر فرص عمل فيه، ولم يكن لهؤلاء أي علاقة سابقة بالعمل المدني أو الحراك السلمي، وبالعكس هناك من لم يجد فرصة عمل ذات دخل ضمن العمل المدني فتركه وذهب للبحث عن فرص عمل في أماكن أخرى».

بعد أن استعرضنا السّمات العامة لوضع الحراك السوري اليوم، سنعمل على تحديد وضع الحراك في كل منطقة على حدة، لنوسع بعدها دائرة الرؤية وقراءة الحراك على ضوء التقارب أو التباعد بين هذه الكتل الجغرافية على مستوى سوريا ككل، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التقسيمات التي اعتمدناها ليست ثابتة، بل هي متغيّرة وبشكل يومي أحيانا تبعا لطبيعة الحرب الدائرة في سوريا، فقد تكون هذه المنطقة تحت سيطرة جهة عسكرية اليوم، وتصبح تحت سيطرة جهة عسكرية أخرى غدا. ولكن مع ذلك اعتمدنا هذا التقسيم لتبيان الأوضاع الصعبة التي يعمل في ظلها الحراك من جهة، ولكي نكون أقرب ما يمكن لما هو حاصل على الأرض حقاً من جهة ثانية، ولتبيان الفرق بين منطقة وأخرى من جهة ثالثة بما يساعدنا على فهم وضع الحراك الآن في كل منطقة، وبما يتيح المقارنة مع مناطق أخرى.

وضع الحراك في مناطق هيمنة النظام:

الحراك في مناطق هيمنة النظام هو «شبه مستحيل» وفق تعبير أحد النشطاء أو «بدأ يأخذ أشكالاً جديدة» وفق آخر، أو «تأقلم مع القبضة الأمنية وواقع الاعتقالات السيئ جداً وبالتالي أصبح الحراك السلمي يعمل تحت سقف مطالب منخفضة، وموجهة باتجاه اللاجدوى، ومعرض لخطورة كبيرة تتمثل في الاعتقال والتعذيب للذين يقومون به في حال أخذ هذا الحراك يتجه نحو المطالبة بتغيير حقيقي أو مباشر» وفق آخر.

رغم اختلاف تعبيرات ورؤى النشطاء تجاه الحراك في ظل المناطق التي يهيمن عليها النظام، إلا أنها تشير في مجملها إلى تراجع الحراك

بالمجمل، إذ تمكن النظام من فرض هيمنته الشاملة، بحيث بات أيّ تحرك أو نشاط محفوف بمخاطر جمة، خاصة أن المناطق التي بات يسيطر عليها النظام محدودة وهو ما يعني وجود عدد أكبر من الجنود والحواجز في بقعة جغرافية صغيرة، فمثلا في دمشق لا يفصل أحيانا بين الحاجز والحاجز أكثر من كيلومتر واحد، حيث قال أحد النشطاء» «إذا نظرنا إلى دمشق وخاصة أننا قمنا بمسح للمراكز الأمنية المتواجدة في دمشق، ووجدنا أنه في شارع واحد مثلا يتواجد أربعة مراكز أمنية لم نكن نعرف بوجودها أصلا، و هذا بتخطيط مسبق للنظام وخاصة بدمشق كعاصمة. ورغم ذلك حدث في دمشق كل أشكال الحراك السلمي التي يمكن أن نتوقعها، من النزول إلى الشارع بلون موحد، إلى تسونامي الحرية، طابات الحرية، صبغ البحيرات، المظاهرات الطيارة، المناشير، الغرافيتي...الخ، وبالتالي دمشق هي منطقة أمنية بمعنى الكلمة، بالإضافة إلى عدم وجود حاضنة شعبية، فمثلا إن ابن برزه يعرف تفاصيل شوارع وبيوت برزه معرفة تامة ويضمن إلى حد ما أنه إذا لاحقه الأمن يعرف إلى أين يذهب، وفي أية حارة عليه الدخول، وهذا غير موجود في دمشق أو في المدن بشكل عام»، الأمر الذي يعني أن واقع الحراك جيد قياسا لهذا الوضع الأمني الضاغط والصعب كما يرى الناشط.

وهناك عامل آخر ساهم في هذا الوضع (تراجع الحراك أو تحوّله) وفق رأي النشطاء، وهو تعب الحاضنة الشعبية التي باتت غير متشجعة لاحتضان الحراك جراء غرقها بتفاصيل الحياة اليومية والبحث عن الأمان وسط أجواء القلق والرعب التي يشيعها النظام من جهة، وقذائف الهاون المتساقطة على تلك المناطق من جهة أخرى، وهو ما عبّرت عنه إحدى الناشطات بالقول أن «الوضع في المناطق الخاضعة للنظام خانق ومتعب إلى درجه أنني أتخيل، و خاصة أني كنت في دمشق منذ فتره قصيرة، أنه لو خرج أحدهم ليهتف بالحرية والكرامة لأوقفه الناس قبل الأمن وطردوه، وذلك بسبب تعب الناس من الحالة التي يعيشونها منذ ثلاث سنوات».

وقد وصفت إحدى الناشطات الواقع بالقول: «أن عدم وجود عمل جماعي والتركيز على المبادرات الفردية هو من فرّق جهودنا، وأن وجود مؤسسات هو ما يعزز ثقافة الحراك السلمي، والذي سيساهم بشكل كبير بالتوجه إلى المجتمعات المهمّشة في سوريا ولتوعيتها بمعنى وأهمية المجتمع المدني».

ولكن هذا الأمر لقي سجالاً بين النشطاء حيث ردت إحدى الناشطات على الكلام السابق، بأنها ترى بأن «الحراك السلمي في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام قد تحوّل وبدأ يأخذ أشكال جديدة مثل حملة ركوب الدراجات التي قامت بها مجموعة من الفتيات في دمشق، وهذا النمط من الحراك السلمي له علاقة بالتغيير المجتمعي، لأنه بات حاجة ملحة وأولوية حالياً، وبالتالي الحراك السلمي في مناطق النظام يتحول ولم يخمد»، مضيفةً أن «الحراك السلمي في بدايته كان مرتبط بحالة الأمل، الأمل بالقدرة على التغيير، والذي زاد بسبب الثورات التي حدثت في البلدان المجاورة، وقدرة هذه الثورات على إحداث تغيير في فترة زمنية قصيرة. أما اليوم فهذا الأمل أصبح شبه مفقود عند الجميع، ونتيجة كثافة الأحداث تعرّض الجميع لصدمات نفسية قوية». ولكن هذا الرأي بدوره لقي معارضة من ناشط آخر رفض مقولة أن الحراك تحوّل من شكل إلى آخر، معتبرا إياه أنه تأقلم مع القبضة الأمنية وواقع الاعتقالات السيء.

ولكن يبدو أن الأمر يختلف من نقطة إلى أخرى حتى في مواقع هيمنة النظام، حيث يقول أحد النشطاء أن «دور الحراك السلمي معدوم، سأتكلم عن مدينتي : الحراك في السويداء اليوم معدوم خصوصاً أننا في مرحلة انتظار نتائج جنيف لأن أغلب النشطاء ينتظرون ذلك، هناك حراك سلمي مستمر من خلال الاجتماعات والندوات لجمع الآراء وتنظيمها والتأكيد دوما على مبادئ الحراك السلمي»، وهو ما يعني أن الحراك بمعناه الذي نعرفه (مظاهرات، غرافيتي...) معدوم هنا، ولكنه بنفس الوقت مستمر بشكل آخر من خلال الندوات والاجتماعات التي لا تزال تبحث عن منافذ للتعبير عن رأيها.

ورغم ذلك فإن النشطاء لا زالوا يتحيّنون الفرص لإطلاق فعالية هنا أو مظاهرة هناك، إلا أنها تبدو اليوم أقرب لتسجيل موقف أو حضور أكثر مما هي حراك منظم وفاعل وهادف، في حين اتجه أغلب النشطاء نحو العمل الإغاثي والدعم النفسي والمدني المؤسساتي، محافظين/ات في داخلهم على جذوة الحراك وحلم إسقاط النظام للوصول إلى الدولة المدنية.

ولكن مقابل ما سبق يرى بعض النشطاء أنه يوجد اليوم في مناطق النظام « العديد من المجموعات في الداخل تقوم بأعمال توعية وتنمية للنساء و الأطفال، تحت رعاية ومراقبة النظام، إنما يتم القيام بهذه الأعمال بشكل جيد و بحيادية» وهو ما يأتي ليعزز رؤية من يرى أن الحراك تحوّل ولم يتراجع.



وضع الحراك في المناطق الواقعة تحت هيمنة الجيش الحر:

المناطق التي يسيطر عليها الجيش الحر وكتائب قريبة منه أي ذات توّجه مدني مطالب بالدولة المدنية، تعتبر أكثر المناطق المحررة قابلية للعمل المدني، حيث تمكنت قوى الحراك السلمي من إيجاد آليات عمل وتشبيك مع العناصر المسلحة، بحيث يترك أمر المعارك للمسلحين الذين يتركون بدورهم هامش ما للعمل المدني السلمي ويتعاونون معه ويشاركون به أحيانا.

تمثل أرياف إدلب وحلب ودرعا نماذج عن الأمر، في حين تكاد تكون مدينة داريا في ريف دمشق هي النموذج الأهم، حيث تمكن الحراك السلمي من التشبيك يداً بيد مع العناصر المسلحة في المدينة، إلى درجة أن الأخيرة تخضع للمجلس المحلي الذي يدار بطريقة مدنية واضحة.

ولكن رغم ذلك، فإن وضع الحرب الدائمة الذي تعيش به تلك المناطق وآلية الحصار والقصف الدائم بالصواريخ والبراميل التي يتبعها النظام، تجعل من أمر الحراك السلمي المدني أمراً نافلاً وثانوياً، إذ يتجه أغلب نشاط النشطاء نحو معالجة ما يفرضه الأمر الواقع، إذ تُستنفذ جهودهم في الإغاثة والتعليم وحماية أنفسهم من بطش النظام ومن شطط بعض الجهات المسلحة، بحيث يبدو دائماً أنّ عتبة النقد تبقى منخفضة وغير مرنة تجاه المسلحين، إذ عبّر أحد النشطاء عن الأمر بالقول بأن «مساحة الحرية للعمل المدني أوسع ولكن مع الحذر بعدم التوجه مباشرة للجيش الحر أو الكتائب الإسلامية»، الأمر الذي حوّل الحراك السلمي إلى حراك موسمي (ذكرى سنوية، تزامنا مع فعالية عالمية.. الخ) أو رد فعل على حدث معين أكثر مما هو حراك ذو أفق، إذ قال أحد النشطاء: «أما في المناطق المحرّرة فنجد أن الحراك السلمي قد خف ولم يعد بهذا الزخم الذي عهدناه في بداية الثورة، إنما الآن يوجد ردود أفعال على تجاوزات معينة، تأخذ شكل الحراك السلمي مثل المطالبة بإخراج بعض المعتقلين/ات عن طريق التجمع والتظاهر. لكن السؤال الآن هو عن كيفية الحفاظ على استمرارية هذا الحراك، حيث نجد الآن وجود تحركات بسيطة مثل الانضمام لحملات معينة (حملة ضبط السلاح) والتي هدفت إلى عدم حمل السلاح في الأماكن المدنية والتخفيف من إظهاره. ولكن بشكل عام لا يوجد خطة أو استراتيجية معينة لحراك سلمي طويل الأمد وبهدف معين».

ولكن بالمقابل يخالف ناشط آخر هذه الآراء، إذ يقول: «أنا أخالف أراء الجميع فبنظري أن الحراك السلمي الآن في أوجه من خلال النشاطات الموجهة التي يقوم بها، من حملات توعية واستعادة للقاعدة الشعبية، والتذكير بأهداف الثورة السامية في الحرية والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، وفتح مراكز للدعم النفسي للطفل و المرأة والتوعية بحقوقهما، وأنا هنا أتحدث عن منطقتي كفرنبل ولا أتحدث عن باقي سوريا».

ولكن رغم ذلك يحسب للحراك في تلك المناطق أنّه تمكن حتى اليوم من الحفاظ على شعار الثورة المدنية (دولة مدنية وإسقاط النظام) ممثلا بعلم الاستقلال، مع المحافظة على حراك موّجه بنفس الوقت ضد الكتائب الإسلامية المتطرفة وجبهة النصرة وداعش، وهو أضعف الإيمان نظراً لحجم التحولات التي تصيب سوريا يوماً بعد يوم، محافظاً على استمراره إذ لا تزال تعتبر «أرضاً خصبة للحراك السلمي مثل ريف إدلب .. سراقب وكفرنبل وغيرها، أيضا دير الزور بيئة خصبة جداً للحراك السلمي» كما يقول أحد النشطاء.

وضع الحراك في المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش:

«دخول القاعدة وداعش إلى الثورة حرف مسار الثورة وأخفض من طاقة الشباب/ات بسبب التشديد و الاغتيالات و الخطف».

يكاد المقطع السابق لأحد النشطاء يعكس واقع الحال في مناطق هيمنة النصرة وداعش، إذ تمكنت تلك الكتائب من خنق أي حراك سلمي مدني في مناطق تواجدها، ليقتصر الأمر على بعض الشعارات والغرافيتي التي يكتبها من بقي في تلك المناطق تحت جنح الظلام. ولعلّ وضع الحراك اليوم في مدينة الرقة التي كانت تضم حوالي ٣٥ تجمّع مدني بعد رحيل النظام عنها، وقدمت نموذجا رائدا في العمل المدني في تلك الفترة، يعتبر خير دليل على ذلك، إذ لم يعد فيها أي أثر لحراك مدني «إلا المجلس المحلي الذي يعمل للمستقبل» كما يقول أحد النشطاء، وكذلك الأمر في مدينتي الباب ومنبج، حيث خرجت التنسيقيات من المدينة.

وضع الحراك في المناطق الكردية:

رغم أن الحراك السلمي المدني لم يتوقف في المناطق الكردية عموماً، إلا أنه بات يخضع اليوم لميكانيزم خاص به، فرضته التحولات الحاصلة على الأرض وفي الوضع الإقليمي والدولي الحاصل تجاه سوريا.

أدت هيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي أثار شكوكاً كثيرة حول علاقته مع النظام السوري على أغلب المناطق الكردية من جهة، وبروز التطرف ممثلاً بداعش والنصرة وغيرها على حدود المناطق الكردية من جهة ثانية، وعدم تمكن القوى السياسية العربية والكردية من التوصل إلى تفاهم أو إطار عام لحل المسألة الكردية في سوريا، مما أيقظ الهواجس الكردية مرة أخرى من جهة ثالثة، ليؤدي كل ذلك إلى حشر الحراك السلمي المدني في منطقة ضيقة، فهو بات يتجه نحو التمأسس في مؤسسات مدنية وإعلامية تقوم بحملات منظمة وذات هدف في مناطق تواجدها مع التركيز على عامل نشر الوعي ومحاربة الطائفية وتحقيق السلام والتعايش والأمن مع المكوّنات القائمة في المنطقة، وربما حصل ذلك بفعل ضبط حزب الاتحاد الديمقراطي لتلك المناطق عسكريا، بحيث بات واضحا أن أغلب النشاطات تقام بموافقته، في حين يجد المخالفون للحزب صعوبة بالغة في تنفيذ حراكهم وأنشطتهم.

ولهذا رأينا تراجع حضور خطاب الثورة العام في العمل المدني في تلك المناطق مثل إسقاط النظام، إذ بات التركيز على قضايا جزئية وثانوية بعيداً عن خطاب عام يجمعها إلى بقية المناطق السورية، بالتزامن مع حضور طفيف لعلم الثورة السورية.

هنا نجد أن واقع الانقسام السياسي العربي/ الكردي انعكس بحدة على وضع الحراك الذي بات ينظر بعين الحذر والتشكك، الأمر الذي يعني أن الحراك لازال موجوداً في تلك المناطق إلا أنه ضعيف التشبيك مع المناطق الأخرى، ويتقاطع معها أحيانا (الدولة المدنية) ويبتعد عنها أحيانا لغرقه المفرط في الشأن المحلي.

اليوم (كانون الاول/٢٠١٤) يبدو الحراك في هذه المناطق معرّض للتهميش والتشتت أكثر مع هجوم داعش على المناطق الكردية، وبدء قوات التحالف الدولي ضد داعش بضرب المناطق التي تخضع لسيطرة داعش والنصرة، مما يعني انتهاء حالة الأمان والسلم التي شهدتها نسبيا تلك المناطق، طالما أن «الحرب على الإرهاب» غير محددة بإطار زمني محدد.

وضع الحراك في مناطق الكتائب الإسلامية المتشددة:

ثمة مناطق جغرافية في سوريا تهيمن عليها كتائب إسلامية التوّجه مثل «الجبهة الإسلامية» التي يرأسها زهران علوش، وتعتبر الغوطة الشرقية مركز نفوذها الأهم، وجبهة النصرة التي تسيطر على بعض المناطق من البلاد، إضافة إلى كتائب أخرى، حيث تراجع الحراك المدني وغاب علم الثورة أيضاً عن تلك المناطق بعد أن كان رمزها طيلة سنوات ثلاث لصالح العلم الإسلامي الذي يحمل عبارة «لا إله إلا الله» والذي بتنا نراه بوضوح في كل إطلالات قيادات هذه الكتائب وأفلامها، الأمر الذي ألغى أي حراك سلمي في تلك المناطق، باستثناء ما يحصل على أصعدة الإغاثة والتعليم والإعلام، وهو أمر يصعب وصفه في مثل هذه الحالات بالحراك المدني. ولعل اختطاف النشطاء العاملين/ات في مركز توثيق الانتهاكات في منطقة دوما بريف دمشق (رزان زيتونة، سميرة الخليل، وائل حمادة، ناظم حمادي) يدل على وضع الحراك السلمي في هذه المناطق.

وقد رأى أحد النشطاء أن «أكثر ما أثر على الحراك السلمي هو الأسلمة أكثر من العسكرة، ففي البدايات كان هناك تعاون بين العسكر و ناشطي/ات الحراك السلمي، بينما الآن نلاحظ أنه لا يوجد دعم أبدا للحراك السلمي في ظل الحركات الإسلامية المسلحة، حيث من الممكن إحضار دعم لثلاثة معاهد إسلامية، ولا يمكن إحضار دعم لمعهد تعليمي واحد. الناس عادت إلى الهيئات الشرعية التي تفتقر أصلاً إلى وجود قضاة حقيقيين، كما أن حقوق الإنسان مغيّبة تماماً بسبب ضعف وعي النشطاء تجاهها. و ما يهددنا أكثر هو عدم وجود حاضنة شعبية لنا، و السبب هو أن الحاضنة الشعبية هي غالبا مع الأقوى، لأن الجهة الأقوى هي من تستطيع تقديم الخدمات للناس، وهذا أيضا أحد الأخطاء الذي نتج عن توجه النشطاء إلى تقديم الخدمات والمعونات فقط مما جعل الناس تعتقد بأن العمل المدني يقتصر على هذه النشاطات فقط».



الحراك السلمي على ضوء الخارطة السورية:

إن قراءة خارطة الحراك السلمي السوري على مستوى سوريا ككل وعلى ضوء السّمات العامة التي شرحناها فيما سبق وتلك الخاصة بكل منطقة على حدة، ستبين لنا أن الحراك السلمي أقرب لجزر معزولة عن بعضها البعض، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف أن الحراك السلمي المدني (من حيث كونه حراكاً مباشراً دون أن نأخذ ما تمأسس منه بعين الاعتبار) الآن (بين نيسان وتشرين الأول ٢٠١٤) تراجع عما كانه سابقا. إلا أنه بذات الوقت موجود وصامد وغير مستثمر بما فيه الكفاية لافتقاده الاستراتيجية والقدرة على النهوض وتحويل الإرادة إلى فعل، جراء التحولات العاصفة الحادثة على المستوى العام، وجرّاء وقوعه تحت رحمة نيران كثيرة، إذ لا يكاد يتخلص من سلطة أو خصم حتى يواجه آخرين.

إلا أن نقطة القوة التي بات يمتلكها الحراك بشكل جزئي هي أنه بات هناك في سوريا اليوم مؤسسات مجتمع مدني وأجنة لمجتمع مدني حقيقي بدأت تبرز هنا وهناك، حيث أدت التحوّلات الكبرى في سوريا وتلك التي وقعت على الحراك، إلى التحول نحو العمل المدني المؤسساتي، حيث تشكلت العديد من المنظمات والمؤسسات التي ستشكل حاضنة مدنية حقيقية للحراك حال تمكن من تفعيل نفسه الآن أو مستقبلا ، ليتم بذلك تلافي النقص الذي وسم بدايات الحراك السوري، حيث نشأ الحراك الأول في ظل انعدام مؤسسات المجتمع المدني الحقيقي لنكون أمام إشكالية حراك مدني فاعل بلا مجتمع مدني مؤسساتي حاضن، في حين أننا اليوم أمام مجتمع مدني مؤسساتي حاضن إنما دون حراك مدني فاعل.

دور الحراك اليوم، كما يراه النشطاء

رغم صعوبة الواقع والظروف التي يعمل بها النشطاء في كافة المناطق السورية، ورغم واقع الحراك الصعب اليوم بمواجهة سلطات متعددة، فإن النشطاء لازالوا يرون أن ثمة دور راهن للحراك، بل هم يرون أن حراكهم يجب أن يستمر لأن الواقع هو هكذا، إذ يقول أحدهم: «يجب الاستمرار في الحراك السلمي في هذه المرحلة بالذات بسبب خطورتها وبسبب الفوضى والخراب التي عمّمتها قوات النظام والمسلحين في كثير من المناطق»، على أن يكون العمل والدور وفقاً للحظة التاريخية المتموضع فيها اليوم، وهو ما يعني أن التراجع ليس في قاموسهم بل البحث عن منافذ أمل وفق فعل ما يمكن فعله، وعليه فهم يرون أن دور الحراك اليوم يجب أن يركز على:

استعادة زمام المبادرة عبر بناء استراتيجية جديدة:

يرى النشطاء أن أول ما على الحراك أن يقوم به الآن، هو أن يعمل على استعادة المبادرة وإعادة تفعيل دوره ليكون مستقلا وقادرا على مواجهة السلطات التي تناهضه، أو أن يفرض شروطه على تلك التي قد يضطر للتعامل معها.

وهذا لا يمكن أن يكون دون وجود استراتيجية واضحة على مستوى البلد، إذ يقول أحد النشطاء أن «الحراك السلمي بشكل عام يرتكز على ثلاثة مبادئ: الوحدة، التخطيط والاستمرار باللاعنف»، قاصدا بالوحدة «وجود قيادة مشتركة تأخذ قراراً استراتيجياً بتحريك وتفعيل الحراك بشكل موحد في جميع المناطق، أو إيقاف الحراك لمدة معينة في جميع المناطق، لو وجدت هكذا قيادة لأربكت النظام كثيرا».

ورأى آخر أن الاستراتيجية الجديدة يجب أن تأخذ اليوم الواقع الجغرافي بعين الاعتبار، إذ قال أنه يجب وضع «استراتيجيات الحراك السلمي بناء على مسح جغرافي للمناطق، لأن المجتمعات الآن تختلف في سوريا بين منطقة وأخرى، فالحراك الآن في العديد من المناطق هو حراك خدماتي أكثر منه سلمي ثوري، وتهميش معظم المناطق الريفية منذ عقود طويلة جعل معظم المتواجدين/ات فيها براغماتيين/ات بهدف تمكين مناطقهم «.

بلورة رؤية سياسية للحراك والبحث عن خط وأفق بديل:

اعتبر عدد من النشطاء أن غياب الرؤية السياسية للحراك أدى إلى ضعف هذا الحراك وتراجعه حيث لعبت المعارضة السياسية التقليدية دوراً سلبياً في هذا الأمر من خلال سعيها لاستثمار الحراك سياسياً ، لذا رأوا أن دور الحراك اليوم يتجلى بالعمل على بلورة رؤية سياسية لهذا الحراك، وتحفيز العمل على إطلاق خط وأفق بديل، حيث قال أحد النشطاء أنه «بعد فشل السلاح في حسم الوضع في سوريا، وفشل الحوار السياسي لم يعد لدي أدنى شك بضرورة الحراك السلمي وقيادته للثورة، ويتمحور دوره في هذه المرحلة بإعادة تشكيل الهيئات الواعية المسؤولة المبنية على أساس الثقة والشفافية لتحويل الرأي العام الشعبي عن فكرة الحرب المسلحة والخضوع للسلطة الحاكمة ليؤمن بقوة الكلمة وقوة تأثيره كمجتمع مدني واع».

وعبّر آخر عن الأمر بالقول: «إن الدور الحقيقي الآن للحراك السلمي يكمن في تشكيل الدور السياسي للحراك السلمي، أي أن يأخذ طابعاً سياسياً. فكما لاحظنا فإن النظام قام بزرع المشروع الإسلامي في سوريا، وبالفعل تدخلت فيما بعد جميع الأطراف التي كان يطرحها النظام، وهذا بسبب غياب المشروع السياسي. كما أن خطابنا دائما كان بصيغة أن أي بديل هو أفضل من بشار الأسد وهذا الخطاب لم يكن مقنعاً أو جذاباً للفئات القلقة من البدائل المحتملة ؟». لذا لابد من «خلق خطٍ بديلٍ يحضن رؤية فعالة لمستقبل سوريا» كما يقول أحد النشطاء، أو «محاولة تشكيل تيار ديمقراطي عريض» كما يقول آخر.

تخفيف الانتهاكات وسطوة السلاح على المجتمع:

إحدى أكبر المهام الملقاة اليوم على الحراك والنشطاء، هي العمل على تخفيف ما فرضته العسكرة، أو «معالجة آثار الحراك المسلح والسلاح والتوعية بمخاطر السلاح وبكيفية استخدامه» في حين يرى آخر أن الأولوية لـ «فضّ الصّراع ونزع السلاح».



بل يذهب البعض حد القول أن دور الحراك اليوم يجب أن يركز على «التشجيع على ترك السلاح. وعلى عودة مكونات المجتمع إلى التلاقي»، في حين يرى آخر أن الحراك اليوم هو «مكمل للمواجهة بالسلاح»، وأنه «لابد من الحراك السلمي لأجل ثغرة أمل للعناصر المقاتلة بأن هناك من يناصرهم ولو بكلمة بلافتة أو بضحكة طفل» كما يقول أحدهم، أو أن «دور الحراك الآن يجب أن يكون موجهاً صوب خلق آليات أولاً لردم الهوة المجتمعية التي أفضت إليها الحرب» كما يقول آخر.

التركيز على المجتمعين الأهلي والمدني لإشراكهما في العمل:

يرى قسم آخر من النشطاء أن دور الحراك اليوم يجب أن يركز على المجتمعين الأهلي والمدني، إذ يجب أن يكون موّجهاً لـ «دراسة إمكانيات إشراك المجتمع في المرحلة الانتقالية أيّا تكن وجهتها»، وذلك كله بهدف «محاولة خلق مجتمع بديل بعيد عن حالات النزاع المسلح، وتوعية الأطراف أنهم من مكان واحد، وذو هدف واحد»، أي السعي لتكوين «نواة لعيش مشترك» كما يقول أحد النشطاء، في حين يحذر آخر أن «المجتمع بحاجة إلى معالجة وإلا قضينا على المجتمع».

ويرى البعض من النشطاء أن التركيز على المجتمع لا يجب أن يشمل عملية تثويره وتفعيله فقط، بل يجب أن يتجاوز الأمر إلى مساعدة هذا المجتمع على الصمود عبر الاهتمام بالحالة المعيشية التي يراها أحد النشطاء أنها «المشكلة العامة أو المطلب الأكثر إلحاحا فقيام حملة هدفها تخفيض الأسعار ونجاحها في ذلك سيعيد كسب ثقة الناس في قدرة الحراك السلمي على تحقيق المطالب».

تهيئة بيئة حاضنة لعودة النشطاء من الخارج:

يعتقد قسم آخر من النشطاء أن الدور اليوم يجب أن يركز على تهيئة بيئات محلية تكون قادرة على احتضان النشطاء الذين خرجوا من البلد، وذلك لأجل تشجيعهم للعودة إلى البلد، إذ قال أحد النشطاء: «يجب تهيئة المناخ للنشطاء الذين تركوا البلد للعودة، فدورهم مهم جدا»، ورأى آخر أن «دورنا نحن الآن كناشطي/ات حراك سلمي هو إعادة الحراك السلمي إلى الداخل، عن طريق إعادة النشطاء إلى الداخل و التأسيس لعمل مدني حقيقي ضمن استراتيجيات».

الاستعداد لمرحلة ما بعد سقوط النظام وبناء المؤسسات والدولة:

يرى عدد آخر من النشطاء أن الدور يجب أن يركز على الاهتمام بمرحلة ما بعد سقوط النظام عبر تأسيس فرق عمل تكون قادرة على القيام بتسيير مؤسسات الدولة وبناء ما تهدم، مع ضرورة العمل على «إعادة تفعيل شعار السلمية وبناء المؤسسات التي عمل النظام على هدمها» لأن هذا «هو الأهم الآن ليكون نواة دولة جديدة ستبنى» كما يرى أحد النشطاء.

ورأى ناشط آخر أن الدور يجب أن يتركز اليوم على «إعادة بناء المؤسسات بشكل أكثر احترافية والتركيز على تخفيف وطأة الحرب وتصحيح ما تراكم من أخطاء خلال الثلاث سنوات السابقة»، في حين قال آخر: «بالنسبة للمناطق المحرّرة يجب أن يعود الطابع المدني إلى ما كان عليه. و هذا لن يحدث إلا بتفعيل المؤسسات، التي من خلالها يمكن أن نعمل، وأن نوجه الحراك السلمي لتوعية المجتمع، فبعد فشل تجربة المجالس المحلية، لدينا الآن مسمى و هو الحكومة المؤقتة وعليها أن تستثمر هذا الاسم في بناء مؤسسات مفيدة مثل دائرة النفوس بدلاً من تجربة الهيئات الشرعية المأخوذة من الصومال، بالإضافة إلى تفعيل النقابات حسب الاختصاص. و علينا العمل على هذا الشيء قبل إسقاط النظام حتى يكون لدينا بديل حقيقي».

تحديد الفئات المستهدفة وتحديد الهدف بوضوح:

يجب أن يركز دور الحراك اليوم، على أمرين هامين، تحديد الهدف العام من الحراك أولاً، وتحديد الفئات المستهدفة بهذا الحراك.

فعلى صعيد الأمر الأول، قال أحد النشطاء « أهم شيء حالياً هو تحديد هدف الحراك السلمي. هل هو إسقاط النظام أم بناء المجتمع حيث تختلف الآليات كثيراً تبعاً للهدف». وعلى صعيد الأمر الثاني، قال أحد النشطاء أنه لكي «يسترجع الحراك السلمي دوره عليه تحديد الفئات المستهدفة واستخدام الآليات المناسبة»، في حين عبّرت إحدى الناشطات عن الأمر من خلال أسئلة، إذ قالت: «علينا أن نسأل أنفسنا ما هو المطلوب من الحراك السلمي؟ و ما هي قدرته على القيام بذلك؟ ما هي الفئات المستهدفة؟ هل سنبقى نستهدف الدائرة التي هي بالأصل مع الثورة». وهو ما تقاطع مع رأي ناشط آخر حين دعا «لاستهداف الفئة الحيادية وخاصة في مناطق النظام، و بالتالي علينا أن نعرف كيف نبدأ من جديد وعدم اعتماد الطرق القديمة فقط بل تطويرها».

الإغاثة والتوثيق والعمل مع الأطفال ونشر الوعي:

رغم اختلاف وجهات النظر حول الإغاثة، فإنهم لازالوا يرون أنه يجب أن يكون للحراك دور في هذا الأمر الآن، لأنه أمر يفرضه واقع الحال، إذ يرى أحد النشطاء أن الدور اليوم يجب أن يركز على «التوثيق، والإغاثة رغم أن الإغاثة أدت إلى انشغال النشطاء عن دورهم الأساسي». وبسبب صعوبة الأوضاع التي تعيشها البلاد اليوم، يرون أنه لا بد للحراك اليوم من أن يركز على ما يسمح واقع الحال به، مثل التوثيق والدفاع عن المعتقلين/ات والمطالبة بهم وفضح الانتهاكات و«العمل مع الأطفال» الذي يعتبر «من أهم أولويات هذه المرحلة لأنهم أكثر المتضررين وضياعهم يشكل خطورة على مستقبل البلد» كما يقول أحد النشطاء.

ورأى قسم آخر أن الحراك اليوم يجب أن يتجه نحو نشر الوعي ليس لدى الأطفال فحسب بل «العمل قدر الإمكان على توعية المسلحين المحسوبين على الثورة» كما يقول أحد النشطاء، في حين قال آخر «إن وجود داعم معنوي ومادي و لوجستي للنشطاء على الأرض، و أخص بالذكر الرقة والتي هي الآن بأشد الحاجة لتوعية الناس للسلمية واللاعنف فسيكون له دور ممتاز جدا»، في حين دعا ثالث إلى العمل على «زيادة الوعي السياسي والتشجيع على الاطلاع الأعمق لفهم أسباب الكارثة التي نمر فيها وخاصة للشباب».

طرد التطرف من الأرض السورية:

إلى جانب العمل اليومي على إسقاط النظام يرى البعض أن التركيز يجب أن يتم على «التحريض والعمل لإنجاح الثورة الثالثة بمحاربة داعش والعمل على طردها خارج التراب السوري مع التركيز على ترسيخ فكرة المجتمع المدني» كما قال أحد النشطاء.

تفعيل دور المرأة:

اتفق أغلب النشطاء تقريباً على ضرورة العمل الفوري على تفعيل دور النساء في الحراك، حيث ركزت إحدى الناشطات على تأثير الحرب الدائرة حالياً على مساحة الإناث، حيث قامت بتضييقها إلى أبعد حد بعد أن كانت الثورة فرصة للعديد من النساء لإعلاء صوتهن ومشاركتهن الفعالة في الثورة والمجتمع وفرصة لبروزهن وتأثيرهن على مسار الحراك بشكل ايجابي»، لذلك لابد للحراك اليوم أن يعمل على استعادة دور المرأة وإشراكها في «فض الصراع ونزع السلاح من خلال استغلال دور المرأة وقدرتها على التأثير على الأطراف المتنازعة»، بل يرى البعض أن الحراك لا يمكن أن يستعيد دوره إلا في «حال تم الالتفات لدور المرأة و العمل على تمكينها وتفعيل دورها وخاصة في حل النزاعات. لا يمكن أن يكون هناك حراك سلمي حقيقي في المرحلة القادمة بغياب هذا الدور».

التذكير بأن الثورة مستمرة:

يرى بعض النشطاء أن دور الحراك اليوم يتمثل بتذكير السوريين/ات والعالم بأن الثورة لا زالت مستمرة، إذ قال أن «دور الحراك السلمي في الوضع الراهن مهم جدا، لأنه يذكر الناس بأننا في ثورة ولسنا فقط في حالة حرب، وأنه لازال هناك نشاطات سلمية، فرسم واحد على الحيطان كفيل بتذكير الناس بالثورة، وبالنسبة لنا في كفرنبل فالحراك السلمي في أوجه، ولولاه لما كنا قد خلصنا من المجموعات الإسلامية المتطرفة مثل داعش ولما استطعنا السيطرة على الجيش الحر، على الرغم من الصعوبات التي نواجهها، إلا أننا استطعنا أن نجعل المقاتلين في الجيش الحر يحسبون ألف حساب تجاه الناشط المدني».

المرأة والحراك الثوري السلمي

لم يختلف أحد من النشطاء أن وضع المرأة في الثورة تراجع كثيراً مذ أصبح صوت المعارك هو الأعلى في سوريا، حيث تراجعت مساحة مشاركة النساء بعد أن قدمت الثورة لهن في البداية مساحة واسعة، حين كانت جنباً إلى جنب مع الرجل، ففي«بداية الثورة كان هناك مشاركة كبيرة للنساء وتم كسر الكثير من الحواجز و الفوارق. وكان العمل تشاركيا مع النشطاء، أما الآن فنجد أن الضغط يمارس بشكل كبير وأكثر مما كان على الناشطات من قبل (النظام، الجيش الحر، الكتائب الإسلامية والأهل» كما تقول إحدى الناشطات.

هذه الصورة الوردية لمشاركة المرأة في بداية الحراك تعارضها ناشطة أخرى، إذ تقول أنه «منذ البداية كانت هناك بعض القيود على الناشطات، ففي المظاهرات كان على الناشطات التواجد في الصفوف الأخيرة، والتدقيق على ما يحملن من لافتات. حتى في التنسيقيات كان صاحب القرار ذكر، آدمن التنسيقية ذكر...الخ. وربما ما كسر «التابو» هو ما حدث في دوما من قيام مظاهرات نسائية ومشاركة المرأة الدومانية المعروفة بتحفظها وعدم بروزها بشكل علني، مشاركتها بكل الفعاليات من مظاهرات وإغاثة وطبابة وإسعاف..الخ. لكن هذه الحالة لم تستمر خاصة بعد سيطرة الكتائب الإسلامية أو الجهات العسكرية بدلاً من الهيئات المدنية على هذه المناطق».

بغض النظر عن الاختلافات في وجهات النظر بين النشطاء حول مشاركة المرأة ومدى الدور الذي لعبته في مراحل الثورة، فإنّ الحقيقة تقول أن الثورة أتاحت للمرأة مساحات كبيرة لتتقدم نحو ساحة العمل العام. قد نختلف أو نتفق حول حجم هذه المشاركة (وهو ما يختلف حوله النشطاء) ، إلا أنه لا أحد يختلف على الدور الهام الذي لعبته المرأة في الثورة، وما منحته الأخيرة للمرأة من هوامش حرية ليس بمواجهة السلطة المستبدة فحسب، بل بمواجهة السلطات الاجتماعية أيضا، حيث أقدمت الكثيرات منهن على مواجهة السلطات الذكورية في مناطقهن والوقوف بوجهها. هو أمر تكرّر في أغلب المناطق السورية، حيث كانت النساء السوريات ينتقلن من مكان إلى مكان ليشاركن في التظاهرات ويتقدّمن الصفوف، سعياً منهن لإبراز الصوت المدني والنسائي في آن في الثورة السورية، رداً على ادعاءات السلطة آنذاك بأنها ذات وجه إسلامي سيعيد المرأة إلى عصر الحريم، وهو الأمر الذي ردت عليه الناشطات بالتظاهر في دوما وداريا والمعضمية والجديدة ودمشق وأحياء حمص (الخالدية، البياضة..) . وقد برزت في الفترة السلمية للثورة الكثير من الوجوه النسائية التي شاركت وقادت ونظّمت التظاهرات (فدوى سليمان، مي سكاف، رزان زيتونة...الخ) .

إذن كما ساهمت المرأة السورية بإغناء الثورة السورية عبر المشاركة بها بالرد على اتهامات النظام وإبعاد شبح الأسلمة والتطييف عنها، فإن الثورة قدمت للمرأة مساحة على صعيد التقدم خطوة على ساحة العمل العام، إذ رغم أن السيطرة أو عامل الغلبة في التنظيم والقيادة بقيت للذكر، إلا أنها تمكنت من تقليص سيطرة الذكر على المجال العام إذا قارنا الأمر بمرحلة ما قبل الثورة من جهة أولى، وخلقت الثورة للمرأة مناخاً حراً للتعبير عن أفكارها في المجالات الأخرى، إذ خاضت خلال الثورة الكثير من المعارك الجانبية، ضد سيطرة العقلية الذكورية والدينية والاجتماعية والعائلية.

ولكن هذه المساحة التي تمكنت المرأة من الاستحواذ عليها طيلة الفترة السلمية للثورة السورية، بدأت تتراجع مع تقدم السلاح والتطرف كما شرحت الناشطات فيما سبق، ليؤدي الأمر إلى تراجع دور المرأة وتنميط دورها «عندما بدأت ظاهرة الإغاثة تنتشر وتصبح بديل للعمل الثوري، حيث تم حصر دور المرأة بهذه الأدوار. إذ وجدت نفسها أكثر في مثل هذه الأدوار»، والأخطر أن إحدى الناشطات قالت أن «دورها تراجع إلى أدنى مما كان عليه قبل الثورة»، الأمر الذي يجعلنا نقول أن أسباب تراجع دور المرأة في الحراك يعود للأسباب التالية:

- عنف النظام.

- التسلّح والحرب اللذان خلقا بيئة غير مشجعة لعمل المرأة.

- توّسع سيطرة داعش وبعض الكتائب الإسلامية غير المرحبة بخروج المرأة للعمل العام، الأمر الذي دفع المرأة للرضوخ تحت قوة السلاح أحيانا والعادات والتقاليد أحيانا أو التضييق أحيانا، لتخسر بذلك المساحة التي ربحتها في ظل الحراك المدني السلمي في البداية.

- قبول المرأة ذاتها أحيانا بدورها النمطي في الصفوف الخلفية (إغاثة، تمريض..)، ورضوخها للأهل مجددا بعد أن أصبح السلاح

سيد الموقف، «فإذا كان الأهالي يغضون النظر عن مشاركة المرأة سلمياً في الحراك، فإنهم لا يغضون النظر في ظل السلاح والفوضى، خاصة في ظل غياب تنظيمات نسائية فاعلة تدعم الثورة والمرأة في آن» كما تقول إحدى الناشطات اللواتي التقاهن الباحث.

ولكن رغم هذا الواقع المتراجع على صعيد مشاركة المرأة في الحراك اليوم، فإن العديد من النشطاء المشاركين/ات في الحوار رأوا أن قدرة الحراك على استعادة دوره مرهونة بـ «الالتفات لدور المرأة والعمل على تمكينها وتفعيل دورها وخاصة في حل النزاعات، لا يمكن أن يكون هناك حراك سلمي حقيقي في المرحلة القادمة بغياب هذا الدور».

أبعد من ذلك، رأى بعض النشطاء أن هناك بعض البيئات باتت اليوم أكثر حاجة لعمل المرأة في الحراك ضمن «محددات اجتماعية معينة»، مثل دير الزور، إضافة للأدوار التي يمكن للمرأة أن تقوم بها أكثر من الرجل، خاصة في أماكن هيمنة داعش.

ما سبق يضعنا أمام أمرين: الأول أن ثمة تراجعاً في مشاركة المرأة اليوم في الحراك، والثاني أن ثمة حاجة ملّحة لدورها لكي يتمكن الحراك من تفعيل دوره، بسبب واقع الحال فعلا (إما بسبب التحاقهم بالعسكرة أو لعدم وجود بيئة مناسبة لعمل الرجال في مكان سيطرة داعش مثلا) وهو ما يعترف به النشطاء قبل الناشطات، ليبقى السؤال: كيف يمكن إعادة تفعيل دور المرأة اليوم لكي يتمكن الحراك من استعادة دوره ومكانته؟

هذا الأمر كان محور الجلسة النسائية التي عقدتها مؤسسة دولتي في بيروت، فالنقد الذي جرى وإعادة قراءة التجربة في الجلسة هو أول خطوة على هذا الطريق، حيث ناقشت النساء مواضيع التمويل الخارجي وانعكاساته السلبية والعسكرة وقبول المرأة بدور ثانوي و محاولة المنظمات الدولية فرض مصطلحاتها وأجنداتها على الواقع السوري الذي لا يتناسب في كثير من الأماكن معها، معترفات بأن «خطأنا الأكبر عدم النقد وإخفاء الأخطاء منذ بداية الثورة»، مؤكدات على ضرورة «وجود حراك مدني لأن ترك الأمر للسلاح سيدمر البلد»، وأنّ عملهن اليوم يتركز على الإغاثة والعمل الطبي ومخيمات اللجوء وأنّ عمل المرأة اليوم في الخارج هو أكثر مما هو في الداخل، ساعيات لأن تقود هذه المراجعة إلى إيجاد آليات لتفعيل دور المرأة.

قضايا خلافية برزت خلال النقاش بين النشطاء

المال والمنظمات الدولية وورشات العمل:

لقي موضوع الدعم الخارجي والمنظمات الدولية الداعمة سواء عبر المال مباشرة أو عبر ورشات العمل التي تديرها سجالاً بين النشطاء المشاركين/ات، بين من يرى أن الأمر قدّم خبرات وتجارب استفادوا منها في طريقة تنظيم أنفسهم وتطبيق ما تعلّموه على الأرض مما أكسبهم خبرات ووعياً جديداً، وبين من يرى أن الأمر لعب دوراً سلبياً، مما جعلنا نثبت هنا السلبيات والإيجابيات، كما رآها النشطاء:

الإيجابيات:

أدت الدورات وورشات العمل التي أجرتها تلك المنظمات للنشطاء إلى صقل تجاربهم ومنحهم وعياً جديداً، إذ لم يكن لدى الكثير من المتظاهرين/ات والنشطاء «خلفية عن مفهوم الحراك السلمي، و ماذا يمكن أن نقوم به غير الاحتجاجات؟ و هذا المفهوم تطوّر لدينا من خلال التدريبات والورشات التي خضعنا لها، وخاصة في الداخل حول مفهوم الحراك السلمي وفعالياته، وهذا غير الكثير من الأفكار لدينا» كما يقول أحد النشطاء. إضافة إلى أنها ساهمت في ترسيخ مفهوم السلمية على حساب السلاح، حيث غيّرت الورشات رأي عدد من الشباب المتحمّس لحمل السلاح في تلك الفترة، إذ يقول أحد النشطاء أنها (الورشات) أثرت على «الكثيرين مما كانوا يتجهون لحمل السلاح، بأن يغيّروا رأيهم ويعودوا إلى الحراك السلمي»، بالترافق مع انتشار الوعي الأكاديمي بالسلمية ومفاهيمها.

وساهمت التدريبات في إحياء وترسيخ منظمات المجتمع المدني السوري عبر الدعم المالي والتدريبات والتسهيلات التي قدمتها للسوريين/ات، مما جعل الحراك «أكثر تخصصا. أصبح هناك منظمات وانتشر مفهوم المجتمع المدني» كما يقول أحد النشطاء، إضافة إلى كونها (الورشات والتدريبات) أداة تواصل، إذ قال أحد النشطاء أن «هناك شبكة تواصل كبيرة بين النشطاء من خلال الورشات و التدريب الذي يجري في عدة مناطق في تركيا خاصة».

السلبيات:

اعتبر عدد من النشطاء أن التدريبات التي قدّمتها هذه المنظمات هي مجرد وصفات جاهزة لا تلائم الواقع السوري، إذ قالت إحدى الناشطات أن ما «تقوم به معظم منظمات المجتمع المدني الآن من ورشات ودورات تدريبية أثرت سلباً في كثير من الأحيان، لأنها تعطي النشطاء أدوات يتم تطبيقها بشكل حرفي بدلاً من تطوير العمق المعرفي خلف هذه الأدوات و كيفية استخدامها أو حتى تطويرها».

ويرى عدد آخر أن المال والرواتب التي قدمتها هذه المنظمات لعبت دوراً سلبياً في تفريغ معنى الحراك التطوّعي من معناه أولاً، لأن إعطاء «مبالغ وأجور كبيرة لمن يعملون في مشروع ما، أدى إلى الكثير من المشاكل في الداخل السوري، وأنهى فكرة العمل التطوعي أو العمل بأجور رمزية أو واقعية» كما يقول أحد النشطاء، وإلى تشجيع هجرة النشطاء للعمل في هذه المنظمات ثانياً، وإلى «العروض المالية المغرية من المنظمات الدولية المتواجدة خصوصا في تركيا والتي جعلت الكثيرين يخرجون للعمل بها حتى لو لم يكونوا معرضين/ات لخطر مباشر في الداخل»، الأمر الذي زاد من نسبة الشك بدور هذه المنظمات والمدربين/ات العاملين/ات بها.

كما ساهم المال في إفساد عدد من النشطاء، حيث «أصبح بعض النشطاء يغيرون انتماءاتهم بحسب الجهة التي تدفع أكثر، بالتالي يتم تبني أجندة هذه الجهة ويخرجون خطابات وفيديوهات تمثل الخطاب السياسي للجهة التي يعملون معها، حتى لو لم تتوافق مع مبادئهم الأساسية»، واعتبر آخر أن «فساد المموّلين انتقل إلى من يستقبل التمويل أيضا»، معتبرا أنّ «أي مجتمع قادر على الحراك السلمي، و التمويل هو أكبر مخرب للحراك السلمي».

الفساد هذا وصل حد إقامة مشاريع في الهواء، حيث توقفت العديد من المنظمات بعد أشهر من انطلاقها لأنها لم تُبن على أسس صحيحة، أو ربما كان لها هدف آخر، إذ يقول أحد النشطاء: «دخول المنظمات الدولية وفرض شروطها في التمويل، وعدم اعتراف البعض بذلك بحجة أن أي شيء هو أفضل من لا شيء، وبالتالي تنفيذ العديد من المشاريع التي لم تستمر بغالبيتها لعدم واقعيتها أو انسجامها مع السياق».

نشطاء خارج/ داخل و مناطق نظام/ محررة:

بيّنت النقاشات مدى اختلاف وجهات النظر في بعض المحطات بين النشطاء الذين/اللواتي مازالوا في الداخل وبين من هم في الخارج، وبين أولئك الذين ينشطون في مناطق النظام وأولئك الذين ينشطون في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام.

خارج/ داخل:

يعتقد النشطاء الذين هم خارج البلد اليوم أن دورهم يقتصر على العمل الإغاثي وتلبية الحاجات الأساسية للاجئين والقيام بحملات توعية: لتوقيف أو تخفيف الإنجاب، تربية الأطفال في هذه الظروف، محو الأمية.. بالإضافة إلى «وجود محاولات تجمع لتكوين حركات سياسية، ومحاولات تجمع للمنظمات السورية العاملة في مجال الحراك السلمي والتشبيك مع بعضها و مع الداخل»، كما يقول أحد النشطاء، في حين اعتبر آخر أنه «طالما من في الخارج لا يقرّرون مصير من في الداخل، فإنه يمكن أن يكون لهم دور إيجابي، خاصة بموضوع تنمية قدرات السوريين/ات في الخارج لأننا بذلك نقوم ببناء المجتمع الذي سيعود إلى سوريا».

ولكن من جهة أخرى، رأى البعض أن الحراك اليوم متركز في الخارج أكثر مما هو في الداخل، وهذا أمر سلبي، خاصة في المناطق التي رحل عنها النظام، إذ يطالب نشطاء الداخل زملاءهم/زميلاتهم بالعودة وتجذير العمل في الداخل عبر نقل مقرات العمل والورشات إلى الداخل.

هذا الأمر دفع نشطاء الخارج لتقديم نقد ذاتي لتجربتهم، حيث قالت إحدى الناشطات أنه «في مناطق تجمّع النشطاء في الخارج هناك فقدان ثقة كبير وعدم قدرة على التواصل والعمل التشاركي بشكل ملفت، على عكس العلاقة بين النشطاء في الداخل والذين أثبتوا رغم كل الظروف القاسية الإضافية والمعيقة لهم أنهم قادرون على العمل بشكل جماعي، لذلك علينا نحن في الخارج العمل أكثر على بناء و كسب الثقة بين النشطاء»، حيث رأت أن دور الحراك اليوم يجب أن يركز على «إعادة الحراك السلمي إلى الداخل، عن طريق إعادة النشطاء إلى الداخل و التأسيس لعمل مدني حقيقي وفق استراتيجيات».

ورأى أحد النشطاء أن أحد أسباب عدم فاعلية الحراك اليوم، تعود إلى ترك النشطاء لعدد كبير «من الأماكن المحررة، والتي فيها إمكانية كبيرة للعمل المدني والحراك. كان لدينا خوف من الدخول إليها والعمل بها، ربما أيضا لأننا رأينا كيف كان تعامل الرأي العام العالمي مع قضيتنا وجلسنا ننتظر أي تغيير ممكن أن يكون بصالحنا، من دون أن ننتبه إلى أن خطابنا السياسي في الثورة كان ضعيفاً ولم يعط أيّة ملامح واضحة عن الطريق والهدف الذي نطمح للوصول إليه، وحتى لم نوضح المفاهيم التي طرحناها مثل «دولة مدنية» ولم ننتبه إذا كان هذا مطلباً عاماً أو حتى إذا كنا قد حشدنا بشكل صحيح لتبني هذا الهدف» كما يقول أحدهم ، الأمر الذي يعكس مدى اكتئاب نشطاء الخارج، وهو ما بررته إحدى المشاركات بالقول أن «الوضع النفسي لبعض النشطاء الذين خرجوا من سوريا جعلهم في حالة اكتئاب دائم، وعدم قدرة على الإنتاج، مما جعل من تبقى من النشطاء يعمل بعدة مواضيع في نفس الوقت، وبالتالي تشتّت الجهود مرة أخرى»، إضافة لتأثير الوضع المادي على النشطاء خارج سوريا ما أعاق «تطوير أعمال مشتركة، والكل يسعى الآن للعمل بالمنظمات غير الحكومية، أو الحصول على تمويل لبدء مشروع» كما يقول أحد النشطاء، مضافا لذلك «شعور الفردية والابتعاد عن مشاركة الأفكار» كما يقول آخر.

مناطق نظام/ مناطق خارج السيطرة:

تباينت الآراء أيضاً بين النشطاء الذين يعملون في مناطق النظام وأولئك الذين يعملون في المناطق الخارجة عن سيطرته، لجهة ما يمكن فعله الآن لتنشيط الحراك السلمي، فرغم أن الاثنين يريان أن الحراك «ضرورة ملحة» إلا أنهما يختلفان على نوع الحراك الذي يجب أن يسود وهدفه، حيث السقف عال في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام مثل إسقاط داعش والأسد، فإن النشطاء في المناطق التي لازالت تحت سيطرة النظام ترى أن «الناس اليوم تعبت كثيرا، وأصبح سقف الأحلام هو تأمين لقمة العيش. أما في المناطق المحررة فإن الجهود المدنية الآن مضطرة للعمل في إعادة تأسيس البنية التحتية والتعليم وأمور كثيرة تخص الحياة اليومية. أما في مناطق النظام فمن الضروري الآن أن يقوم الحراك السلمي بخطوة واضحة، .. خطوة مدروسة ولها استراتيجية وهدف. وعلى الخطاب أن يكون ثورياً وجاذباً للناس، ومصرّاً على سلميته. وغير ذلك لا أجد أي دور حقيقي الآن للحراك السلمي».

ولهذا اتفق ولو بشكل ضمني أغلب النشطاء اليوم أنّ لكل منطقة حراكها الخاص النابع من واقعها وتجربتها، فالحراك في دمشق مختلف عنه في إدلب أو الحسكة، فلو خرج النشطاء اليوم في مناطق النظام لخرج ضدهم الشارع قبل النظام كما تقول إحدى الناشطات.

الموقف من السلاح:

كان الموقف من السلاح وتحليل دوره والموقف منه الآن، أحد أكثر الأمور التي أثارت وجهات نظر متعددة بين النشطاء، كما بينت الورقة فوق، بين من رأى أن دعم التسلح هو من سبَّب مأزق الحراك المدني السلمي اليوم، إذ قال أحدهم أن «هناك كثير من السلبيات منذ البداية، مثل تبني الجيش الحر منذ البداية من قبل المتظاهرين/ات»، وفي كون التسلح ساهم في تراجع الحراك بسبب « توّجه الشباب طلاب الجامعات الذين كانوا يخرجون في المظاهرات إلى العسكرة» كما يقول آخر، وبين من يرى أن هناك اليوم «ملل من مرحلة العسكرة وسيعود الجميع إلى الحراك والمجتمع المدني»، وبين من يرى أن إيجاد صيغة للتعاون مع العسكر هي الحل.

لن نخوض في تفاصيل العسكرة هنا، لأننا نعتبر أن البحث سلّط الضوء على هذا الأمر بشكل جيد، ولكن أردنا أن نسجله بين الفقرات التي أثارت الجدل بين النشطاء في الورشات، ولا زالت.

هل يمكن للحراك استعادة المبادرة

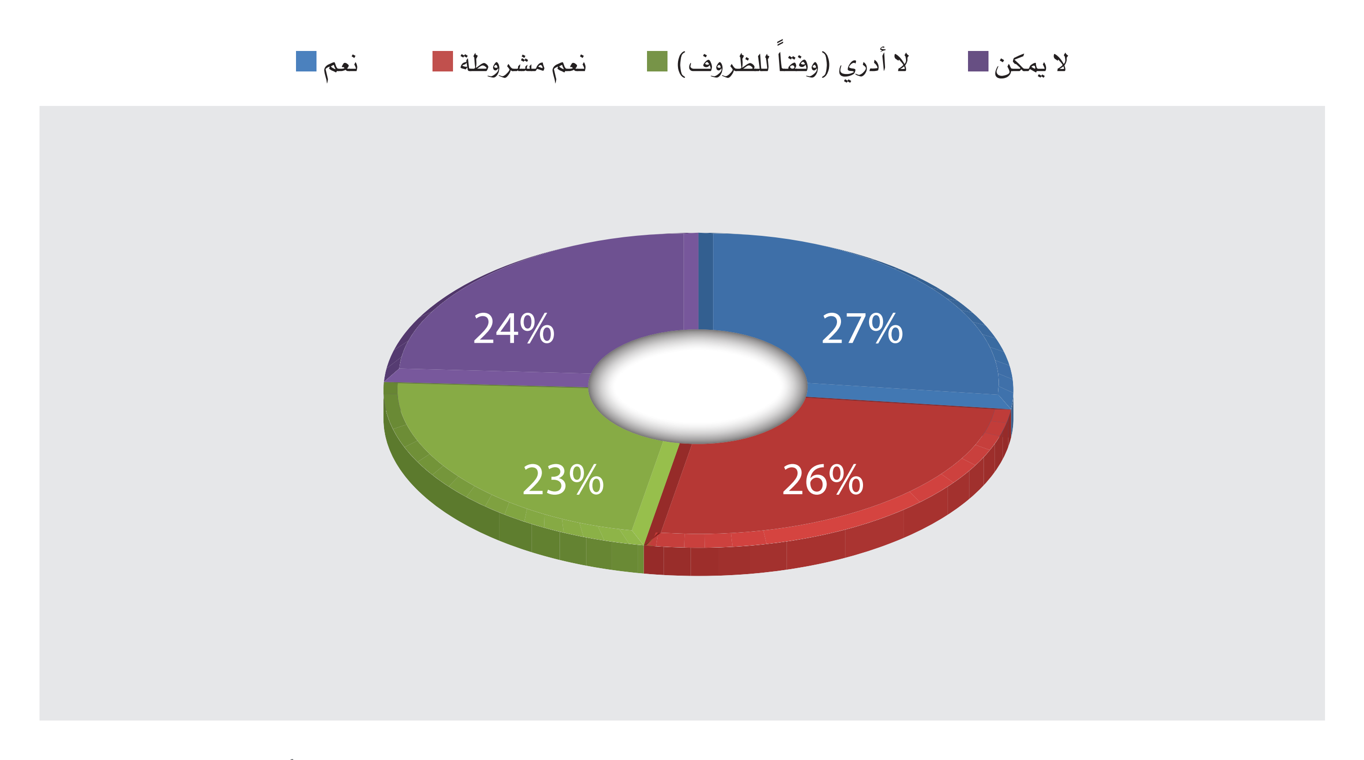
اختلفت وتنوّعت آراء النشطاء حول ما إذا كان الحراك قادراً على استعادة زمام المبادرة أم لا، واختلفت الإجابات بحسب توّزع النشطاء الجغرافي، وتبعاً للسلطة الحاكمة في مناطقهم/ن ، حيث توزعت الأجوبة على أربع فئات:

الأولى: شكلت نسبة قدرها ٢٧ بالمئة تقول بأن الحراك قادر على استعادة زمام المبادرة.

الثانية: شكلت نسبة قدرها ٢٦ بالمئة تقول بأن الحراك قادر على استعادة زمام المبادرة، ولكن بشروط معينة.

الثالثة: شكلت نسبة ٢٤ بالمئة، وتقول أن الحراك غير قادر على استعادة زمام المبادرة.

الرابعة: شكلت نسبة ٢٣ بالمئة وكان جوابها « لا أدري».



مخطط إحصائي يعكس النسب المئوية رؤية النشطاء:هل الحراك قادرا على استعادة المبادرة أم لا؟.

ضمن هذا السياق قال أحد النشطاء غير المؤمنين بعودة الحراك السلمي، أن «أغلب قيادات الحراك السلمي قتلوا والباقين إما معتقلين/ات أو خارج البلد أو أصبحوا عسكريين. من الصعب جدا أن تعود المظاهرات اليوم، كنا نجمع المئات للتظاهر خلال ساعة أما اليوم فلن نستطيع جمع ١٠ أشخاص للتظاهر بعد أسبوع لأن الناس تعرف أن التظاهر لن يسقط النظام .. لكن العسكرة لن تسقطه أيضا لكنها (بتفش الخلق) على الأقل»، وهو ما أيده فيه آخر إذ قال: «أتمنى أن يعود الحراك السلمي فأنا أفضل التظاهر مجاناً على القتال مقابل النقود لكنني أعرف أن ذلك غير ممكن»، في حين قال أحد النشطاء الذين حضروا جلسة تركيا أن «الحراك السلمي باق طالما هناك من يؤمن به، ووضعه المتذبذب حالياً في بعض المناطق، والمستمر والنشط في مناطق أخرى ليس إلا دليل على استمرار فاعلية دوره. و سيبقى الحراك فاعلاً لأنه بعد سقوط النظام سنواجه طغاة من نوع آخر، وهم أمراء الحرب الذين يسيطرون على كثير من المفاصل الاقتصادية كما يحدث الآن في ريف دير الزور، الآن علينا توحيد مفاهيم الحراك السلمي والاطلاع عليها».

ولكن رأى البعض أن قدرة الحراك على استعادة المبادرة، مرهونة بعدد من الخطوات منها «إذا ابتعدنا عن الإقصاء والانتقام وعلينا البحث عن وسائل رد بعيدا عن وسائل النظام، وكون أن الثورة تعسكرت فأصبح من الصعب العودة إلى النضال اللاعنفي، ولكن علينا إيجاد وسائل تطمئن الناس، مثل وجود محاكم حقيقية لمحاسبة المجرمين من النظام والمعارضة أي التوعية إلى ضرورة وجود عدالة انتقالية»، مشيرا إلى أهمية إنشاء قنوات تواصل بين جميع الأطراف والأطياف، و خاصة بين المؤيد والمعارض، وهذه المهمة كبيرة ويجب تبنيها من قبل أطراف سياسية وليس فقط من قبل نشطاء، وكذلك إيجاد «قنوات تواصل بين المدنيين والعسكريين وإيضاح أن دور أي طرف لا يلغي دور الطرف الآخر». بالإضافة إلى «تواصل الطوائف والقوميات فلا يوجد جهات تقوم بإقامة حوار وتوضيح ما يحدث» كما يقول أحد النشطاء.

في حين يقول آخر إن الأمر يعتمد على القدرة على «دعم المنظمات المدنية في الداخل مادياً، والتواصل مع الجهات الداعمة وإقامة الورشات في الداخل»، في حين يرى البعض الآخر أن الأمر مرهون بـ «وضع استراتيجية إلى ما بعد إسقاط النظام، فعلينا في هذه المرحلة إقناع العسكريين وتأمين فرص عمل لهم للعمل في المجال المدني، وبذلك يترك سلاحه كي لا يستخدم سلاحه في ما بعد بشكل عشوائي، وبعد سقوط النظام سيستخدم هذا السلاح وستستمر الاشتباكات. وعلينا عدم الاعتماد على الخبرات التي ضعفت على فترة ٣ أعوام، بل محاولة تأمين فرص عمل بديلة لكل مسلح».

وفي العلاقة بين قدرة الحراك على استعادة المبادرة والواقع العسكري المفروض على الأرض، رأى بعض النشطاء المشاركين/ات في ورشة تركيا أنهم ما زالوا «بعيدين عن الواقع وحلولنا حالمة، فنحن بحاجة إلى حلول في ظل العسكرة كاستراتيجيات منطقية، مثل دعم الجيش الحر حتى نتخلص من داعش، فالجيش الحر يمكن التفاهم معه على أقل تقدير، والطلب من المجتمع الدولي دعم الجهات المعتدلة»، في حين رأى آخر أن «تجربة استمرار الحراك السلمي في زمن السلاح أثبتت فشلها. مثلا في الرقة هناك مظاهرات خرجت يومياً ضد تصرفات داعش لكنها خسرت نشطاء كثر نتيجة القتل والقمع وانعدم الحراك اليوم».

في حين رأى نشطاء آخرون أن قدرة الحراك على استعادة المبادرة مرهونة بقدرته على استعادة دوره السياسي، إذ قال أحد النشطاء أنه «لكي يلعب الحراك السلمي دوره في حل الصراع يجب أن يكون حراك سياسي بالمقام الأول، وأن تكون هناك معادلات عسكرية وسياسية. ويجب أن تكون أهدافه واضحة وقابلة للقياس» أو «يجب إيجاد مركزية للحراك السلمي كي تتجمع و تتوّحد جهود النشطاء، ويمكننا البدء بموضوع الانتخابات القادمة (تنويه: هذه الجلسات أجريت قبل الانتخابات الرئاسية في حزيران ٢٠١٤) والمبادرة و التخطيط لحملة مضادة» وفق آخر، في حين رأى ثالث أنه «لا دور للحراك السلمي، يمكن أن يعود بعد سقوط النظام ، وعندها سيعود بشكل سياسي».

إذن في نهاية المطاف واضح جداً أن رؤية النشطاء لمدى قدرة الحراك على استعادة دوره موزعة بين الإيجاب والسلب، حيث يتجلى الإيجاب وفق رؤية النشطاء «من خلال العمل في مجال توثيق الانتهاكات التي تحصل من قبل جميع الأطراف المسلحة» و«العمل على نشر توعية حقوق المواطن» و«العمل في مجال فض النزاعات والسلم» و«نعم لأن معظم الناس بدأت تتوق للحل والخلاص من هذا الواقع المرير الذي يعيشه الشعب السوري» في حين يتجلى السلب «بسبب انتشار الكثير من الأطياف المسلحة، وبسبب التدخل الخارجي، وبسبب عمل الكثير من الأجندات على تخريب سوريا، فلم تعد المسألة محصورة بشباب الجيش الحر» و «لأننا في مرحله صراع مسلح، لكنه يساهم بشكل أكيد في الوصول إلى حل».

التوصيات

توصيات للنشطاء

قد تكمن الخطوة الأولى في مبادرة تتخذها مجموعات العمل المدني أو أغلبها بالتعاون مع أغلب النشطاء. كأن تلتقي في تجمع واسع يتمتع بلا مركزية تتيح الاتفاق على الاستراتيجية العامة والاختلاف في التكتيك الذي يراعي منطقة عمل كل مجموعة نظرا للاختلاف الشديد بين المناطق كافة. والعمل على تأسيس ميثاق وطني مدني يضع أسساً لحراك مدني جديد، يأخذ بعين الاعتبار وضع حلول وآليات عمل وأجوبة لكل الأسئلة التي قد تساعد على ملء الفراغات السابقة، وعلى رأسها:

- الفصل الواضح بين التطرف والثورة: خلال مسار الثورة ثمة نشطاء عملوا أو اضطروا أحيانا للعمل مع كتائب متطرفة (داعش، جبهة النصرة، وغيرها..)، الأمر الذي جعل الحراك في موقع لا يحسد عليه، لجهة فقدان القدرة على ترويجه إعلامياً، لأن بعض هذه الفصائل مصنفة على لوائح الإرهاب عالمياً. الأمر الذي يستوجب تحديداً دقيقاً لضرورة الفصل بين التطرف والثورة من جهة، وبين من يرفع شعار الدولة المدنية ومن يرفع شعارات مغايرة لها من جهة أخرى. عبر تحديد فصل واضح ودقيق يساعد على اعتبار كل من يندرج في الدعوة لدولة مدنية جزءاً من الحراك وشريك مع ضرورة عزل الباقين/ات دون إقصائهم، أو عدم العمل معهم على الأقل.
- العمل على إيجاد رؤية واضحة لكيفية التعامل مع الكتائب العسكرية. إذ بات اليوم الوضع العسكري أمراً واقعاً لا يمكن تجاوزه بأي شكل من الأشكال، وعلى النشطاء التأقلم مع الأمر. يمكن أن يتم ذلك من خلال إيجاد صيغة تجد منافذ للعمل مع المسلحين غير المتورطين بانتهاكات والمؤمنين بالدولة المدنية. مع ضرورة وضع استراتيجية بعيدة المدى لإخضاع العسكر لسلطة المجالس المحلية (أو أي جهة مدنية رسمية) يمكن أن تشكل صلة الوصل بين العسكر والنشطاء المدنيين في منطقة معينة (راجع مثال داريا ص٣٩)، مع ضرورة العمل على ترك مرونة لكل جهة ناشطة على الأرض لوضع آلية تسمح لها بإيجاد صيغة تعاون مع المسلحين تبعا لظروف كل منطقة، شرط أن يبقى العمل المدني قادرا على اتخاذ القرارات و القيام بالنشاطات دون أن يكون مضطرا لمراعاة أحد.
- العمل على إيجاد ميثاق إعلامي وطني يرفض أن يكون تابعا للعسكر ويعمل على قول الحقيقة كما هي بعيدا عن أيّ تضخيم للأحداث أو تقزيم لها.
- العمل على إيجاد آلية تربط بين نشطاء الداخل والخارج. بحيث يكمل كل منهما الآخر، بعيدا عن التذرر الحاصل اليوم والذي يظهر أحيانا وكأنه يقتصر على الأحداث الموسمية وردود الفعل. والعمل على عودة النشطاء نحو الداخل بشكل دائم وليس العكس.
- العمل على تشبيك النشاط المدني مع البيئات الأهلية في الداخل لتطوير وعيها نحو العمل المدني. والعمل التدريجي معها ليس في مجالات الإغاثة والتعليم والدعم النفسي فحسب بل تفعيل ذلك نحو استعادة ثقة هذه الحاضنة بالعمل المدني.
- توزيع أهداف الحراك السلمي بين الاستراتيجي والتكتيكي. بحيث يكون الهدف الاستراتيجي بناء دولة مدنية ديمقراطية تحترم كافة مواطنيها وتلتزم بسوريا وطناً لجميع مواطنيه بغض النظر عن الدين والعرق وترفض السلاح بعد أن تنتفي الحاجة له. وأن يتحدد التكتيكي بما يمكن فعله على الأرض تبعا لظروف كل منطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النضال السلمي المدني هو طويل الأمد وغير مرتبط بزمن محدّد وأنه لا يحقق أهدافه بين ليلة وضحاها.

- العمل على وضع آلية تعمل على تفعيل الحراك السلمي في المناطق التي تخرج منها عسكريا الجبهات المتطرفة أو النظام. وذلك ضمن خطة تأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي، بحيث تترك كل جهة للأخرى مساحة لعملها عبر تشكيل ثلاثية مكونة من المسلحين والمجتمع المدني والمجلس المحلي. يتولى المسلحون حماية المنطقة عسكرياً، بينما يقوم المجتمع المدني والنشطاء بتفعيل الحراك السلمي، فيما يتولى المجلس المحلي إدارة شؤون المنطقة اقتصاديا وإدارياً، على أن يخضع الجميع لمجلس أعلى يضم ممثلين عن كل ما سبق، يكون وحده المفوّض باتخاذ القرارات ريثما تتمكن الدولة السورية الجديدة من استعادة ثقتها بنفسها وفرض سلطتها على الأرض بعد إحداث تسوية سياسية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المرحلة قد تطول كثيراً، بما يعني ذلك من الاستعداد للقيام بمهمات الدولة الضعيفة لفترة طويلة.
- قبل العمل مع المنظمات الدولية أو المحلية على النشطاء التأكد من هدف المنظمة عبر قراءة تاريخها ودورها لاكتشاف إن كان ثمة أجندة خفية تتعارض مع أهدافهم/قيمهم أو لا.
- الجغرافية السورية موزعة اليوم بين سلطات متعددة، بما يهدد وحدة سورية مستقبلاً. لذا يبدو من الضرورة بمكان أن يعمل النشطاء على تنظيم فعاليات أو نشاطات على مستوى سورية كافة بما يراعي خصوصيات كل منطقة، ويؤكد وحدة سوريا في وعي النشطاء ويساعد على استمرار التواصل فيما بينهم بشكل دائم وليس موسمي فقط (هذا اقتراح الباحث وليس النشطاء).

توصيات للمجتمع المدني السوري

- على مؤسسات المجتمع المدني والعاملين/ات بها العمل على تقليص الهوّة بين النشطاء والمنظمات الدولية. وذلك بشرح دور هذه المنظمات وهدفها، عبر تبيان أنها ليست مجرد مؤسسات داعمة ترمي المال كيفما اتفق، بل هي مؤسسات تهدف لتنمية المجتمعات والبشر وفقاً لاختصاص كل منظمة..
- على مؤسسات المجتمع المدني أن تتطلع نحو العمل في الداخل أكثر من الخارج. وأن تنقل مقراتها للداخل حين تكون الفرصة مناسبة، لأن عملها من الخارج يفقدها أحياناً الصلة المباشرة باحتياجات الداخل التي ينبغي أن تعمل وفقها.
- على موظفي/ات المنظمات تقديم المعلومات والخبرة للنشطاء بطريقة غير متعالية، وبعيدة عن الأستذة عبر آلية تعتمد على الحوار وتحديد الأدوار. والتركيز على أن دور هذه المنظمات يتمثل في تقديم الخبرة التي على النشطاء أن ينقلوها إلى الداخل استناداً للتجربة وليس التعامل معها كوصفات جاهزة.
- تكثيف التدريب والورشات لمن هم في الداخل. وإيجاد آلية تسمح بقياس مدى انعكاس هذه التدريبات والورش على وعي النشطاء من جهة، وعلى الأرض من جهة أخرى.
- على مؤسسات المجتمع المدني أن تكون واضحة في تمويلاتها وجهاتها الداعمة لكي يقرر النشطاء بأنفسهم إن كانوا سيتعاملون مع هذه المؤسسات أم لا.
- على مؤسسات المجتمع المدني أن توضح بشفافية للنشطاء في ورش العمل أن الورش هي للتدريب وليس لتقديم المال. والشرح ولو بطريقة غير مباشرة أن موظفي/ات هذه المؤسسات يتم اختيارهم ليس لأنهم نشطاء في الثورة بل لأن خبراتهم وشهاداتهم تؤهلهم لذلك.

توصيات للمنظمات والجهات الدولية الداعمة

- التأكد من أن الدعم يقدّم للنشطاء الفاعلين/ات على الأرض، أو لمؤسسات ذات صلة فعلية مع الداخل السوري.
- دعم الفعاليات والنشاطات في الداخل، الأمر الذي يساعد على صمود النشطاء في الداخل وعودة البعض منهم من الخارج عبر إيجاد آليات تنفيذية مع النشطاء الذين/اللواتي اقترحوا بند تهيئة الأرضية اللازمة لعودة النشطاء إلى الداخل، ودعم هذا الخيار.
- دعم كل المشاريع التي تخفّف من مساوئ العسكرة والسلاح. مثل دعم المجالس المحلية التي تعمل على إخضاع سلطة العسكر لها، وتنظيم وجود السلاح وضبط من يحمله من جهة، ومعالجة آثار القصف والمعارك من جهة ثانية،
- تدريب النشطاء على كيفية بناء استراتجيات جديدة تأخذ كل الأخطاء التي عرضوها بعين الاعتبار. مع التأكيد على ضرورة أخذ خصوصية البيئات التي يعمل بها النشطاء بعين الاعتبار، أي أن تكون تلك الاستراتيجيات نابعة من آراء النشطاء الذين/اللواتي عليهم/ن المشاركة في وضعها، وليس مجرد بنود يجري تطبيقها كما هي.
- المساعدة على تعزيز التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة من جهة، وبين نشطاء الداخل والخارج من جهة ثانية.
- دعم جلسات النقاش بين النشطاء لأنها تؤدي إلى تعرّف النشطاء على بعضهم في مستوى أول، و إلى تبيان الأخطاء عبر المراجعة في مستوى ثان. وذلك بما يساعد على بلورة رؤى وحلول تصب في دعم المجتمع والحراك في مستوى ثالث.
- إبداء مرونة أكثر في الشأن الإداري والمالي خصوصا، حين التعامل مع المؤسسات والنشطاء الفاعلين في مجالات تستوجب سرعة اتخاذ قرار قد يتعلق أحيانا بحياة الناس وظروفهم الصعبة في الداخل أو في دول الجوار.

خاتمة

إن المقارنة بين واقع الحراك السلمي على الأرض اليوم، والتحولات السياسية والعسكرية المتسارعة الجارية على الأرض السورية، تعكس الفارق الشاسع بين طموح النشطاء وما يمكن تحقيقه فعلاً، الأمر الذي يعني أنهم لن يكونوا قادرين/ات على استعادة المبادرة بين ليلة وضحاها، بل يتطلب الأمر زمنا يتحقق خلاله تراكم بعد إعادة مراجعة جذرية، ليتم الانتقال من حالة الصمود والكمون التي يعيشها اليوم، إلى حالة الفعل واستعادة المبادرة عبر توسيع مساحات العمل المدني والحراك السلمي تدريجياً مع العمل على استعادة حاضنته، التي باتت متوفرة اليوم في المجتمع المدني السوري الذي ينمو يوماً بعد يوم.

إن عدم قدرة الحراك على استعادة دوره في زمن قصير، يمكن استنباطها من عدة مؤشرات منها: يأس أغلب النشطاء من قدرة النشاط السلمي على استعادة المبادرة، إما لعدم وجود الكوادر في الداخل وواقع العسكرة و لعدم إيمانهم بأن النضال السلمي قادر على إسقاط النظام، الأمر الذي يحتم ضرورة العمل على المدى البعيد، مع وضع تبلوّر واضح لكيفية العمل حال لم تتوقف الحرب الدائرة اليوم أو لم يسقط النظام، خاصة أن الكثير من الإجابات تربط بين تفعيل الحراك السلمي المدني و«بعد سقوط النظام» أو « ذلك يتطلب إيقاف القتل والطيران».

إلا أن إيمان النشطاء بدورهم وضرورة تفعيل هذا الدور، والتي يمكن تلمسها في عبارات كثيرة وردت في الإجابات مثل «يجب أن يكون لنا دور»، تشكل نقطة انطلاق لتلافي ما سبق وتجاوزه باتجاه الفعل، لإيجاد آليات تسمح بالفعل وفق الإمكان في كل منطقة بعيداً عن الانتظار، شرط أن يكون الأمر ضمن استراتيجية متكاملة تأخذ الجغرافية السورية كلها بعين الاعتبار مع ترك هوامش للبيئات المحلية، إضافة إلى ضرورة توحيد الرؤية من السلاح وكيفية التعامل معه في كل منطقة، وضرورة بلورة رؤية مستقبلية لكيفية جمعه ولجمه لاحقاً.

كما يتطلب الأمر ضرورة أخذ التحولات العسكرية الجارية على الأرض، لقراءة كيفية الفعل على ضوء هذا الأمر، وكيفية ترميم النزف الذي يتعرض له الحراك يومياً بما يعطل دوره، عدا عن كون استمرار المعارك أصلاً يهدد الخبرات التي تراكمت في مجال المجتمع المدني كما هو حاصلٌ اليوم في المناطق الكردية بعد تهديدها من داعش. ونفس الأمر يحصل في بعض المناطق والأرياف التي لا تزال ساحة معارك منذ سنوات وقد تبقى لذلك سنوات قادمة، وهو ما يعني عدم قدرة النشطاء على فعل شيء إلا الصمود بكل ما يحمله من استنزاف في الشأنين الإغاثي والمدني. وهنا يكون الصمود بحد ذاته إنجاز كبير، خاصة إذا عرفنا أن جميع القوى تعمل على إجهاض الحراك ومنعه من تفعيل دوره.





دولتي مؤسسة غير ربحية لبناء القدرات
وتطوير مواد تدريب عن التحول الديمقراطي
والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في سوريا

www.dawlaty.org | @dawlatyorg |
facebook.com/dawlaty.org |
youtube.com/user/DawlatySy

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
MIDDLE EAST